جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة والإعلام
دار الكتب والوثائق القومية
مركز تحقيق التراث

تلخيص السفسطة

تأليف
أبي الوليد بن رشد
٥٢٠ هـ - ٥٩٥ هـ

تحقيق
محمد سليم سالم

القاهرة
مطبعة دار الكتب
١٩٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :

ترجمة كتاب « التبكيتات السوفسطائية » لأرسطو

أهم ما نعرف عن نقل هذا الكتيب إلى اللغة العربية مستقى من كتاب الفهرست لابن النديم عند التحدث عن أرسطوطاليس، وما ترجم من مؤلفاته إلى اللغة العربية :

يقول ابن النديم ، طبعة فلوجل ، ص ٢٤٩ = طبعة المكتبة التجارية، ص ٣٤٩ : « الكلام على سوفسطيقا : ومعناه الحكمة المموهة ، نقله ابن ناعمة، وأبو بشر متى إلى السرياني : ونقله يحيي بن عدى من ثيوفيلى إلى العربى .

المفسرون : فسر قويرى هذا الكتاب . ونقل إبراهيم بن بكوش العشارى ما نقله ابن ناعمة إلى العربى على طريق الإصلاح . وللكندى تفسير هذا الكتاب . وقد حكى أنه أصيب بالموصل تفسير الإسكندر لهذا الكتاب » .

ومن كلام ابن النديم يتضح أن كتاب السفسطة ترجم ثلاث مرات إلى اللغة السريانية : ترجمه ابن ناعمة ، وأبو بشر متى ، وثيوفيلى ؛ وأنه نقل إلى اللغة العربية مرتين : نقله يحيي بن عدى ، وابن ناعمة ، ولما كانت ترجمة الأخير سيئة فقد أصلحها إبراهيم بن بكوش العشارى . ولا يذكر ابن النديم هنا ابن زرعة بين من نقلوا هذا الكتاب إلى اللغة العربية ، ولكنه

عند الكلام عن ابن زرعة فى ص ٢٦٤ [طبعة فلوجل] يشير ابن النديم إلى أن ابن زرعة نقل كتاب سوفسطيقا النص لأرسطوطاليس .

وقد وصلت إلينا ثلاث ترجمات كاملة لهذا الكتاب :

١ – ترجمة يحيى بن عدى . غير أنه ذكر فى مخطوط المكتبة الأهلية بباريس أن يحيى بن عدى نقل الكتاب من الترجمة السريانية التى قام بها أثانس ؛ وابن النديم يذكر أن يحيى بن عدى استخدم ترجمة ثيوفيلى السريانية .

٢ – وترجمة أبى على عيسى بن زرعة .

٣ – وترجمة منسوبة إلى الناعمى ،وقد ذكر فى مخطوط المكتبة الأهلية بباريس أن اللغة التى نقل عنها الناعمى غير معروفة .

وهناك قطعة وصلت إلينا من ترجمة رابعة ، وذكر أنها من كتاب أرسطوطاليس على مباكتة السوفسطائين ، ولسنا نعرف اسم مترجمها ولا اللغة التى نقل عنها .

وجميع العناوين فى الترجمات العربية الأربع خطأ ، لأنها لاتطابق اسم الكتاب فى اللغة اليونانية ، وهو : التبكيتات السوفسطائية σοφιστικοὶ ἔλεγχοι أو عن التبكيتات السوفسطائية περὶ τῶν σοφιστικῶν ἐλέγχων . والزج بكلمة السوفسطائين فى العنوان يوهم بأن أرسطو يوجه همه لدحض أدلة وردت فعلا على ألسنة من يسمون بالسوفسطائين .

وغنى عن البيان أن هذا اللفظ أطلقه جماعة من المعلمين على أنفسهم ؛ وقد ازدهرت هذه الفئة فى أثينا، وخاصة فى عصر بركليس : عصر أثينا الذهبى ، وكان لهم الفضل كل الفضل فى نشر الأدب فى بلاد اليونان، فهم أول من علم شباب اليونان الخطابة والسياسة واللغة والنحو والأدب والنقد ؛

ولكن هذه الكلمة التى تقابل كلمة فيلسوف اكتسبت هذا المعنى السئ الذى لازمها منذ عصر أفلاطون ، وشاع وذاع فى اللغات الحديثة، لكراهية الأثينيين ، ولا سيما الفقراء منهم، لأولئك المعلمين الذين تقاضوا أجوراً باهظة ممن استمعوا إليهم ، وكانوا يدعون العلم بكل شيء ، والإجابة عن أى سؤال يوجه إليهم :

وعلينا أن نضع نصب أعيننا عند دراسة كتيب أرسطو فى السفسطة أن هذا المبحث الأرسطى باب من أبواب المنطق ، أنشأه المعلم الأول إنشاء ، ولم يعرفه أحد من أسلافه ، ولم يضف إليه أحد ممن جاءوا بعده :

وهذا المبحث يبدأ فى طبعة توبنر من صحيفة ١٨٩ ، وينتهى فى صحيفة ٢٤٩ ، وقد نشر فى تلك الطبعة كجزء من كتاب الجدل لأرسطو ، إذ يوافق محققه م . فاليس M. Wallies على رأى فايتــز الذى ألحقه بكتاب الجدل ، إذ يقول : nonum Topicorum hunc librum recte fecisse videtur Waitz. غير أن فلاسفة العرب درسوا هذا الكتيب كمبحث مستقل عن كتاب الجدل ، بل لقد وضعه الفارابى بعد كتاب القياس وقبل كتاب البرهان .

وقد قسم الناشرون كتيب أرسطو فى التبكيتات السوفسطائية إلى أربعــة وثلاثين فصلا ، قد يطول الواحد منها ، وقد يقصر ، فلا يتعدى بضعة أسطر كالفصول ٢١ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .

وليس فى الطبعة اليونانية عناوين لهذه الفصول ، بل إننا لا نجد عناوين فى الترجمة الإنجليزية التى اضطلع بها بيكارد — كمبردج ، غير أنه فى الفهرست التحليلى الذى وضعه لهذا البحث أعطى ما يشبه العناوين لكل فصــل من فصول هذا الكتيب .

ولمـــا كان تفسير الكندى الذى سبقت الإشارة إليه لم يصل إلينا، فلسنا ندرى كيف رتبه .

غير أن الفارابى قسم هذا المبحث فى كتاب الأمكنة المغلطة الذى يكون جزءاً من كتاب الفارابى فى المنطق إلى ثلاثة أقسام :

الفصل الأول فى صدر الكتاب:

الفصل الثانى فى إحصاء الأمكنة المغلطة من الألفاظ:

« الثالث « « « « « « « المعانى :

أما ابن سينا فقد قسم كتابه فى السفسطة ،وهو يكون جزءاً من كتاب الشفاء، إلى مقالتين ،تحوى المقالة الأولى منهما أربعة فصول،وتتكون المقـــالة الثانية من ستة .

أما ابن رشد فلم يضع عناوين فى تلخيصه ، أو يقسمه إلى مقـــالات ، أو فصول ، إلا أن النساخ وضعوا عنوانين واضحين هما : القول فى المغلطات من المعانى ، والقول فى النقض .

وقد ختم أرسطو بحثه فى التبكيتات السوفسطائية بالإشارة إلى أنه لم يجد فيما بين يديه ما يعينه على تأليف هذا الكتيب ، وطلب الصفح عما قد يوجد فى بحثه من الهفوات .

وقـــد شكا ابن رشـــد من صعوبة هذا البحث الأرسطى ، ومن سوء الترجمات العربية لهذا الكتيب، فضلا عن الغموض الطبيعى الذى يحيط بأمثال هذه الأبحاث .

ومن البين أن بعض أمثلة أرسطو لا يمكن أن تترجم إلى أى لغة ، وقد اعتاد المترجمون فى العصر الحديث الاحتفاظ بالكلمات اليونانية الهامة :

وإذا قابلنا بين الترجمات العربية وبين الأصل اليونانى اتضح لنـــا أنها كلها رديئة سقيمة ، فترجمة يحيى بن عدى حرفية مستغلقـــة ، وأما ترجمة

ابن زرعة فهى أكثر سلاسة، غير أنها تردد كثيراً من الكلمات التى استخدمها يحيى بن عدى . وأما النقل القديم المنسوب إلى الناعمى فهو أجمل أسلوباً، ولكنه اقتباس أكثر منه ترجمة . وجمـــلة القول إنه لا يمكن الاعتماد على أى منها ، ولا عليها كلها مجتمعة :

وقد جاء فى آخر الترجمات العربية لكتاب السفسطة المحفوظة فى مخطوط موجود بالمكتبة الأهلية بباريس(طبعة بدوى ، ص ١٠١٧–١٠١٨) مايلى :
« قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار – رضى الله عنه : « لمـــا كان الناقل يحتاج – فى تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التى منها ينقل – إلى أن يكون متصوراً له كتصور قائله ، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التى منها ينقل، والتى إليها ينقل ، وكان أثانس الراهب غير قيم بمعانى أرسطوطاليس فيه – داخـــل نقله الخلل لا محالة . ولمـــا كان من نقل هذا الكتاب من السريانية بنقل أثانس – إلى العربية ممن قد ذكر اسمه ، لم يقع إليهم تفسير له – عولوا على أفهامهـــم فى إدراك معانيه : فكل اجتهد فى إصابة الحـــق ، وإدراك الغرض الذى إياه قصد الفيلسوف ، فغيروا ما فهموه من نقل أثانس إلى العربية ....

وقد كان الفاضل يحيى بن عدى فسر هذا الكتاب تفسيراً رأيت منـــه الكثير ، وقدرته نحواً من ثلثيه بالسريانية والعربية ... ونقل هذا الكتاب النقل المذكور قبل تفسيره إياه، فلذلك لحق نقله اعتياص ما ، لأنه لم يشارف المعنى ، واتبع السريانى فى النقل ... واتصل بى أن أبا إسحق إبراهيم بن بكوش نقـــل هذا الكتاب من السريانى إلى العربى ، وأنه كان يجتمع مع يوحنا القس اليونانى المهندس المعروف بابن فتيلة، على إصلاح مواضع منه من اليونانى، ولم يقع إلى . وقيل إن أبا بشر – رحمه الله – أصلح النقل الأول ، أو نقله نقلا آخر ، ولم يقع إلى ... » ،

وقد شكا ابن رشد أنه لم يجد لكتاب السفسطة شرحاً لأحد من المفسرين لا على اللفظ ، ولا على المعنى ، إلا ما ورد فى كتاب الشفاء لأبى على بن سينا.

ودين ابن رشد لابن سينا واضح فى تلخيصه ، فقد ترسم خطاه ، وأخذ عنه أمثلة لم ترد فى أرسطو .

ولكن من البين أن ابن رشد اطلع على كتاب الفارابى فى السفسطة ، وهو يناقش ما أراد الفارابى أن يضيف إلى صنوف السفسطة التى ذكرها أرسطو.

كما كان من الممكن لابن رشد أن يطلع على تفسير قويرى الذى ذكره ابن النديم ، وعلى شرح الإسكندر الأفروديسى لكتاب السفسطة . كما أن فلاسفة العرب لم يعتمدوا قط على شرح واحد لكتاب بذاته ، ولكنهم استعانوا بجميع الكتب التى وصلت إليهم من مؤلفات أرسطو وغيره .

وقد قمت بتحقيق تلخيص السفسطة لابن رشد بمقابلة مخطوط فلورنسة (ورمزه ف) ومخطوط مكتبة جامعة ليدن من أعمال هولاندة (ورمزه ل) ، وهما مخطوطان شهيران ، كتبا بخط مغربى ، ويرجح أن أصلهما واحـــد . وقد قابلت نص ابن رشد بالترجمات العربية الثلاث التى قام بنشرها الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بدوى فى كتابه ، منطق أرسطو ، ص ٧٣٧ وما بعدها ، كما قابلت الترجمات بالأصل اليونانى الذى دبجه أرسطو ، مستعيناً فى ذلك بطبعة J. Strache - M. Walliès فى مطبعة تويبنر Teubner بمدينة ليبزج فى عام ١٩٢٣ . كما قابلت نص ابن رشد بما جاء فى كتاب المنطق للفارابى . ولـــا كان ابن رشد قد ذكر أنه استعان بشرح ابن سينا لكتاب السفسطة ، فقد كان من الواجب مقـــابلة

الشرحين. وكان لترجمة W. A. Pickard - Cambridge التي نشرت في ترجمة مؤلفات أرسطو تحت إشراف W. D. Ross في أكسفورد سنة ١٩٢٨ ، أهمية كبرى في تحديد معنى النص اليوناني .

والله أسأل حسن التوفيق .

حلوان الحمامات

في ٤ يناير ١٩٧٠ .

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله

كتاب السفسطة

قال :

الغرض فى هذا الكتاب هو القول فى التبكيتات السوفسطائية التى يظن بها أنها تبكيتات حقيقية ، وإنما هى مضللات .[1]

---

١ – ٢ – فى مخطوط ليدن : تلخيص سوفسطيق بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله وسلم تسليما .

وإلى اليمين فى مخطوط ليدن فى الهامش : Ελεγχοι Σοφιστικοι

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ أ ٢٠ – ٢٢ : περὶ δὲ τῶν σοφιστικῶν ἐλέγχων καὶ τῶν φαινομένων μὲν ἐλέγχων δὲ ὄντων παραλογισμῶν = ت. ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٧ : « فأما فى التبكيتات السوفسطائى ، وهى التى بزى تبكيتات ، وهى تضليلات لا تبكيتات » ؛ نقل أبى على عيسى بن إسحق بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٣٩ : « وأما فى التبكيت الذى يظهر السوفسطائيون فعله ، وليس تبكيتاً ، بل تضليلا » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٠ – ٧٤١ .

لاحظ أن καί فى نص أرسطو المشار إليه آنفاً ليست بحرف عطف ، وقارن ترجمة بيكارد – كبردج : Let us now discuss sophistic refutations, i - e - what appear to be refutations, but are really fallacies instead,

ونحن مبتدئون بالنظر فى ذلك من المقدمات المعروفة بالطبع فى هذا / الجنس، (١) فنقـــول :

إن من المعلوم بنفسه أن من القياسات ماهو قياس فى الحقيقة، ومنه مايغلط، فيظن به أنه قياس ، من غير أن يكون كذلك فى الحقيقة . (٢)

وما عرض فى القياس من ذلك هوشبيه بما عرض فى سائر الأشياء المتنفسة وغير المتنفسة ، (٣) وذلك أنه كما أن من الناس من هو عابد بالحقيقة ، ومن يظن

٥ – هو : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ا ، ١٦٤ ا ٢٢ : ἀρξάμενοι κατὰ φύσιν ἀπὸ τῶν πρώτων

= ت . ع . نقل أبى على عيسى بن إسحق بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٢٩ : « فنبدأ – ونحن الطبيعة مقتدون – بالكلام فى المبادئ » .

نجد عين هذا التعبير فى أرسطو ، عن فن الشعر ، ١ ، ١٤٤٧ ا ١٢–١٣ : ἀρξάμενοι κατὰ φύσιν πρῶτον ἀπὸ τῶν πρώτων

انظر : Gerald F. Else, Aristotle's Poetics ، مطبعة جامعة هارڤارد ، ١٩٥٧ ، ص ١٠ ، هامش ٣٦ .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ا ٢٣ – ٢٤ : ὅτι μὲν οὖν οἱ μὲν εἰσὶ συλλογισμοί, οἱ δ' οὐκ ὄντες δοκοῦσι, φανερόν

= ت . ع . نقل أبى على عيسى بن إسحق بن زرعة، طبعة بدوى، ص ٧٣٩ : « إنه من البين أن القياس منه موجود ، ومنه ما يظن موجوداً ، وليس كذلك » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٢ : « كذلك قد يكون من القياس ما هو حق موجود ، وقد يكون منه ما هو تبكيت سوفسطائى مشبه بالحق ولا حقيقة له قياسية موجودة » .

(٣) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ب ٢١ : ἐπί τε τῶν ἀψύχων ὡσαύτως

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعـــة بدوى ، ص ٧٣٨ : « وكذلك فى غير المتنفسة » ، نقل ابن زرعة ، المرجع نفسه، ص ٧٣٩ : « ومثل ذلك أيضاً يوجد فيما لا نفس له » .

به أنه عابد ، وهو مرائى[1] ؛ ومنهم من هو جميل بالحقيقة ، ومنهم من يظن به أنه جميل لمكان الزى واللباس ، وليس هو فى الحقيقة جميلا[2] ؛ ومن الفضة أيضاً

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ، ٢٦ – ٢٧ : καὶ γὰρ τὴν ἕξιν οἱ μὲν ἔχουσιν εὖ, οἱ δὲ φαίνονται, φυλετικῶς φυσήσαντες καὶ ἐπισκευάσαντες αὑτούς = ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : وذلك أنه ها هذه النية ، أما هؤلاء فوجودة لهم التى هى حسنة ، وأما هؤلاء فيحيون حسنى النية من حيث ينتهون حبيانية ، ويحرقون أنفسهم » ؛ نقل ابن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٣٩ : « وذلك أن بعض الناس جميل الاعتقاد ، وبعضهم يظن ذلك – للعجب بما يجرى مجرى الأخيار ولتعظيمهم نفوسهم » ؛ النقل القديم ، طبعة بدوى ، ص ٧٤١ : « من ذلك أنه قد يكون قوم جيدة أخلاقهم بالحقيقة ، وآخرون متشبهين بهم ، فيجبهم القليل من الأمر فيشغلهم » ؛ ترجمة أخرى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٢ : « وقياس ذلك من ذوى النيات ، من له النية الحسنة ، ومنهم من يترائى بحسن النية ، ويفخربها ، ويموه بإظهار التصاون » .

ومن الواضح أن الترجمات العربية كلها قد بعدت عن الأصل اليونانى ، قارن ترجمة بيكارد – كمبردج : For physically some people are in a vigorous condition, while others merely seem to be so by blowing and rigging themselves out as tribesmen do their victims for sacrifice.

ولكن هذه الترجمات العربية هى التى رآها ابن سينا وابن رشد . قارن ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢ : « مثل ما أن من الناس من هو نقى الجيب ، طيب السريرة ، ومنهم من يترائى بذلك بما يظهره مما يعجب منه ويكنيه عن نفسه » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ أ ٢٧ – ١٦٤ ب ٢١ : καὶ καλοὶ οἱ μὲν διὰ κάλλος οἱ δὲ φαίνονται κομμώσαντες αὑτούς

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٩ : « والذين ينسبون إلى الجمال : أما بعضهم فلما له من ذلك ، وأما بعضهم فيظن ذلك منه لما تكلفه من الزينة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢ : « ومن الحسن ما هو مطبوع ، ومنه ماهو مجلوب بتطرية » .

والذهب ماهو فضة فى الحقيقة وذهب ، ومنه ما يظن به أنه ذهب وفضة[(1)]، كذلك الأمر فى القياسات :

وإنما يخفى هذا الصنف من القياس ، أعنى الذى يوهم أنه قياس، وليس بقياس ، على من لم يجرب الأقاويل ، ولا اختبرها ؛ لأن من لم يجرب الأشياء يشبه الذى ينظر إلى الأشياء من بعد[(2)] :

فأما القياس بإطلاق ، فقد قيل فيه إنه قول ، إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ، لزم عنها بذاتها ، لا بالعرض ، شىء آخر غيرها اضطراراً[(3)] :

١ – ومنه ما : ومنهم من ل .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ب ٢١ – ٢٣ : καὶ γὰρ τούτων τὰ μὲν ἄργυρος, τὰ δὲ χρυσός ἐστιν ἀληθῶς, τὰ δ' ἔστι μὲν οὔ, φαίνεται δὲ κατὰ τὴν αἴσθησιν
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٩ ، ٧٤٠ : « وذلك أن منه ما هو فضة ، ومنه ذهب بالحقيقة ، ومنه ما ليس كذلك ، بل البصر يتخيله » .
ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢ : « وفى الأمور الجمادية ما هو فضة وذهب بالحقيقة ، ومنها ما هو مشبه به .... » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ب ٢٦ – ٢٧ : οἱ γὰρ ἄπειροι ὥσπερ ἂν ἀπέχοντες πόρρωθεν θεωροῦσιν
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : « وذلك أن هؤلاء غير الدربين من حيث لادربة لهم إنما يرون من بعد » ؛ نقل ابن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٠ ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤١ – ٧٤٢ .
ابن سينا ، السفسطة ، ٢ : « وإنما يتروج على ظن من لم يتدرب ، كأنهم ناظرون من بعيد » .

(٣) أرسطو ، ١ ، ١٦٤ ب ٢٧ – ١٦٥ أ ٢ : ὁ μὲν γὰρ συλλογισμὸς ἐκ τινῶν ἐστι τεθέντων ὥστε λέγειν ἕτερον ἐξ ἀνάγκης τι τῶν κειμένων διὰ τῶν κειμένων
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٤٠ : « فأما القياس فهو قول من أشياء موضوعة ليلزم عنها شىء آخر من الاضطرار » .
قارن : أرسطو ، القياس ، ٢٤ ب ٢٠ .
= ت . ع . طبعة بدوى ، ص ١٠٨ : « فأما القياس فهو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شىء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها » . وانظر ابن سينا ، السفسطة ، ٢ : « فإن القياس : قول إذا سلمت فيه أشياء لزم عنها لذاتها قول آخر اضطراراً » .

وأما القياس المبكت فهو القياس الذى يلزم عنه نتيجة هى نقيض النتيجة التى وضعها المخاطب . وذلك أنه إذا لزمت عن المقدمات التى اعترف بهـــا المخاطب ، فيلزمه عن ذلك أن يكون الشىء بعينه موجوداً كذا ، وغـــير موجود كذا .

والتبكيت السوفسطائى هو القياس الذى يوهم أنه بهذه الصفة ، من غير أن يكون كذلك .

وقد يقع مثل هذا القياس لأسباب نذكرها بعد[1] . وأشهر هذه الأسباب هو ما يعرض للمعـــانى من قبل الألفاظ . وذلك أنه لمـــا لم تكن مخاطبـــة إلا بألفاظ ، أقيمت الألفاظ مقام المعانى ، فأوهم ما يعرض فى الألفاظ أنه يعرض فى المعانى[2] مثل ما يعرض للحساب من الغلط فى العدد ، فى حين إقامتهم

---

٢ – التى : الذى ف .

٣ – فيلزمه : فلزمه ف . || كذا : سقطت من ف .

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ا ٤ : διὰ πολλὰς αἰτίας = ت . ع . نقل يحيى بن على ، طبعة بدوى ، ص ٧٣٨ : « لأسباب كثيرة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣ : « وإنما يقع هذا الترويج لأسباب كثيرة » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ا ٤—١٠ : ὢν εἷς τύπος .... ὁ διὰ τῶν ὀνομάτων. ἐπεὶ γὰρ οὐκ ἔστιν αὐτὰ τὰ πράγματα διαλέγεσθαι φέροντας, ἀλλὰ τοῖς ὀνόμασιν ἀντὶ τῶν πραγμάτων χρώμεθα συμβόλοις, τὸ συμβαῖνον ἐπὶ τῶν ὀνομάτων καὶ ἐπὶ τῶν πραγμάτων ἡγούμεθα συμβαίνειν

= ت . ع . نقل ابن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٠ – ٧٤٤ : « أحدها قوى مشهور جداً وهو الذى يكون عن الأسماء ، ومن قبيل أنا عندما نتكلم إنما نأتى بالأسماء ، لا الأمور ، ونقيم الأسماء مقامها فى أقاويلنا كالدلائل عليها ، وقد يظن أن الذى يعرض الأسماء يعرض مثله للأمور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٣ : « أوكدها وأكثرها وقوعاً ... ويكون حاصل السبب فى ذلك أنهم إذا تكلموا أقاموا الأسماء فى أذهانهم بدل الأمور . فإذا عرض فى الأسماء اتفاق وافتراق ، حكموا بذلك على الأمور » .

العقد فى الأصابع مقام العدد ، فيظنون أن ما عرض فى العقد فى الأصابع هو شىء عرض فى العدد.[(١)]

وإنما عرض ذلك للمعانى مع الألفاظ ، لأن الألفاظ ليس يمكن أن تجعل مساوية للمعانى ، ومتعددة بتعددها ، إذ كانت المعانى تكاد أن تكون غير متناهية ، والألفاظ متناهية . فلو جعلت الألفاظ معادة للمعانى ، لعسر ذلك عند النطق بها ، أو الحفظ لها ، أو لم يمكن . ولذلك اضطر الواضع أن يضع الكلمة الواحدة دالة على معان كثيرة .[(٢)]

وكما أن من كان من الحساب ليست عنده الجملة التى تسمى طرح الحساب

٤ – و (متعددة) : سقطت من ف .

٦ – بها : به ل .

٨ – الجملة : الحيلة ف .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ا ٩ – ١٠ : καθάπερ ἐπὶ τῶν ψήφων τοῖς λογιζομένοις
= ت . ع . نقل ابن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ : « كما يخلق الحساب فى الحسابات ؛ النقل القديم، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « كما يعرض للمتفكرين فى الحساب . »

ابن سينا ، السفسطة ، ٣ : « مثل الحاسب غير الماهر إذا غلط فى حسابه وعقده ، ظن أن حكم العدد فى وجوده هو حكم عقده ؛ وكذلك إذا غالطه غيره » .

كلمة ψῆφος تعنى حصاة ، وقد كان الحصى يستخدم فى دور القضاء ، وفى الجمعيات الشورية وفى الحساب .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ا ١٠ – ١٣ : τὰ δὲ πράγματα τὸν ἀριθμὸν ἄπειρά ἐστιν.
ἀναγκαῖον οὖν πλείω τὸν αὐτὸν λόγον καὶ τοὔνομα τὸ ἓν σημαίνειν
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٥ : « ولأن الأسماء وأكثر الكلم محدودة والمسميات غير متناهية العدة ، فمن الاضطرار أن تكون الكلمة والاسم الواحد بعينه يدل دلالة واحدة على كثيرين » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٣ : « وقد أوجب الاتفاق فى الاسم سبب قوى : وهو أن الأمور غير محدودة ولا محصورة عند المسمين ، ... بل إنما كان المحصور عنده ، وبالقياس إليه ، الأسماء فقط ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٤ : « وقد قلنا فى الفنون الماضية ما دل على استنكارنا أن يكون السبب فى اشتراك الاسم تناهى الألفاظ ، وغير تناهى المعانى » .

فليس يمكنه الوقوف على الصواب من الخطأ فى المسائل العددية ، كذلك مَنْ لم تكن عنده معرفة بطبائع الألفاظ فهو جدير أن يغلط إن هو تكلم بشىء ، وإن هو أيضاً سمعه [(١)] :

فلهذا السبب ولغيره من الأسباب [(٢)] عرض أن يكون القيـــاس والتبكيت السوفسطائى شيئاً موجوداً بالطبع .

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ا ١٤ – ١٧ : οἱ μὴ δεινοὶ τὰς ψήφους φέρειν ὑπὸ τῶν ἐπιστημόνων παρακρούονται, τὸν αὐτὸν τρόπον καὶ ἐπὶ τῶν λόγων οἱ τῶν ὀνομάτων τῆς δυνάμεως ἄπειροι παραλογίζονται καὶ αὐτοὶ διαλεγόμενοι καὶ ἄλλων ἀκούοντες

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٥ : « وكما أن هناك أيضاً من لم يكن بعمل الحساب ماهراً قد يغلط ، ويغالطه العارفون بذلك ، فمثل هذه الضلالة بعينها تعرض فى الألفاظ الذين لا خبرة لهم بما تدل عليه الأسماء ، متكلمين أومستمعين».

فى نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٣ : « وإذا أسمعوا آخرين » وهذا خطأ، ويجب أن نقرأ : سمعوا آخرين καὶ ἄλλων ἀκούοντες . قارن النقل القديم ، المـــرجع نفسه ، ص ٧٤٧ : « كان متكلماً أو مستمعاً » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٤ : « فكما أن الحاسب إذا كان غير متمهر يغلط نفسه ، ويغلط غيره ، كذلك يعرض لمن لاخبرة له بما يعرض من الألفاظ وغيرها من وجوه الغلط التى سنذكرها » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ا ١٧–١٩ : διὰ μὲν οὖν ταύτην τὴν αἰτίαν καὶ τὰς λεχθησομένας ἔστι καὶ συλλογισμὸς καὶ ἔλεγχος φαινόμενος οὐκ ὢν δέ

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٣ : « فمن قبل هذا السبب وآخر سـيقال القياس والتركيب الذى يرى وليس بموجود هو موجود » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٥ : « فلهذا السبب ولأسباب أخر سنذكرها يكون القياس موجوداً ، وأما مايظن تبكيتاً فغير موجود » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٧ : « فلهذه العلة واللتى سنقولها يكون القياس والتبكيت المتحايل أنه ، وليس بالحقيقة تبكيتاً » .

ولأن كثيراً من الناس أيضاً يحبون أن يوصفوا بالحكمة ويعظموا بتعظيمها من غير كلفـــة ولا تعب، أو من غير أن يكونوا أهلا لذلك ، إذ كانوا ممن لايمكن فيهم تعلم الحكمة ، كان ذلك سبباً لأن يتعمد هذا الجنس من القول كثير من النـــاس يراءون به ، ويوهمون أنهم حكماء ، من غير أن يكونوا فى الحقيقة حكماء ، ولذلك سموا باسم الحكمة المرائية وهو الذى يعنى باســـم السفسطة والسوفسطائيين فى لسان اليونانيين . وبين أن هؤلاء حرصهم إنمـــا هو أن يظن بهم أنهم يعملون عمل الحكماء ، من غير أن يعملوا عملهم ؛ (١)

٢ – كلفة : كلف ف . || إذ : إذا ل .

٤ – كثير : كثيراً ف .

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ أ ١٩ – ٢٤ : ἐπεὶ δ' ἐστί τισι μᾶλλον πρὸ ἔργου τὸ δοκεῖν εἶναι σοφοῖς ἢ τὸ εἶναι καὶ μὴ δοκεῖν ....., δῆλον ὅτι ἀναγκαῖον τούτοις καὶ τοῦ σοφοῦ ἔργον δοκεῖν ποιεῖν μᾶλλον ἢ ποιεῖν καὶ μὴ δοκεῖν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٣ : « ولأن قصد أناس لأن يظنوا حكماء أكثر من أن يكونوا ولا يظنوا ... فعلوم أنه يضطر هؤلاء أن يظنوا أنهم يفعلون أفعال الحكماء أكثر من أن يفعلوا ولا يظنوا » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٥ : « ولأن بعض الناس يؤثر من قبل التعلم أن يظن حكيما أكثر من إيثاره أن يكون كذلك ، ولا يعتقد هـــذا فيه .... ومن البين أن هؤلاء من الاضطرار يؤثرون الظن بهم أن فعلهم فعل الحكماء أكثر من إيثارهم أن يفعلوا فعلهم فلا يظن ذلك بهم » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٤ : « ويشبه أن يكون بعض الناس ، بل أكثرهم ، يقـــدم إيثاره لظن الناس به أنه حكيم ، ولا يكون حكيما ، على إيثاره لكونه فى نفسه حكيما ، ولا يعتقد الناس فيه ذلك » .

ويقول ابن سينا إنه كان فى زمانه قوم يتظاهرون بالحكمة ، فلما افتضح أمرهم ، أنكروا أن تكون للحكمة حقيقة ، وللفلسفة فائدة ، ومنهم من قصد أتباع أرسطو بالثلب ، موهماً أن الفلسفة أفلاطونية ، وأن الحكمة سقراطية ، وأن الدراية عند القدماء وحدهم .

وعمل الحكيم بالحقيقة هو أن يكون، إذا قال، قال صواباً، وإذا سمع كلام غيره ميز الكذب منه من الصواب : وهاتان الخصلتان الموجودتان فى الحكيم إحداهما هى فيما يقوله، والأخرى فيما يسمعه :

ومن اللازم لمن أراد السوفسطائية طلب معرفة هذا الجنس من الكلام : فان بذلك يقوون على أن يراءوا أنهم حكماء من غير أن يكونوا كذلك : إلا بحسب هواهم[1] :

٣ – (هى) فيما : فى ما ف .
٤ – و (من) : سقطت من ل ‖ لمن : سقطت من ل .
٥ – يقوون : يقدرون ف .
٦ – هواهم : هوايهم ف .

(١) أرسطو، ١، ١٦٥ أ ٢٨ – ٣١ : ἀνάγκη οὖν τοὺς βουλομένους σοφιστεύειν τὸ τῶν εἰρημένων λόγων γένος ζητεῖν· πρὸ ἔργου γάρ ἐστιν· ἡ γὰρ τοιαύτη δύναμις ποιήσει φαίνεσθαι σοφόν, οὗ τυγχάνουσι τὴν προαίρεσιν ἔχοντες

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى، طبعة بدوى، ص ٧٤٣ ؛ نقل عيسى بن زرعة، المرجع نفسه، ص ٧٤٦ : « فيجب إذن على الذين يريدون فعل المغالطة أن يلتمسوا جنس الألفاظ المذكورة، وذلك أن هذا متقدم للفعل، لأن بمثل هذه القوة يصيرون متى شاءوا إلى أن يظن بهم أنهم حكماء، وليس هم كذلك » ؛ النقل القديم، المرجع نفسه، ص ٧٤٧ .

ابن سينا، السفسطة، ٥ : « ومن أحب أن يعتقد فيه أنه حكيم، وسقطت قوته عن إدراك الحكمة، أو عاقه الكسل والدعة عنها، لم يجد عن اعتناق صناعة المغالطين محيصاً » .

أخطأ المترجمون الثلاثة فى نقل جملة : πρὸ ἔργου γάρ ἐστιν . فنقلها يحيى بن عدى : «وذلك أنه هو القصد»، ونقلها عيسى بن زرعة : «وذلك أن هذا متقدم للفعل»، وعربها الناقل القديم : «لأن هذا هو الواجب قبل العمل» . ومن الواضح أن مصدر الخطأ هى الترجمة السريانية .

ومن البين أن المترجم السريانى الذى سار فى إثره الناقل القديم وعيسى بن زرعة فهم πρό على أنها تعنى « قبل » ؛ أما ذاك الذى تبعه يحيى بن عدى فقد فهم الكلمة على أنها تعنى « بدلا من » ؛ ولم يفطن أحد منهم إلى أن πρὸ ἔργου تعبير يعنى هنا أن الأمر نافع ومفيد، وأن الزمن الذى اتفق فى عمله لم يذهب سدى . وقد حدث عين الخطأ عند نقل كتاب الخطابة لأرسطو إلى اللغة العربية، إذ نقل هذا التعبير بعبارة «قبل العمل» : انظر : ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص ١٣–١٤، هامش ١ .

فأما أن هذا الجنس من الكلام شيء موجود ، فمعروف بنفسه.[١] وإنما الذى يفحص عنه هنا كم أنواع هذا الكلام السوفسطائى ، وبكم من شيء تحصل هذه الملكة ، وبالجملة : كم أجزاء هذه الصناعة ، وما الأشياء التى تتم بها هذه الصناعة.[٢] وهذا هو الذى قصد الفحص عنه هاهنا ، فنقول :

إن أجناس المخاطبات الصناعية التى يمكن أن تتعلم بقول أربعة أجناس :[٣] المخاطبة البرهانية ٥

---

٤ – تم : سقطت من ل .

---

(١) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ا ٣٢ – ٣٣ : ὅτι μὲν οὖν ἔστι τι τοιοῦτον λόγων γένος ..... δῆλον.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « فأما هل يوجد جنس ما للألفاظ يجرى هذا المجرى ، وينسبه نسباً إلى مثل هذه القوة القوم الذين نسميهم المغالطين ، فذلك ظاهر » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٨ : « وقد تبين أنه قد يوجد جنس لمثل هذا الكلام . وإنما سمينا « سوفسطائى » لمن اشتهى مثل هذه القوة » .

(٢) أرسطو ، ١ ، ١٦٥ ا ٣٤ – ٣٧ : πόσα δ' ἐστὶν εἴδη τῶν λόγων τῶν σοφιστικῶν, καὶ ἐκ πόσων τὸν ἀριθμὸν ἡ δύναμις αὕτη συνέστηκε, καὶ πόσα μέρη τυγχάνει τῆς πραγματείας ὄντα, καὶ περὶ τῶν ἄλλων τῶν συντελούντων εἰς τὴν τέχνην ταύτην ἤδη λέγωμεν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « ونحن منذ الآن آخذون فى أن نبين كم أنواع الألفاظ السوفسطائية ، وكم مبلغ عدد الأشياء التى منها تقومت هذه القوة ، وكم عدد أجزاء هذه الصناعة ، ونبين مع ذلك أشياء أخر بها كمال هذه الصناعة » .

(٣) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ا ٣٨ – ٣٩ : ἔστι δὴ τῶν ἐν τῷ διαλέγεσθαι λόγων τέτταρα γένη, διδασκαλικοὶ καὶ διαλεκτικοὶ καὶ πειραστικοὶ καὶ ἐριστικοί = ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٤ : « موجود فى أن نتكلم أربعة أجناس من الكلم : تعليمية ، وجدلية ، وممتحنية ، ومرائية » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٦ : « وأجناس الألفاظ التى تجرى فى المفاوضة أربعة : البرهانية ، والجدلية ، والامتحانية ، والمرائية » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٤٨ : « إن أجناس الكلام فى كل فن منه أربعة : منها جنس تعليمى ، وجنس جدل ، وجنس امتحان ، وجنس مماحكة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦ : « إن أجناس المحاورات القياسية المتعلقة بالأمور الكلية أربعة : البرهانية ، والجدلية ، والامتحانية ، والمشاغبية » .

والمخاطبة الجدلية :

والمخاطبة الخطبية :

والمخاطبة السوفسطائية [١] .

وهذه المخاطبة، إذا تشبه بها مستعملها | بالحكماء خصت بهـــذا الاسم ، وإذا تشبه بها بالجدليين ، سميت مشاغبية [٢] :

فالمخاطبة البرهانية [٣] هى التى تكون من المبادئ الأول الخاصة بكل تعليم ، وهى التى تكون بين عالم ومتعلم بشأن أن يقبل ما يلقى إليه المعلم ، لا أن يفكر فيما يبطل به قول المعلم ، مثل ما يفعله السوفسطائيون .

---

٧ – لا : الا ل .

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ٧ – ٨ : ἐριστικοὶ δ' οἱ ἐκ τῶν φαινομένων ἐνδόξων μὴ ὄντων δὲ συλλογιστικοὶ ἢ φαινόμενοι συλλογιστικοί.
= ت . ع . نقل يحيى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٥١ : « والمرائية هى التى تقيس من الأمور التى تظن مشهورة وليست كذلك ؛ ولهذه العلة يتوهم أنها قياسية » .

ترجمة بيكارد – كمبردج : contentious arguments are those that reason or appear to reason to a conclusion from premisses that appear to be generally accepted but are not so.

(٢) ابن سـينا ، السفسطة ، ص ٥ : « والمغالطون طائفتان : سوفسطائى ، ومشاغبى . فالسوفسطائى ، هو الذى يتراءى بالحكمة ، ويدعى أنه مبرهن ولا يكون كذلك ، بل أكثر ما يناله أن يظن به ذلك . وأما المشاغبى فهـو الذى يتراءى بأنه جدلى ، وأنه إنما يأتى فى محاوراته بقيـاس من المشهورات المحمودة ، ولا يكون كذلك ، بل أكثر ما يناله أن يظن به ذلك » .

(٣) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ١ – ٣ : διδασκαλικοὶ μὲν οἱ ἐκ τῶν οἰκείων ἀρχῶν ἑκάστου μαθήματος καὶ οὐκ ἐκ τῶν τοῦ ἀποκρινομένου δοξῶν συλλογιζόμενοι (δεῖ γὰρ πιστεύειν τὸν μανθάνοντα)
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٨ : « أما التعليمية فهى التى هى قياسية من مبادئ خاصة بكل علم ، لا من اعتقادات المجيبين (وذلك أنه ينبغى أن يصدق المتعلم أيضاً) » ؛ نقل عيسى بن إسحق بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٠ ؛ نقل قديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥١ – ٧٥٢ .

والمخاطبة الجدلية هى التى تأتلف من المقدمات المشهورة المحمودة عند الجميع أو الأكثر[(١)] .

والمخاطبة الخطبية هى التى تكون من المقدمات المظنونة التى فى بادئ الرأى[(٢)] .

والمخاطبة المشاغبية هى المخاطبة التى توهم أنها مخاطبة جدلية من مقدمات محمودة ، من غير أن تكون كذلك فى الحقيقة .

فأما المخاطبة البرهانية فقد قيل فى كتاب البرهان ؛ وكذلك الجدلية قد قيل فيها فى كتاب الجدل ؛ والخطبية فى كتاب الخطابة .

والتى يقال فيها ها هنا هى المخاطبة المشاغبية ، أى المغلطة[(٣)] .

---

٨ – ها هنا : هنا ل

---

(١) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ٣ – ٤ : διαλεκτικοὶ δ' οἱ ἐκ τῶν ἐνδόξων συλλογιστικοὶ ἀντιφάσεως

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٤٨ : « فأما الجدلية فهى الموجودة قياسات من المشهورات» ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٠ : « والجدلية هى التى تقيس مراراً » .

قارن ترجمة بيكارد – كمبردج : dialectical arguments are those that reason from premisses generally accepted, to the contradictory of a given thesis.

(٢) ابن سينا : عيون الحكمة ، ص ١٣ : « القياسات الخطابية تكون مؤلفة من مقدمات مقبولة أو مظنونة أو مشهورة فى أول ما يسمع غير حقيقية » ؛ الحكمة العروضية ، ١٧ : « ويكتفى فيها من القياسات بما يقنع إنتاجه دون ما ينتج بالضرورة ، ومن المواد ما يحمد فى بادئ الرأى الغير المتعقب دون ما يكون محموداً فى الحقيقة » .

(٣) أرسطو ، ٢ ، ١٦٥ ب ١٠ – ١١ : περὶ δὲ τῶν ἀγωνιστικῶν καὶ ἐριστικῶν νῦν λέγωμεν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٩ : « وأما فى المجاهدية والمرائية فنقول الآن » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥١ : « وسنتكلم الآن فى قياسات المجاهدة والمراء » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٢ : « فأما جنس كلام المماحكة والمنازعة فنحن متكلمون فيه فى كتابنا هذا » .

فلنقل أولا فى أغراض هذه المخاطبة ، فنقول :

إن مقصد هذا الجنس من الكلام هو أحد خمسة مقاصد[(١)] :

إما أن يبكت المخاطب ،

وإما أن يلزمه شنعة وأمراً هو فى المشهور كاذب ،

وإما أن يشككه ،

وإما أن يصيره بحيث يأتى بكلام مستحيل المفهوم ،

---

٢ – هو : سقطت من ل .

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ١٦٥ ب ١٣ – ١٦ : ἔστι δὲ πέντε ταῦτα τὸν ἀριθμόν, ἔλεγχος καὶ ψεῦδος καὶ παράδοξον καὶ σολοικισμὸς καὶ πέμπτον τὸ ποιῆσαι ἀδολεσχῆσαι τὸν προσδιαλεγόμενον
= ت . ع . نقل يحى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٤٩–٧٥٠ : « وهذه هى خمسة فى العـــدد : التبكيت ؛ والكذب ؛ وضعف الاعتقاد ؛ والسولوقسموس؛ والخامس أن يصير الذى يكلمه أن يهذى ويهمز » ؛ نقل عيسى بن زرعة، المرجع نفسه، ص ٧٥١ : « وهذه خمسة، وهى: التبكيت؛ والكذب ؛ وضعف الرأى ؛ والعجمة ؛ والخامس أن تصير مخاطبة إلى الهذر والهتار » ؛ النقـــل القديم ، المرجع نفسه، ص ٧٥٢ – ٧٥٣ : « وهى خمسة عدداً : أولها التبكيت، والثانية الكذب، والثالثة ضعف الفهم لمـــا يدخله من شكوك ، والرابعة العجومة ، والخامسة الهذر والهتار » .

ابن سينا ، السفسطـــة ، ص ٧ : « إن أجزاء الصناعة المغالطية خمسة : واحدها التبكيت المغالطى ؛ وثانيها التشنيع بما يتسلم مما يسلمه أو يقوله المخاطب ؛ وثالثها سوق الكلام إلى الكذب وإلى خلاف المشهور ؛ ورابعها إيراد ما يتحير فيه المخاطب ويشتبه عليه معناه من جهة اللفظ ؛ والإغلاق والإعجام ... ؛ وخامسها الهذيان والتكرير » .

الهتر (بالكسر) السقط من الكلام والخطأ فيه (لسان العرب ، مادة : هتر) .

لاحظ أن كلمة (سولوقسموس) يقابلها فى الأصل اليونانى σολοικισμός ، وينبغى التميز بينها وبين كلمة يونانية أخرى ، كثيراً ما استعملها المناطقة وهى : سولوجسموس συλλογισμός ، وقد استعملوا كذلك : سلجس ويسلجس وسلجسة .

ولاحظ كذلك أن ترجمة παράδοξος بضعف الاعتقاد (يحى بن عدى) وضعف الرأى (عيسى بن زرعة) وضعف الفهم (الناقل القديم) خطأ ، لأن المعنى الحرفى للكلمة هو : مجانب للرأى المشهور contrary to received opinion (قاموس ليدل وسكوت) ؛ وهى عكس ἔνδοξος ، ثم اكتسبت الكلمة معنى آخر هو مالا يقبل عقلا incredible

وإما أن يصيره إلى أن يأتى بهذر من القول يلزم عنه مستحيل فى المفهوم بحسب الظن .

فهذه الأغراض الخمسة هى التى يؤمها السوفسطائيون .

وأشهر هذه الأغراض الخمسة إليهم ، وأكثرها مقصوداً عندهم هو التبكيت ، ثم يتلو ذلك التشنيع على المخاطب ، ثم يتلو ذلك التشكيك ، ثم يتلو ذلك استغلاق الكلام واستحالته ، ثم يتلو ذلك سوقه إلى الهذر والتكلم بالهذيان.(١)

والتبكيت والتغليط منه ما يكون من قبل الألفاظ من خارج ، ومنه ما يكون من قبل المعانى .(٢)

---

(١) أرسطو ، ٣ ، ١٦٥ ب ١٨ – ٢٢ : μάλιστα μὲν γὰρ προαιροῦνται φαίνεσθαι ἐλέγχοντες, δεύτερον δὲ ψευδόμενόν τι δεικνύναι, τρίτον εἰς παράδοξον ἄγειν, τέταρτον δὲ σολοικίζειν ποιεῖν (τοῦτο δ' ἐστὶ τὸ ποιῆσαι τῇ λέξει βαρβαρίζειν ἐκ τοῦ λόγου τὸν ἀποκρινόμενον), τελευταῖον δὲ [τὸ] πλεονάκις ταὐτὸ λέγειν.
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : « وهم يشاءون أكثر أن يروا أنهم يبكتون . وأما الثانية فأن يثبتوا شيئاً كاذباً . وأما الثالثة فأن يسوقوا إلى ضعف اليقين . وأما الرابعة فأن يعملوا سولوقيسا ، والسولوقسموس هو أن يصير بالمجيب بالكلمة إلى أن يلفظ بلفظ مجهول . وأما الأخيرة فأن يقول واحداً بعينه مرات كثيرة » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٥–٧٥٦ ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه، ص ٧٥٣ .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٢٣ – ٢٤ : τρόποι δ' εἰσὶ τοῦ μὲν ἐλέγχειν δύο· οἱ μὲν γάρ εἰσι παρὰ τὴν λέξιν, οἱ δ' ἔξω τῆς λέξεως.
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : « وأنحاء التبكيت نحوان : أما هذا فمن القول ، وأما هذا فخارج عن القول » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : «وأنحاء التبكيت هما نحوان : أحدهما من القول ، والآخر خارجاً عن القول » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٣ : « وأنواع التبكيت على جهتين : منها مايكون بالكلمة ، ومنها ما يكون خارجاً من الكلمة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧ : « والتبكيت منه ماهو داخل فى اللفظ ، ومنه ماهو داخل فى المعنى » ؛ النجاة ، ص ٨٩ : « إن هذه المغلطات إما أن تقع فى اللفظ ، وإما أن تقع فى المعنى» .

والذى يكون من قبل الألفاظ ستة أصناف (١) :

أحدها اشتراك اللفظ المفرد ،

والثانى اشتراك التأليف ،

والثالث الذى من قبل الإفراد ،

والرابع الذى من قبل القسمة ،

والخامس اشتراك شكل الألفاظ ،

والسادس من قبل الإعجام :

---

٤ – الذى : سقطت من ف .

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٢٤ – ٢٨ : ἔστι δὲ τὰ μὲν παρὰ τὴν λέξιν ἐμποιοῦντα τὴν φαντασίαν ἓξ τὸν ἀριθμόν· ταῦτα δ' ἐστὶν ὁμωνυμία, ἀμφιβολία, σύνθεσις, διαίρεσις, προσῳδία, σχῆμα λέξεως.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : وهذه التى تحدث الوهم من القــول واللفظ هى فى العدد ستة : وهذه هى : اتفاق الاسم ، والمراء ، والتركيب ، والقسمة ، والتعجم ، وشكل اللفظة » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : « وأقسام النحو الكائن عن القول التى عنها تكون الشبهة عددها ستة : وهى هذه : أحدها الاتفاق فى الاسم ، والمراء ، والتركيب ، والقسمة ، والتعجيم ، وشكل القول » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٧–٧٥٨ : مداخل الشبهة على الفهم بسبب الكلمة الملفوظ بها ستة عدداً : أولهــا اشتراك الأسماء ؛ والثانى الشك فى الكلام ؛ والثالث تركيبه ؛ والرابع تجزئته وقسمته ؛ والخامس إعرابه بالعلامات والنقط ؛ والسادس صورة الكلام وشكله » .

قارن الفارابى ، كتاب الأمكنة المغلطة ، الفصل الثــانى ، فى إحصاء الأمكنة المغلطة من الألفاظ ، نسخة مصورة محفوظة بدار الكتب من مخطوط محفــوظ فى براتيسلافا ، من أعمــال تشكوسلوفاكيا ، ورقة ١١٦ ب وما بعدها .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨ : « وأما التبكيت الداخل فى اللفظ فيوقع الغلط بستة أقسام : باشتراك الاسم ، والمماراة [والتركيب] ، واشتراك القسمة ، وبسبب اختلاف العجمة والإعراب ، وبسبب اختلاف اللفظ » .

تعنى كلمة ἀμφιβολία الإبهام ambiguity ، أما προσῳδία فإنها تشير إلى النبرات accent والعلامات الدالة على هذه النبرات ، كما تشير إلى العلامة الهائية rough breathing ، والغير الهائية smooth breathing.

وهذه القسمة تعرف من القياس والاستقراء[1] .

فمثال اشتراك الاسم المفرد قول القائل : المتعلم عالم ، لأن المتعلم يعلم ، والذى يعلم عالم ، فالمتعلم عالم .

ووجه المغالطة فى هذا أن لفظة « يعلم » تقال على الزمان المستقبل، وتقال على الحاضر ، فهى تصدق على العالم فى الحاضر ، وعلى المتعلم فى المستقبل[2] .

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٢٧ — ٢٨ : τούτου δὲ πίστις ἥ τε διὰ τῆς ἐπαγωγῆς καὶ συλλογισμός

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٤ : « ومصداق هذا هو باستقراء وقياس » ؛ نقل عيسى بن إسحق بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : « وتحقيق ذلك يكون بالاستقراء والقياس » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨ : « وجميع ذلك يؤثر فى القياس، ويؤثر فى الاستقراء، ويعلم خطؤه أيضاً بالقياس والاستقراء » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٣٠ — ٣٤ : εἰσὶ δὲ παρὰ μὲν τὴν ὁμωνυμίαν οἱ τοιοίδε τῶν λόγων, οἷον ὅτι μανθάνουσιν οἱ ἐπιστάμενοι· τὰ γὰρ ἀποστοματιζόμενα μανθάνουσιν οἱ γραμματικοί. τὸ γὰρ μανθάνειν ὁμώνυμον, τό τε ξυνιέναι χρώμενον τῇ ἐπιστήμῃ καὶ τὸ λαμβάνειν ἐπιστήμην.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٥٤ — ٧٥٥ : « أما الأقاويل اللواتى من اتفاق الاسم فهى كهذه : مثال ذلك ذلك الذين يتعلمون هؤلاء الذين يعلمون ، وذلك أن النحويين يتعلمون اللواتى يتحدث بهن من الأفواه. وذلك أن «يتعلموا» هى اتفاق اسم ، لأن : يستقيم ويتعرف إذا استعمل العلم ، ولأن يقيس العلم » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٦ : « والمثال على الألفاظ التى هى أسماء متفقة هو كقولنا : « هؤلاء يتعلمون » ، « هؤلاء يعلمون » . وذلك أن التى يلفظ بها هى التى يتعلمها النحويون ، فإن لفظة « يتعلمون » اسم مشترك يدل على أنا نفهم ونعرف عند استعمال العلم ، ويدل على اقتباس العلم » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٨ : « فالكلام الذى من اشتراك الأسماء مثل قولك إنما العلماء بالنحو يعلمون ، وإن الذى أطلقت ألسنتهم منذ قريب يعلمون . فالتعليم اسم مشترك يقع على الذى يتفهم هو ونفسه ويستنبط ، وعلى الذى يستفيد ويتعلم من غيره . فأما فهمه والمعرفة به فذاك استعمال العلم ومعرفته » .

لاحظ أن ترجمة كلمة γραμματικοί بالنحويين خطأ فى الترجمات الثلاث . كما أن كلمة « يستقيم » فى ترجمة يحيى بن عدى خطأ من الناسخ ، ويجب أن نقرأ « يتفهم » ، أما النقل القديم فقد بعد كثيراً عن الأصل اليونانى .

وكذلك قول القائل أيضاً : بعض الشر واجب ، والواجب خير ، فبعض الشر خير .

والمغالطة فى هذا أن اسم « الواجب » دل فى قولنا : « بعض الشـر واجب » على ما يدل عليه اسم « الضرورى » ، ودل فى قولنا : « والواجب خير » على ما يدل عليه « المؤثر والشىء الذى ينبغى » [1] .

وأما اشتراك التأليف فهو أصناف ، وذلك أنه قد يكون من قبل التقديم والتأخير ، كمن يقول : الشريف هو العالم ، إذا أراد أن العالم هو الشريف ،

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٥ ب ٣٤ – ٣٨ : καὶ παλιν ὅτι τὰ κακὰ ἀγαθά· τὰ γὰρ δέοντα ἀγαθά, τὰ δὲ κακὰ δέοντα. διττὸν γὰρ τὸ δέον, τό τ᾽ ἀναγκαῖον, ὃ συμβαίνει πολλάκις καὶ ἐπὶ τῶν κακῶν (ἔστι γὰρ κακόν τι ἀναγκαῖον), καὶ τἀγαθὰ δὲ δέοντά φαμεν εἶναι.

= ت ٠ ع ٠ نقل يحى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٥٥ : «وأيضا أن الشرور خيرات هذه اللواتى تجب خيرات ، والشرور تجب ، وذلك أن التى تجب مثناة : الضرورية التى تعرض كثيراً فى الشرور (فإنه موجود شر ما ضرورى) ، والخيرات نقول إنها واجبة » ؛ نقـل عيسى ابن إسحق بن زرعة ، المرجع نفسـه ، ص ٧٥٦ – ٧٥٧ : « وأيضاً أن الشرور خيرات ، والأمور الواجبة خيرات ، والشرور تكون واجبة . وذلك أن الواجب يقال على جهتين : أحدهما الضرورى الذى يعرض على أكثر الأمر وعلى الشرور ، لأن بعض الشرور ضرورى ، وقد نقول فى الخيرات إنها واجبة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٥٨ : « وكقولك إن الضرر خير ، والخير قد ينبغى أن يكون ، فالضرر إذاً ينبغى أن يكون . وقولك « ينبغى » على جهتين : إحداهما الواجب الذى يعرض كثير من فنون الضرر والشرور ، فقد يكون الشر باضطرار ، والجهـة الأخرى أن الخير ينبغى أن يكون غير مدافع » .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١١٧ ب : ومثال المشكك : أن الشر ينتفع به ، والذى ينتفع به خير ، فالشر إذاً خير . فإن قولنا « الشر » و « ينتفع به » و « الخير » يقال على أنحاء كثيرة بطريق التشكيك .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩ : « وكذلك قول القائل : « هل شىء من الشرور بواجب أو ليس بواجب ؟ فإن كان واجباً ، وكل واجب خير ، فبعض الشرور خير ...
والمغالطة بسبب أن الواجب وجوده غير الواجب العمل به ، وإنما يقال له واجب باشتراك الاسم .
ومفهوم الواجب الأول أن وجوده ضرورى . ومفهوم الواجب الآخر أن إيثاره محمود » .

فيوهم بتقديم الشريف وتأخير العالم أن المحمول فى هذا القول هو العـــالم ، والشريف هو الموضوع [١] .

وقـــد يكون اشتراك التركيب من قبل تردد الضمير بين معنى أكثر من واحد . مثل قول القائل : ما يعرف الإنسان فهو يعرف ، والإنسان يعـــرف الحجر ، فالحجر إذن يعرف .

وإنما وقعت هذه المغالطة ، لأن لفظ « يعرف » قد يقع على العـــارف والمعـــروف [٢] .

ومثل قول القائل : ما قال الإنسان إنه كذلك ، فهو كذلك . وقال الإنسان صخرة ، فالإنسان صخرة .

١ — بتقديم : بتقدم ل .

(١) ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١ : «وقد يكون فيه بسبب اختلاف إيهام التقديم والتأخير ، فإن القائل إذا قال : « إن العالم شريف » أمكن أن يختلف الاعتبار ، فإنه يجوز أن يكون «العالم» أخذه موضوعاً ، و « الشريف » أخذه محمولا ، ويجوز أن يكون المحمول هو « العـــالم » ، ولكن أخره ، كما يقال : « عالم زيد » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ٦ — ٩ : παρὰ δὲ τὴν ἀμφιβολίαν .... καὶ ἆρ᾽ ὅ τις γινώσκει, τοῦτο γινώσκει; καὶ γὰρ τὸν γινώσκοντα καὶ τὸ γινωσκόμενον ἐνδέχεται ὡς γινώσκοντα σημῆναι τούτῳ τῷ λόγῳ

= ت . ع . النقل القديم ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٢ : « والشك فى الكلام كقولك : الشيء الذى يعرف الإنسان هو يعرف ، والإنسان يعرف الحجر ، والحجر إذا يعرف ، فإن قولك « يعرف » قد يقع على العارف والمعروف » .

لاحظ التطابق بين متن ابن رشد والنقل القديم . انظر الهامش التالى .

ابن سينا ، السفسطة ، ١٠ : « وأما الأشبه بالغرض من الكلام العربى ، فأن يقول قائل : « هل الشيء الذى يعلمه الإنسان ، فذلك يعلمه الإنسان ، أو ليس كذلك ؟ فإن كان الشيء الذى يعلمه الإنسان فذلك يعلمه ، والإنسان يعلم الحجر ، فالحجر يعلم الحجر » .

والسبب فى ذلك أن لفظة « هو » مرة تعود على الإنسان ، ومرة تعـــود على القول [(١)] .

وقد يكون الاشتراك من قبل الإضافة مثل قولك : أعجبنى ضرب زيد ؛ فإنه يحتمل أن يكون زيد مضروباً وضارباً [(٢)] .

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ١٠ – ١٢ : καὶ ἆρα ὃ σὺ φὴς εἶναι, τοῦτο σὺ φὴς εἶναι; φὴς δὲ λίθον εἶναι· σὺ ἄρα φὴς λίθος εἶναι. — ت . ع . النقل القديم ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٣ : « وأيضاً ما قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك ، والإنسان قال حجر ، فهو إذن حجر » .

لاحظ أن المطابقة تكاد تكون تامة بين متن ابن رشد والنقل القديم .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١١٨ ا – ١١٨ ب : « ومنها القول المشترك التركيب ، المتواطىء الأجزاء ، مثل قولنا : ما قال زيد إنه كذا فهو كما قاله ، وقال زيد إن هذا حجر ، فزيد إذن حجر ؛ وما علم الإنسان فهو ما علمه ، والإنسان يعلم الثور ، فإن الإنسان إذاً هو ثور ، فإن الاشتراك فى هذه الأقاويل هو فى تركيبها وترتيبها فقط . فإن قولنا : « هو » متى رتب فى هـــذا الموضع أمكن أن يرجع على العالم والمعلوم . فلذلك صارت أمثال هذه التركيبات مغلطـــة » ؛ ورقة ١١٩ ا – ١١٩ ب : « ومنها تغيير مقاطع القول وأمكنة الوقوف فيه ، مثل قولنا : الذى يبصر الإنسان – يبصر اذا غير وقيل هكذا : الذى يبصر الإنسان يبصر ، ثم أضيف إليه قولنا : والإنسان يبصر الحجر ، لزم منه فى الظاهر أن « الحجر يبصر » » .

قارن : ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١ : « ما يعلمه الإنسان فهو ما يعلمه ، ويعلم الحجر فهو حجر » .

ابن سينا ، النجاة ، ص ٩١ : « مثال المتمايزة فى الوضع دون الاتساق ، قول القـــائل : كل ما علمه الفيلسوف فهو كما علمه ، والفيلسوف يعلم الحجر ، فهو إذن حجر » .

(٢) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ١٧ – ٢١ : τρίτος δὲ ὅταν τὸ συντεθὲν πλείω σημαίνῃ, κεχωρισμένον δὲ ἁπλῶς. οἷον τὸ ἐπίσταται γράμματα· ἑκάτερον μὲν γάρ, εἰ ἔτυχεν, ἕν τι σημαίνει, τὸ ἐπίσταται καὶ τὰ γράμματα· ἄμφω δὲ πλείω, ἢ τὸ τὰ γράμματα αὐτὰ ἐπιστήμην ἔχειν ἢ τῶν γραμμάτων ἄλλον.

= ت . ع . نقل عيسى بن إسحق بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٦١ – ٧٦٢ : « والثالث عندما يكون القول إذا ركب دل على كثير ، وإذا فصل دل على واحد ، مثال =

وقد يكون من قبل الحذف والنقصان ، مثال ذلك أن يقول القـــائل : إن الذى لا يمشى ، يستطيع أن يمشى : والذى لا يكتب ، يستطيع أن يكتب : فيكون ذلك صادقاً . فإذا حذف لفظة «يستطيع» فقال : الذى لا يمشى ، يمشى ؛ والذى لا يكتب ، يكتب : أوهم أن الذى ليس بماش ماش ؛ والجـــاهل بالكتابة كاتب . ويشبه أن يعـــد هذا فى باب الإفراد والتركيب . وذلك أن النقصان هو تصيير المركب مفرداً (١) .

= ذلك قولنا : معرفة الكتابة . وذلك أن كل واحدة من لفظى الكتابة والمعرفة قد عرض أنها تدل على واحد . فأما المجتمع منهما فيدل على أكثر من واحد ، لأنه يدل إما على أن الكتابة معرفة ، أو على أن الكتابة معروفة عند آخر » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٢ : « كقول القائل : « معرفة الكتابة » فقد تفهم به معـــرفة يكون العارف بها الكتابة ، وتفهم به معرفة يكون المعروف بها الكتابة . وتركيبه يوقع كثرة فى مفهومه . وكل واحد من لفظى الكتابة والمعرفة ليست مشتركة فى هذا الموضع » .

فى التعبير اليونانى : .γρ ἐπίσταται يمكن أن تصبح كلمة .γρ فاعلا ، ويمكن أن تعرب مفعولا به . وإذا عربت كلمة .γρ مفعولا به ، كان فاعل ἐπίσταται مستتراً جوازاً وتقديره « هو » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ٢٣ — ٣٠ : παρὰ δὲ τὴν σύνθεσιν τὰ τοιάδε, οἷον τὸ δυνασθαι καθήμενον βαδίζειν καὶ μὴ γράφοντα γράφειν. οὐ γὰρ ταὐτὸ σημαίνει, ἂν διελών τις εἴπῃ καὶ συνθεὶς ὡς δυνατὸν τὸ καθήμενον βαδίζειν [καὶ μὴ γράφοντα γράφειν]· καὶ τοῦθ᾽ ὡσαύτως, ἄν τις συνθῇ τὸ μὴ γράφοντα γράφειν· σημαίνει γὰρ ὡς ἔχει δύναμιν τοῦ μὴ γράφων γράφειν. ἐὰν δὲ μὴ συνθῇ, ὅτι ἔχει δύναμιν, ὅτε οὐ γράφει, τοῦ γράφειν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٠ : « فأما من التركيب فأمثال هذه — مثال ذلك أن يمكن الجالس أن يمشى ، والذى لا يكتب أن يكتب . وذلك أنه ليس يدل على معنى واحـــد بعينه إن قال إنسان إذا قسم وإذا ركب أنه يمكن الجالس أن يمشى ، والذى لا يكتب أن يكتب . وهذا هكذا إن ركب إنسان الذى لا يكتب أن يكتب ، وذلك أنه يدل على أن له قوة إذا كان لا يكتب على أن يكتب ، وإن لم يركب التى له قوة إذا كان لا يكتب =

وأما الموضع الذى يكون من قبل إفراد اللفظ المركب، فمثل قولك: سقراط عالم بالطب ، فسقراط إذن عالم .

وذلك أنه قد يصـــدق على | سقراط أنه عالم بالطب ، وليس يصدق عليه أنه عالم بإطلاق . وإنمـــا كان ذلك كذلك ؛ لأنه ليس يلزم إذا صدق القول المركب على شيء أن تصدق أجزاؤه مفردة على ذلك الشيء .

وأما الموضع الذى من القسمة : فهو أن تكون أشياء إذا حملت مفردة على أجزاء الشيء صدقت ، أو على الشيء بأسره صدقت . فإذا ركب بعضها إلى بعض ، كذبت . فيوهم المغالط أنها إذا صدقت مفردة أنه يلزم أن تصـــدق مركبة . وهو عكس الموضع الأول .(١)

١ – المركب : والمركبَ ف . ٤ – عليه : سقطت من ل .

٦ – الموضع الذى : سقطت من ف .

= على أن يكتب » نقل عيسى بن زرعة ، المـــرجع نفسه ، ص ٧٦٣ : « وأمـا المواضع التى من التركيب فتكون على هذا النحو : مثال ذلك : قد يمكن الجالس أن يمشى ، والذى لايكتب أن يكتب ، وذلك أنه ليس دلالة القول إذا قيل بغير تركيب ، وإذا ركب فقيل : الجالس يمكن أن يمشى ، والذى لايكتب أن يكتب – واحدة بعينها . وكذلك يجرى الأمر إذا ركبت ، مع أن الذى ليس يكتب يكتب . وذلك أن هذه تدل على أن له قوة إذا كان ليس يكتب على أن يكتب ، وإن لم يركب أن له قوة وهو لايكتب على أن يكتب » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٤ : « وقد يكون من التركيب والتأليف أنحاء غيرها ، كقولك : قد يستطيع الجالس أن يمشى ، ومن لايكتب أن يكتب ، فلا تكون دلالة هذين القولين بحال واحدة، إذا كان القول مؤلفاً أو مفترقاً . وذلك أنك إذا قلت بالتأليف إن من لايكتب يكتب دلت على أن له قوة على الكتابة فى الوقت الذى لا يكتب » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ٣٥ – ٣٦ : ὅ γὰρ αὐτὸς λόγος διῃρημένος καὶ συγκείμενος οὐκ ἀεὶ ταὐτὸ σημαίνειν ἂν δόξειεν.
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٠ : « وأيضاً إن فى القول إذا قسم وركب مثل فى كل حين يظن أنه يدل عليه بعينه » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه، ص ٧٦٢–٧٦٣ « وأيضاً فإن القول إذا قصد به شيء فليس يظن به دائماً إذا فصل وركب أنه يدل على معنى واحـــد بعينه » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٥ : « وليس ما فصل (طبعة بدوى : فصـــل) من الكلام ، ثم ألف كانت دلالته واحدة وإن ظن به ذلك » .

فمثال التى تصدق على أجزاء الشىء مفردة ، ولا تصدق على كلمه مجموعة ، قول القائل : الخمسة منها زوج ، والخمسة منها فرد ، فالخمسة إذن زوج وفرد .(١)

وذلك كذب . فإن الزوجية والفردية إنما صدق كل واحد منهما على جزء من الخمسة غير الجزء الذى صدق عليه الآخر : فاذا حمل على الكل ، كان كذباً :

ومثال المحمولات التى تصدق مفردة على كل الشىء ، ولا تصدق عليه مركبة ، قول القائل : أنت عبد ، وأنت لى ، فأنت عبد لى :

وذلك مما قد يكذب :(٢)

٧ – مثال : متل ل .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ا ٣٣ – ٣٤ : παρὰ δὲ τὴν διαίρεσιν ὅτι τὰ πέντ' ἐστὶ δύο καὶ τρία, καὶ περιττὰ καὶ ἄρτια

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٠ : « فأما من القسمة : فالخمسة هى اثنان وثلاثة ، أفراد وأزواج » ؛ نقـل عيسى بن إسحق بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٢ : « وأما من القسمة فإن الخمسة اثنان وثلاثة ، وأزواج وأفراد » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٥ : « ونقول بالتجزئة والقسمة كقولك إن الخمسة اثنان وثلاثة ، أزواج وأفراد » .

(٢) انظر ص من هذا الكتاب .

وقارن الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢١ ا : « ومنها أنه يغلط فى تركيب الأشياء التى تقال فرادى على شىء واحد ، فيتوهم أنها تتركب ، فيغلط ، مثل قول القائل : هذا ابن ماحق ، وهو لك ، فهو إذاً بذلك ابن لك . وهذه متى قيلت فرادى صدقت ، وإذا جمعت كذبت من قبل أن حملها بعضها على بعض بالعرض » ؛ ورقة ١٢٤ ب : « ومنها المطلقات فإنها توهم أنها قد تقيد بكل ما يمكن أن يقارنها من المحمولات ، فإذا قيدت لزم عنها إما كذب ، وإما نضل وهذيان وتكرير ، مثال ما يلزم عنه كذب قولنا : «هذا ابن ، وهو لك» ، فهو إذاً ابن لك» ؛ ورقة ١٢٤ ب – ١٢٥ ا : « ومتى كانت المطلقات يوصف بعضها ببعض على طريق العرض أمكن أن تكذب ، فلذلك صدق على هذا المشار إليه أنه ابن ، وهو لك ، ولم يصدق عليه أنه ابن لك » .

وأما الموضع الذى من الإعجام فثل أن يتغير إعراب اللفظ ، فيتغـــير مفهومه ، أو يغير من المد إلى القصر ، أو من التشديد إلى التخفيف ، أو من الوصل إلى الوقف ، أو يهمل إعرابه ، أو يبدل لفظه وإعجامه :

والذى يكون من قبل النقط إنما يكون من قبل المكتوب فقط ، مثـــل ما يعتذر به جالينوس عن أبقراط فى مواضع انتقدت عليه :

وأمثلة تغير المفهوم بتغير الإعراب ، أو لإهماله كثيرة موجودة، مثل قول القائل : ضرب زيد عمراً . إذا كان زيد هو المضروب، وعمرو هـــو الضارب . وذلك كثير . وكذلك ما يعرض عند تغير النقط أو إهماله، وهو الذى يسمى التصحيف .(١)

١ – يتغير : يغير ل .

٤ – ٥ – والذى يكون ... عليه : وهذا أنما يكون فى المكتوب دون الملفوظ ل .

٧ – زيد عمراً : زيداً عمرو ل .

٨ – ما : عما ل .

٩ – التصحيف : + وإن كان هذا كما قلنا إنما يعرض فى الخط فقط ف .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ١ وما بعده : παρὰ δὲ τὴν προσῳδίαν ἐν μὲν τοῖς ἄνευ γραφῆς διαλεκτοῖς οὐ ῥᾴδιον ποιῆσαι λόγον, ἐν δὲ τοῖς γεγραμμένοις καὶ ποιήμασι μᾶλλον...
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٦٥ ؛ « فأما التعجيم فليس يسهل أن نجعل القول فى الأقاويل دون الكتابة، وما كتبوا من المكتوبات وفى الأشعار ....» ؛ نقل عيسى بن زرعة، المرجع نفسه، ص ٧٦٧ : « وأما الموضع الذى من التعجيم فليس يسهل على المتكلم أن يأتى فيه بقول من دون الكتابة، بل هو فيما يكتب وفى الشعر خاصة ... » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩ – ٧٧٠ : « فأما النوع الذى يكون من جهة الإعراب وتعجيم اللفظ والعلامات ، فليس يسهل علينا الكلام فيه دون أن نتطس بكتاب مقدمات أهل المجادلة ، ولكنا سنبين منه شيئاً بما قد كتب وقيل من الأشعار»

الفارابى ، الأمكنة المغلطة، ورقة ١١٩ أ : « ومنها تغيير الشكل وهذا إنما يغلط فى المكتوبات خاصة، وذلك فى الحروف التى تختلف دلالتها بتغيير النقط والتشكيلات ، مثل قوله تعالى : =

وأما الموضع الذى من شكل الألفاظ فمثل أن تكون صيغة لفظ المــذكر صيغة لفظ المؤنث ، أو صيغة لفظ المفعول صيغة لفظ الفاعل ، فيوهم أن المذكر مؤنث ، والمفعول فاعل ، مثل قول القائل : عاصم بمعنى معصوم.(1) قال :

فهذه هى المضالات التى تكون من قبــل الألفاظ ، وقد يظهر أنها ستة بطريق القسمة . وذلك أن اللفظ إنما يغلط إذا لم يطابق المعنى . وإذا لم يطــابق المعنى : فظاهر أنه دل على معنى أكثر من واحد . لأنه لايخلو أن يدل على

٣ – القائل : العرب ل . || معصوم : + وماء دافق بمعنى مدفوق ل .

٥ – هى : سقطت من ل || انها : انه ل .

= « عذابى أصيب به من أشاء » ومن أساء ؛ « وهذا صراط على مستقيم » وعلى مستقيم . ومنها تغيير الإعراب مثل ما قيل فى : لايقتل قرشى صبراً ، فإن اللام من قوله « لا يقتل » إذا رفعت ، دلت على معنى ، وإذا جزمت دلت على معنى ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٧ – ١٨ : « وأما الموضع الذى من الإعجام ، فمن النــاس من قصره على المكتوب ، ونحن نجعله أعم من ذلك ، وهو أن نغير المعنى بترك الإعراب ، أو أن نغيره لفظاً ، وبالنبرات ، والتثقيلات ، والتخفيفات ، والمدات ، والتشديدات ، بحسب العــادات فى اللغات ، وبالعجم كتابة ... » .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ١٠ وما بعده : οἱ δὲ παρὰ τὸ σχῆμα τῆς λέξεως συμβαίνουσιν, ὅταν τὸ μὴ ταὐτὸ ὡσαύτως ἑρμηνεύηται, οἷον τὸ ἄρρεν θῆλυ ἢ τὸ θῆλυ ἄρρεν ἢ τὸ μεταξὺ θάτερον τούτων, ἢ πάλιν τὸ ποιὸν ποσὸν ἢ τὸ ποσὸν ποιόν, ἢ τὸ ποιοῦν πάσχον ....

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٥ – ٧٦٦ : « فأما اللواتى تعرض من شكل القول ، فتى لم يفسر هو بعينه على هذا النحو بعينه– مثال ذلك متى كان الذكر أنثى والأنثى ذكراً ، والمتوسطات الأخر من هذين ، أو أيضاً الكيفى كميا ، والكمى كيفياً ، أو الفاعل المنفعل أو الموضوع الذى يفعل وهذه الأخر كما قسمت أولا ... » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص٧٦٨ ؛ النقل القديم ، ص ٧٧٠ – ٧٧١ .

ذلك المعنى وعلى معنى زائد عليه ، أو على ذلك المعنى وعلى معنى ناقص عنه . وإذا كان ذلك كذلك ، فقد دل على معنى أكثر من واحد إما بزيادة منه على المعنى ، أو نقصان منه . وإذا كان ذلك كذلك ، فلا تخلو دلالته على معنى أكثر من واحد إما من قبل ما يؤخذ مفرداً ، وإما من قبل ما يؤخـــذ مضموماً إلى غيره . ثم إذا كان من جهة ماهو مفرد ، فلا يخلو ذلك من ثلاثة أقســـام :

إما أن يكون ذلك لا من قبل صيغته الأولى الموضوعة ، وهذا هو الاسم المشـــترك :

وإما أن يكون ذلك له من قبل زيادة أو نقصان فى حروفه ، أو تبـــدل ترتيبها . وهو التغليط الذى قيل فيه إنه من قبل الشكل :

وإما أن يكون فى أحواله الخارجة وهو التغليط الذى يعرض من قبـــل الإعراب ، والتثقيل ، والتشديد ، وغير ذلك من الأشياء التى جرت بها العادة فى الألسنة .

وإذا عرض له ذلك من قبل ما هو مضموم إلى غيره . فلا يخلو أن يعرض

---

٣ – ذلك : سقطت من ف . ١٤ – له : سقطت من ل .

= الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١١٨ ا : « ومنها الألفاظ المشتركة فى الأبنية ووزن اللفظ فقط ، مثل قولنا فى اللسان العربى : خلق الله ، فإنه لمـــا كان وزنه وزن الألفاظ الدالة على أن يفعل أوهم ذلك . وكذلك قول القائل : اللهم أنت رجاؤنا ، فإن وزن قولنا : « الرجاء » فى اللسان <العربى> وزن قولنا : « الذهاب » ، وما أشبه ذلك من الألفاظ التى تدل على أن يفعل أو ينفعل فيوهم المعنى بحال أن يفعل أو أن ينفعل ، وكذلك الألفاظ التى أوزانها أوزان الجمع توهم الكثرة ، مثل قولنا فى اللسان العربى : قميص أخلاق . وكذلك ما كانت بنيته بنية ما تدل على الإناث أوهم فى الشىء أنه أنثى ، مثل قولنا : طلحة ، والخليفة ، وما أشبه ذلك . وكذلك فى شىء شىء مما يتفق فى لسان لسان مما يجانس هذا فى أصناف الأمور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٨ : « وأما المتعلق بشكل اللفظ : فأن تختلف مفهوماته باختلاف أشكال التصاريف ، و التأنيث والتذكير ، والفاعل والمفعول .... » .

له ذلك فى نفس التركيب ؛ وإما أن يعرض له عند تغيره من إفراد إلى تركيب ، وهو موضع القسمة ، وإما من تركيب إلى إفراد وهو موضع التركيب :

وإذا كان من المعروف بنفسه أن ليس هاهنا قسمة سابعة للفظ يدل بهـا على أكثر من معنى واحد من جهة ماهو مغلط بذاته ، لا من جهة ما هو مغلط بالعرض ، مثل التغليط الذي يعرض عنه عند الإبدال ، أعنى إبدال لفظ مكان لفظ . فظاهر أن المواضع المغلطة من الألفاظ هى هذه الستة[1] :

---

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ٢٠ – ٢١ : οἱ μὲν οὖν περὶ τὴν λέξιν ἔλεγχον ἐκ τούτων τῶν τρόπων εἰσίν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٦ : « فالتبكيتات من القول هى أمثال هذه المواضع » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩ : « فهذه هى التبكيتات التى فى القول ووجودها يكون من أمثال هذه المواضع » .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ١١٩ ب : « فهذه جميع ما يمكن أن تغلط الناظر من الألفاظ ، فقد عددناها . وقد يمكن أن تقسم قسمة أخرى يظن بها أنها أحرى أن تكون قسمة صناعية ، فإن قسمتنا هذه إنما جرت مجرى ما يعد ويقصد تفهيمها بأى وجه كان . والقسمة التى يظن أنها أحرى أن تكون صناعية فى هذه ، وهى أن الألفاظ المغلطة هى إما مشتركة ، وإما مغيرة . والمشتركة منها مفردة ، ومنها مركبة . والمفردة منها ما هى مشتركة فى أنفسها ، ومنها ما هى مشتركة فى أبنيتها . والمشتركة فى أنفسها منها ما يقال باتفاق ، ومنها ما هو مشكك ، ومنها مستعار ، ومنها منقول » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٨ – ١٩ : « فهذه هى الأنحاء التى يقع بسببها الغلط من جهة اللفظ ، وهى هذه لاغير ؛ وذلك لأن اللفظ إذا طابق المعنى لم يقع من جهته غلط . وإذا لم يطـابق المعنى بعينه ، فإما أن يدل أو لايدل . فإن لم يدل لم يغلط ، فإن مالا يفهم لايغلط منه . وإن دل على معنى ، فواضح أن ذلك المعنى لايكون هو المعنى المقصود . فلا يخلو إما أن يكون المعنى المقصود قـد يفهم منه وحده ، أو يفهم منه لا وحده . فإن كان منه يفهم وحده ، فإما أن يكون وهو منفرد ، وإما أن يكون وهو مركب . فإن كان اعتبار ذلك من انفراده ، فإما أن يكون من جوهره ، وإما أن يكون من حال فيه ، وإما أن تكون حالة تلحقه من خارج ... » .

القول فى المغلطات من المعانى

قال :

والمواضع المغلطة من المعانى سبعة مواضع :

أحدها : إجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات ؛

والثانى : أخذ المقيد مطلقاً ، بأن يؤخذ ما سبيله أن يصدق مقيداً فقط ، على أنه صادق بإطلاق . وأعنى ما كان مقيداً بصفة . أعنى بصفة ما ، إما بزمان ، أو بمكان ، أوغير ذلك من أنواع التقييدات ؛

والثالث : الغلط الذى يقع من قلة العلم بشروط التبكيت ، وإنتاج مقابل ما اعترف الخصم بوجوده ؛

والرابع : موضع اللاحق ؛

والخامس : المصادرة على المطلوب ؛

والسادس : أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب ؛

والسابع . أخذ المسائل الكثيرة على أنها مسئلة واحدة .(١)

١ — المغلطات : المغلطة ف .

٥ — ٦ — فقط ... مقيدا بصفة : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٤ ، ١٦٦ ب ٢١ — ٢٧ : τῶν δ' ἔξω τῆς λέξεως παραλογισμῶν εἴδη ἐστὶν ἑπτά, ἓν μὲν παρὰ τὸ συμβεβηκός , δεύτερον δὲ τὸ ἁπλῶς ἢ μὴ ἁπλῶς ἀλλὰ πῇ ἢ ποὺ ἢ ποτὲ ἢ πρός τι λέγεσθαι, τρίτον δὲ τὸ παρὰ τὴν τοῦ ἐλέγχου ἄγνοιαν, τέταρτον δὲ τὸ παρὰ τὸ ἑπόμενον, πέμπτον δὲ τὸ παρὰ τὸ ⟨ τὸ ⟩ ἐν ἀρχῇ λαμβάνειν, ἕκτον δὲ τὸ μὴ αἴτιον ὡς αἴτιον τιθέναι, ἕβδομον δὲ τὸ τὰ πλείω ἐρωτήματα ἓν ποιεῖν.
= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٦ : « فأما التضليلات الخارجة عن القول فأنواعها سبعة : أما الأول فن الأعراض . وأما الثانى فأن يقال على الإطلاق ، أو لا على الإطلاق ، =

فالمغلطات التى تكون مما بالعرض تقع متى اتفق أن يحمل شىء على شىء بالذات ، ويتفق لأحد الشيئين أمر بالعرض ، فإنه يظن أن ما بالعرض يوجد لأحد ذينك الشيئين بالذات :

ومثال ذلك قول القائل : زيد المشار إليه غير الإنسان ، وزيد إنسان ، فالإنسان غير الإنسان :

وذلك أن حمل الإنسانية على زيد هو بالذات : وعرض لزيد من جهة ما هو شخص أن كان غير الإنسان الذى هو نوع كلى ، فظن لذلك أنه يلزم أن يكون الإنسان غير إنسان :

= ولكن فى شىء، أو أين، أو متى ، أو بالإضافة إلى شىء . والثالث الذى من الجهل بالتبكيتات . والرابع الذى من التى تلزم . والخامس فأن يأخذ الذى من البدء . والسادس أن يضع لا كعلة كعلة . والسابع أن يجعل مسائل كثيرة مسألة واحدة » ؛ نقل عيسى بن زرعة، المرجع نفسه ، ص ٧٦٩؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٧١ .

تسمى المصادرة على المطلوب الأول فى اليونانية παρὰ τὸ ἐν ἀρχῇ λαμβάνειν ، ويطلق عليها فى اللاتينية petitio principii . وقد نقلها يحيى بن عدى بأخذ الذى من البدء ، كما نقلها ابن زرعة بالأمور المأخوذة بدءاً ، ونجد فى النقل القديم ما يكون من أول المسألة .

الفارابى، الأماكن المغلطة ، ورقة ١٢٠ ب وما بعدها ؛ ابن سينا، السفسطة ، ص ٢٠ : « وأما المغالطات التى تقع بحسب المعانى فهى سبعة : الأول من جهة ما بالعرض ؛ والثانى من سوء اعتبار الحمل؛ والثالث من قلة العلم بالتبكيت ؛ والرابع من جهة إيهام عكس اللوازم ؛ والخامس من المصادرة على المطلوب الأول ؛ والسادس من جعل ما ليس بعلة علة ؛ والسابع من جمع المسائل الكثيرة فى مسألة واحدة » .

ابن سينا، النجاة ، ٩٣ : « وأما المعنوى فإما أن يكون بالعرض، وإما من جهة سوء اعتبار شروط الصدق فى الحمل ، وإما لعقم القرينة ، وإما لإيهام عكس اللوازم ، وإما للمصادرة على المطلوب الأول ، وإما لأخذ ما ليس بعلة علة ، وإما لجمع المسائل فى مسألة ، فلا يتميز المطلوب واحداً بعينه » .

ومثال ذلك أيضاً قول القائل : زيد غير عمرو ،وعمـــرو إنسان ، فزيد غير إنسان .(١)

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٦ ب ٢٨ – ٣٦ : οἱ μὲν οὖν παρὰ τὸ συμβεβηκὸς παραλογισμοί εἰσιν, ὅταν ὁμοίως ὁτιοῦν ἀξιωθῇ τῷ πράγματι καὶ τῷ συμβεβηκότι ὑπάρχειν. ἐπεὶ γὰρ τῷ αὐτῷ πολλὰ συμβέβηκεν, οὐκ ἀνάγκη πᾶσι τοῖς κατηγορουμένοις καὶ καθ' οὗ κατηγορεῖται ταῦτα πάντα ὑπάρχειν. οἷον εἰ ὁ Κορίσκος ἕτερον ἀνθρώπου, αὐτὸς αὑτοῦ ἕτερος· ἔστι γὰρ ἄνθρωπος. ἢ εἰ Σωκράτους ἕτερος, ὁ δὲ Σωκράτης ἄνθρωπος, ἕτερον ἀνθρώπου φασὶν ὡμολογηκέναι διὰ τὸ συμβεβηκέναι, οὗ ἔφησεν ἕτερον εἶναι, τοῦτον εἶναι ἄνθρωπον.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٦٧ ، ٧٧٢ – ٧٧٣ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفســه ، ص ٧٦٩ ، ٧٧٣ – ٧٧٤ : « فأما التضليل الكائن من الأعراض فيكون عندما يوجب لأى شيء اتفق أمراً ما وعرضاً من الأعراض على مثال واحد ومن قيل أنه قــد يعرض للشيء الواحد بعينه أعراض كثـيرة . فليس من الاضطرار أن توجد جميع هذه لسائر المحمــولات . مثال ذلك . إن كان قوريسقوس غير الإنسان ، فإنه يكون غير نفسه ؛ لأنه إنسان ... » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٧١ ، ٧٧٥ – ٧٧٦ .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٠ ب : والمغلطات التى هى معان منها التى تقال بالعرض ، وهى التى تتفق مقارنتها للشيء من غير أن يكون شأن كل واحد منهما وفى طباعه أن يقترن إلى الآخر ، مثل أن يعرض لحيوان ما أن يذبح فيموت ، ويبتل بمطر فى ذلك الوقت . فإن ذلك الحيوان يوصف بهذه المحمولات الثلاث : وهو أنه مذبوح وميت وممطور . وتوصف هذه الثلاث بعضها ببعض . فحملنا الميت على المذبوح ليس بالعرض ، ولا حملنا المذبوح على الميت . وأما حملنا الممطور على الميت فهو بالعرض ، وكذلك حملنا إياه على المذبوح ، وكذلك حملنا ذينك الأمرين على الممطور » ؛ ورقة ١٢١ ا – ١٢١ ب : «ومنها أن يغلط فى اللازم فيوهم فيما ليس بلازم عن القول أنه لازم ، مثل قولنا : « زيد إنسان ، وزيد ليس بعمرو ، وعمرو إنسان ، فإذاً من هو إنسان ليس بإنسان ، أو الإنسان غير الإنسان ، بسبب أنه عرض لمـــا لم يكن زيداً أن كان إنساناً ، فإن زيداً ليس بعمرو ، لا من جهة ماهو إنسان . ومثل قولنا : الإنسان حيوان ، والحيوان جنس ، فالإنسان جنس . وذلك كذب ، من قبل أنه عرض لمـــا هو صفة للإنسان أن كان جنساً ، فلذلك لزم عنه كذب » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٠ – ٢١ . « فأما التضليل الكائن بالعرض فهو أن يؤخذ شيء عرض له مقارنة شيء على سبيل ما يعرض عروضاً غير واجب فيؤخذ واجباً ، أو تعرض له أعراض كثيرة ، فتجعل الأعراض بعضها محمولة على بعض فى كل موضع ، أو يعرض شيء لشيء فيــؤخذ فى حكمه ، مثل أن تقول : « إن زيداً غير عمرو ، وعمرو إنسان ، فزيد غير إنسان .... ».

وأما التغليط الذى يعرض من أخذ المقيد مطلقاً ، فمثل أن يقول قائل : إن كان ما ليس بموجود فهو متوهم ، والمتوهم موجود ، فما ليس بموجود فهو موجود .

أو يقول : إن كان ماهو موجود متوهماً ليس بموجود ، فما هو موجود ، فليس بموجود .

وهذا إنما يصدق إذا قيد ، لا إذا أطلق . وذلك أن ما ليس بموجود خارج الذهن ، فهو موجود فى الوهم لا بإطلاق . وكذلك ماهو موجود فى الوهم ، فهو غير موجود خارج الوهم لا بإطلاق .

وأعنى أن يكون الشيء يصدق لا بإطلاق ، فيلزم منه أن يصدق ، وإنما يعرض الغلط فى هذا الموضع إذا عرض أن يكون الخلاف بين المطلق والمقيد فى المعنى يسيراً وخفياً . وكلما كان الخلاف أخفى ، كان الغلط فيه أكثر ، والوقوف على وجه الغلط فيها أعسر . وكلما كان أظهر ، كان الغلط فيه أقل ، والوقوف عليه أسهل . وذلك يختلف بحسب المواد . وفى بعض المواضع يمكن أن يعرض فيه غلط ليس يسهل حله . وفى بعض المواضع يعرض فيه غلط يسهل حله .

ومثال ذلك أن يقول قائل : الزنجى أسود ، والزنجى أبيض الأسنان ، فالزنجى إذاً أسود أبيض معاً .

فإنه قد يمكن أن يعرض فى مثل هذا هذا الغلط ، إذ كان الخلاف الذى بين سواد الزنجى وبياض أسنانه خفى . ولذلك يمكن أن يسلم إنسان ما أن الزنجى

١ – قائل : القائل ل .
٨ – خارج : سقطت من ل .
٩ – وأعنى ... أن يصدق : سقطت من ف .

أسود ، ويسلم أنه أبيض من قبل بياض أسنانه : وذلك أنه ليس يخفى جداً ؛ ولذلك قد يسهل على كثير من الناس حله (١) .

١ – وذلك أنه : ولكنه ف .

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٦ ب ٣٧ – ١٦٧ ا ٢٠ : οἱ δὲ παρὰ τὸ ἁπλῶς τόδε ἢ πῂ λέγεσθαι καὶ μὴ κυρίως, ὅταν τὸ ἐν μέρει λεγόμενον ὡς ἁπλῶς εἰρημένον ληφθῇ, οἷον εἰ τὸ μὴ ὄν ἐστι δοξαστόν, ὅτι τὸ μὴ ὂν ἔστιν· οὐ γὰρ ταὐτὸν εἶναί τέ τι καὶ εἶναι ἁπλῶς....

=ت.ع.نقل يحيى بن عدى، طبعة بدوى، ص ٧٧٢ ؛ نقل عيسى بن زرعة، المرجع نفسه، ص ٧٧٣ – ٧٧٤ : « فأما التي تكون من قبل الحمل على الإطلاق ، أو من جهة لا على التحقيق فهى أن يكون محمـــولا على جزء ما ، فيؤخذ كالمحمول على الإطلاق . ومثال ذلك : ليكن ما ليس بموجود يوجد مظنوناً، فيكون غير الموجود موجوداً ، وذلك أنه ليس معنى أن يوجد الشيء وأن يوجد على الإطلاق معنى واحداً بعينه ، أو يلزم أيضاً أن يكون الموجود غير موجود إن كان غير موجود شيئاً من هذه الموجودات – مثل أن يكون ليس بإنسان . وذلك أنه ليس أن يكون الشيء غير موجود ما وأن يكون غير موجود على الإطلاق شيئاً واحداً بعينه . وقد يظن ذلك بهما لتقارب لفظيهما ، وقلة الخلاف بين أن يقال إن الشيء غير موجود، وأن يكون موجوداً على الإطلاق... » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٧٥ – ٧٧٦ .

الفارابى، الأمكنة المغلطة، ورقة ١٢٤ أ وما بعدها : « ومنها المقصورات على شيء ، إما على مكان ، وإما على زمان ، وإما على حال ما ، وبالجملة ما كان منسوباً إلى شيء ما ، أى شيء كان . فإن هذه تغلط ، فتوهم أنها قد تكون على الإطلاق . مثل قولنا : أوميرش موجود شاعراً ، فهـــو إذاً موجود ؛ وزيد غير موجود عمراً ، فزيد إذاً غير موجود ؛ وما قد سلف فهو موجود الآن متوهماً ، فهو إذاً يوجد الآن ؛ والمذبوح حيوان ميت ، فهو إذاً حى ، فالميت اذاً حى .

وكذلك الموجود للبعض، فإنه يوهم أنه موجود للشيء على الإطلاق ، مثل ما بين بعض الناس أن بعض الكواكب لـــما كان كرى الشكل ، أوهم أن كل كوكب كرى الشكل ...

ومنها المطلقات ، فإنها توهم أنها قد تقيد بكل ما يمكن أن يقارنها من المحمولات . فإذا قيدت لزم عنها إما كذب ، وإما فصل وهذيان وتكرير . مثال ما يلزم عنه كذب قولنا : هذا ابن ، هو لك، فهو إذاً ابن لك ؛

وفى بعض المواضع لايقع فى ذلك غلط لظهور الخلاف بينهما ، مثل أن يقول قائل : الزنجى إنسان أسود ، والإنسان أبيض . فإنه ليس يعرض عن هذا القول أن يظن أن الإنسان الأسود أبيض ، إذ كان الأبيض والأسود صنفين من الناس معلومين ، والخلاف بينهما ظاهر جداً ، ومكشوف للجميع . ولذلك ليس يمكن أحد أن يسلم أن الإنسان الزنجى أسود ، والإنسان أبيض . ويمكن أن يسلم أن الزنجى أسود وأبيض من قبل أسنانه .

وأما الموضع الذى يعرض الغلط فيه من إغفال أحد شروط التبكيت ، فذلك يقع من عدم المعرفة بشروط القياس المنتج للتبكيت ، وعدم معرفة شروط النقيض . وذلك أن النقيض ليس هو الذى يناقض فى اللفظ فقط ، بل وفى المعنى ،

---

٢ – قائل : القائل ل .

= ومثال الفضل قولنا : زيد إنسان ، وزيد إنسان أبيض ، فإذاً زيد إنسان إنسان أبيض . وقولنا : زيد إنسان ، وزيد حيوان ، فإذاً زيد إنسان حيوان . وذلك كله فضل وتكرير .

وينبغى أن نقول فى المطلقات التى يصدق كل واحد منها بانفراده ، وإذا قيل على الشىء بإطلاق وإذا قيد بعضها ببعض ، لم يكن حمل بعضها على بعض حملا بالعرض . فإن المطلقات متى كانت كذلك ، فقيد بعضها ببعض ، صدق الحمل ، مثل قولنا : زيد حيوان ، وزيد ذو رجلين ، وزيد ماش ، فإذاً زيد حيوان ماش ذو رجلين .

ومتى كانت المطلقات يوصف بعضها ببعض على طريق العرض أمكن أن تكذب » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢١ – ٢٢ : وأما الذى من جهة سوء اعتبار الحمل ، فلأن المحمول قد يكون محمولا بشرط ، وقد يكون مطلقاً ، وقد يكون محمولا فى نفسه ، وقد يكون محمولا بالعرض ، أعنى محمولا لأجل غيره كالرابطة ، كمن يقول : « إن ما ليس بموجود فهو مظنون ، وكل مظنون هو موجود » ؛ فلأنه لا سواء أن يحمل الموجود على الإطلاق ، وأن يحمل كأنه رابطة ، أو كأنه موجود شيئاً ما . وكذلك فرق بين غير الموجود على الإطلاق ، وغير الموجود شيئاً ما ، وكذلك إذا كان الحمل على جزء وأخذ على الكل ، أو على جزء آخر .

أعنى أن يكون المعنى بعينه فى القضية الموجبة هو بعينه المعنى فى القضيةالسالبة
التى تقابلها من جميع الجهات . وإنما يكون كذلك ، إذا كان المعنى المحمـــول
فيهما واحداً والموضوع واحداً ، وتكون سائر الشرائط التى تشترط بعينهـــا
فى إحدى القضيتين المتقابلتين هى بعينها مشترطة فى الثانية : من زمان ، ومكان ،
وجهة ، وغير ذلك مما قيل فى الكتاب المسمى « بارى أرميناس » . وإنمـــا كان
هذا الموضع مغلطاً ، لأن بعض الناس يرى أنهم إذا نقضوا القضية التى يدعيها
الخصم أنهم قد بكتوا ، من غير أن ينقضوها على الشروط التى حددت فيما
سلف ، مثل أن يضع واضع أن هذا ضعف لهذا ، فيبين مبين أنه ليس بضعف .
ويكون قولنا فيه إنه ليس بضعف ، يصدق عليه بجهة غير الجهة التى صدق بها
أنه ضعف ، فيظن الفاعل لهذا أنه قد بكت ، مثل أن يصدق أن الخط ضعف
للخط من جهة الطول ، وغير ضعف من جهة العرض ، إذ كان الخط طول
لا عرض له .(١)

---

٧ – قد : سقطت من ل .

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ا ٢١ – ٢٥ : οἱ δὲ παρὰ τὸ μὴ διωρίσθαι τί ἐστι συλλογισμὸς ἢ τί ἔλεγχος [ἀλλὰ] παρὰ τὴν ἔλλειψιν γίνονται τοῦ λόγου· ἔλεγχος μὲν γὰρ ἀντίφασις τοῦ αὐτοῦ καὶ ἑνός, μὴ ὀνόματος ἀλλὰ πράγματος, καὶ ὀνόματος μὴ συνωνύμου ἀλλὰ τοῦ αὐτοῦ, ἐκ τῶν δοθέντων ἐξ ἀνάγκης, μὴ συναριθμουμένου τοῦ ἐν ἀρχῇ, κατὰ ταὐτὸ καὶ πρὸς ταὐτὸ καὶ ὡσαύτως καὶ ἐν τῷ αὐτῷ χρόνῳ. τὸν αὐτὸν δὲ τρόπον καὶ τὸ ψεύσασθαι περί τινος ..

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٧٧ – ٧٧٨ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٧٩ – ٧٨٠ : « فأما التبكيت فهو مناقضة شىء واحد بعينه لا فى الاسم ، بل فى المعنى والاسم ... ولإغفال بعض الناس شيئاً من هذه المعانى المذكورة قد يظن أنهم بكتوا . مثال ذلك أن الشىء الواحد بعينه قد يكون ضعفاً وليس بضعف ... وذلك أنه يكون أما من جهة الطول فضعف ، وأما بحسب العرض فليس بضعف ... » ؛ النقل القديم ، المرجع عينه ، ص ٧٨١ : ☞

وأما التغليط الذى يعرض من قبل المصادرة على المطلوب الأول ، فذلك يقع على عدد الأنحاء التى يمكن أن يؤخذ فيها مقابل الشىء عند السؤال على أنه غير المقابل ، أعنى مقابل الشىء الذى يقصد إبطاله ؛ فيقع بذلك التبكيت ، وذلك إذا قرن بالشىء نفسه ، على ما تبين فى المقاييس التى تركب من المتقابلات ، وهى صنفان :

مصادرة على المطلوب ، وهى التى ذكرها أرسطو هاهنا ، لأنها التى يعرض فيها التبكيت أكثر ذلك[1] .

٦ – لأنها : فإنها ل ٧ – فيها : لها ف .

= الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٧ ا — ١٢٧ ب : « ومنها أن لا تؤخذ المقدمات متقابلة على الحقيقة ، وذلك أن لا يستوفى فيها شرائط التقابل التى عددت فيما سلف . فإنه لما كانت المتقابلة هى التى إذا كان الموضوع أو المحمول أو كلاهما فى أحد المتقابلين بحال ما ، أو فى زمان ، أو منسوبين أو أحدهما فى الإيجاب إلى شىء ما كانا جميعاً فى السلب بتلك الحال بعينها . فإذا كانا ، أو أحدهما فى الإيجاب بحال ، ثم لم يوجدا أو أحدهما فى السلب بتلك الحال ، أو بتلك الجهة ، أو فى ذلك الجزء من الجسم كان ذلك سبباً للغلط ، وذلك فى موضعين : أحدهما فيما يقصد بيانه بقياس الخلف ... والثانى عند التوبيخ ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٢ : « وأما الموضع المبنى على أن القياس ، أو التبكيت ، لم يورد صواباً ، والتبكيت الحقيق هو الذى تناقض به شيئاً ليس فى الاسم بعينه ، بل وفى المعنى ، وفى المحمول وفى الموضوع ، وفى الإضافة ، والجهة ، والزمان ، وغير ذلك على ما علمت ، وإنما يدخل الكذب فيها بسبب إغفال شىء منها ... .

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ا ٣٦ – ٣٩ : οἱ δὲ παρὰ τὸ τὸ ἐν ἀρχῇ λαμβάνειν γίνονται μὲν οὕτως καὶ τοσαυταχῶς ὁσαχῶς ἐνδέχεται τὸ ἐξ ἀρχῆς αἰτεῖσθαι, φαίνονται δ' ἐλέγχειν διὰ τὸ μὴ δύνασθαι συνορᾶν τὸ ταὐτὸν καὶ τὸ ἕτερον

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٧٨ : « فأما هؤلاء اللواتى من أخذ التى فى البدء ، فإنها تكون بحسب ما يمكن أن يصادر على التى فى البدء ، ويرون أنهم يبكتون من قبل أنهم لا يمكنهم أن يتبينوا معنى الواحد بعينه والغير » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٠ : « فأما المواضع التى تكون عما يؤخذ من مبدأ الأمر فهى على هذا النحو ، =

ومصادرة على المطلوب نفسه . وقد قيل فى الأنحاء التى يمكن أن يعرض منها هذا العارض حقيقة فى كتاب القياس ، وفى الأنحاء التى يظن أنه قـــد عرض هذا ، ولم يعرض ، فى كتاب الجدل .

وأما الموضع الذى يعرض فيه التغليط فى التبكيت من قبل اللاحق فالسبب فيه توهم عكس الموجبة الكلية كلية .

مثال ذلك: أنه إذا كان عند الإنسان أن كل حامل منتفخة الجوف ، فقد يغلب على ظنه أن كل منتفخة الجوف حامل .

= وذلك بأن يسأل ما أمكن عن التى فى أول الأمر ، وإنما يظن أنهم قد بكتوا ، لأنه يتعذر عليهم أن يفرقوا بين الذى هو واحد بعينه ، والمخالف » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٢ .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ١٢٧ ب وما بعدها : « ومنها المصادرة على المطلوب الأول ، وذلك أن يؤخذ المطلوب بعينه جزء القياس الذى يرام به بيان ذلك المطلوب . وهو صنفان : أحدهما فى إثبات الموضوع الأول ، والثانى فى إبطالة . والذى يؤخـذ فى إثباته : منه ما يكون موضوع المطلوب هو الحد الأوسط ، وهو أيضاً بعينه الطرف الباقى من القياس ؛ ومنه أن يكون المحمول هو الحد الأوسط ، وهو الطرف الباقى من القياس . وأما إذا أخذت أجزاء المقاييس ثلاثتها شيئــاً واحداً فإن جزأى المطلوب لا محالة يكون شيئا واحدا بعينه . وليس يمتنع أن يعرض ذلك بسبب الأشياء المترادفة ، فيظن فيما لم يتبين أنه تبين ، وليس يمكن أن تبلغ الغباوة بالسائل والقحة بالمخاطب أن يأخذ الشئ المطلوب بعينه من كل جهـــة جزء القياس المطلوب ، لكن إنما يغلط الناظر ويغالط المخاطب متى كان بين المطلوب وبين الذى يؤخـذ جزء قياس عليه خلاف ما ، بمقـدار ما لا يوقع فى الحقيقة بينهما تبايناً ، لكن يكون ذلك بحسب الظن . ومن الخلاف ما يوقع التباين فى المـاهية فى الحقيقة ، ولا يوقع ذلك فى الظن ، فلا يعد تبايناً ، فيكون ذلك الخـلاف كأنه لم يوقع بينهما تبايناً فى ذواتهما أصلا ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٣ : « وأما المصادرة على المطلوب الأول وكيف يقع الغلط الأول ، فقد علمته وتحققت أنه من العجز عن التفرقة بين الهو هو ، والغير » ؛ النجاة ، ص ٥٦ : « المصادرة على المطلوب الأول هو أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة فى قياس يراد به إنتاجه ، كمن يقول : إن كل إنسان بشر ، وكل بشر ضحاك ، فكل إنسان ضحاك . والكبرى ههنا والنتيجة شىء واحد ، ولكن أبدل الاسم احتيالا ليوهم المخالفة ... » .

ومن هذا الموضع يعرض كثيراً الغلط للحس ، حتى يظن بالمرار مثلا أنه عسل، لمكان الصفرة التي أحسها في العسل، ويظن بالأرض المباولة أنهـا أمطرت ، لأنه أحس أن الأرض الممطورة مبلولة. وهذا ليس بصحيح : ولذلك قيل إنه لا ينتج قياس من موجبتين في الشكل الثاني :

وقياس العلامة الذي يكون في الخطابة قديكون من موجبتين في الشكل الثاني ، لأن أمثال هذه الأقيسة قد تستعمل في الخطابة من الأمور التي تلحق الطرفين، مثل إذا أراد الخطيب أن يبين أن هذا زان، أخذ الذي يلحق الزاني، وهو التزين مثلا ، والمشي بالليل ، فيقول : هذا متزين. والزاني متزين، فهذا زان : وهذا ليس بصحيح : فإن الزينة قد توجد للزاني ولغير الزاني، وكذلك المشي بالليل (١) :

٥ – قياس : سقطت من ف . ٧ – يلحق : لحق ل .
٨ – و(المشي) : أو ل

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ب ١ – ١٢ : ὁ δὲ παρὰ τὸ ἑπόμενον ἔλεγχος διὰ τὸ οἴεσθαι ἀντιστρέφειν τὴν ἀκολούθησιν· ὅταν γὰρ τοῦδε ὄντος ἐξ ἀνάγκης τοδὶ ᾖ, καὶ τοῦδε ὄντος οἴονται καὶ θάτερον εἶναι ἐξ ἀνάγκης. ὅθεν καὶ αἱ περὶ τὴν δόξαν ἐκ τῆς αἰσθήσεως ἀπάται γίνονται· . . .

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٧٨ – ٧٧٩ ؛ نقل عيسى بن زرعة، المرجع نفسه ، ص ٧٨٠ : « وأما التبكيت الذي من اللوازم فإنما يكون للظن بأن المتلازلة تنعكس .... ومن هذا الموضع تقع الضلالة في الاعتقاد دائماً من قبل الحس ، وذلك أنا كثيراً ما نظن بالمرار أنه عسل للزوم اللون الأحمر للعسل . وقد يعرض للأرض أن تندى إذا مطرت . فإن كانت ندية توهمنا أنها قد مطرت ، وهـذا ليس واجباً ضرورة . والبراهين الخطبية التي من العلامات مأخوذة من اللوازم ...» ؛ النقل القديم، المرجع نفسه ، ص ٧٨٢ . =

ومن هذا الموضع غلط مالسيس حين قال : إن الكل ليس له مبدأ : وذلك أنه لمـــا وجد صادقاً أن كل متكون فله مبدأ، ظن أن كل ما له مبدأ فمتكون . ولمـــا ظن هذا ، صح له عكس نقيضه: وهو أن ما ليس بمتكون، فليس له مبدأ . والعالم ليس بمتكون . فأوجب ألا يكون له مبدأ ، وأن يكون

= الفارابي ، الأمكنة المغلطة، ورقة ١٢٣ أ – ١٢٣ ب وما بعدها : « ومنها اللاحق للشيء ، وذلك أن يؤخذ أمر ما لشيء ويعلم وجوده له بالحس أو بغيره ، ثم يرى ذلك الأمر بعينه موجوداً في شيء آخر ، فيظن عند ذلك أن الشيء الثاني هو الشيء الأول ، أو أن أحدهما محمول على الآخر . مثال ذلك أن الصفرة لازمة العسل موجودة ، ثم رأينا الصفرة في المرة ، ظننا على المكان أنها عسل . ومن هذه المواضع يغلط الحس في أشياء كثـــيرة ... فاللاحق يغلط نحوين من الغلط : أحدهما أنه يوهم عكسه في الحمل ، والثاني أنه يوهم صدق عكس نقيضه . فالنحو الأول يلتئم منـــه القياسات البلاغية التي تسمى قياسات العلامة . مثال ذلك : زيد يتزين فهوإذاً فاسق ، وعمرو يدور بالليل، فعمرو إذاً لص ، ومن هذا الموضع يظن بالاقتران الكائن عن الموجبتين في الشكل الثاني أنه ينتج ، وهذا هو سبب لأغاليط كثيرة في الصنائع وفي العلوم وفي المخاطبات المتبدلة ... فلذلك الحامل من الحيوان يلحقه أن يعظم بطنه ، فيوهم ذلك أن ما عظم بطنه من الحيوان فهو حامل ، فيصير عظم البطن علامة للحمل . فإذا حصلت هذه علامة ، صح حينئـذ عكس نقيضها ، وهو أن ما ليس بحامل ليس بعظيم البطن بحسب الظن ، لا في الحقيقة ... »؛ ورقة ١٣٢ أ : « فلذلك صارت المقدمات التي أخذت أولا ليست سـببا للنتيجة ، وأخذت على أنها سبب . وقـد يفعل هذا كثيراً في البـــلاغة والخطب ، مثال ذلك : زيد لص لأنه يدور بالليل » .

يسمى مثل هذا القياس في الخطابة ضميراً . انظر : أرسطو، الخطابة ، ١ ، ١١٦١(١٣٥٥ أ ٨)؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ١٧ ؛ ابن سينا ، الخطابة ، ١٨ ؛ الحكمة العروضية، ٢٣ – ٢٤ ؛ النجاة ، ٥٨ – ٥٩ ؛ عيـــون الحكمة ، ١١ .

ابن سينا ، السفسطة ، ٢٣ – ٢٤ : « وأما الغلط من جهة اللوازم فالسبب فيه إيهام العكس . وأعني باللوازم كل محمول على الكل ذاتي أو عرضي ، وكل لازم الوضع في المتصلات... وأكثر ذلك من قبل الحس ... » ؛ الموضع عينه ، ص ٢٤ : « والقياسات التي تسمى في الخطابة برهانات فإنها تؤخذ من اللوازم ..... » .

غير متناه . وليس إن كان كل مكون له مبدأ، فواجب أن يكون ما له مبدأ مكوناً . كما أنه إن كان كل محموم حار البدن، فليس واجباً أن يكون كل حار البدن محموماً [1] .

(١) أرسطو ، ١٦٧،٥ ب ١٢—٢٠ : ὁμοίως δὲ καὶ ἐν τοῖς συλλογιστικοῖς, οἷον ὁ Μελίσσου λόγος ὅτι ἄπειρον τὸ ἅπαν, λαβὼν τὸ μὲν ἅπαν ἀγένητον (ἐκ γὰρ μὴ ὄντος οὐδὲν ἂν γενέσθαι), τὸ δὲ γενόμενον ἐξ ἀρχῆς γενέσθαι˙ εἰ μὴ οὖν γέγονεν, ἀρχὴν οὐκ ἔχειν τὸ πᾶν, ὥστ' ἄπειρον. οὐκ ἀνάγκη δὲ τοῦτο συμβαίνειν· οὐ γὰρ εἰ τὸ γενόμενον ἅπαν ἀρχὴν ἔχει, καὶ εἴ τι ἀρχὴν ἔχει, γέγονεν, ὥσπερ οὐδ' εἰ ὁ πυρέττων θερμός, καὶ τὸν θερμὸν ἀνάγκη πυρέττειν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٣ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه، ص ٧٨٤—٧٨٥ : « وكذلك تكون الحال فى الأمور القياسية — مثال ذلك قول مالنس إن الكل لامبدأ له ، عند أخذه أن الكل غير مكون ، والكائن يكون مما ليس بكائن (وذلك أنه ليس يتكون شىء مما ليس بموجود) ، والكائن إنما يكون عن مبدأ . فإن كان كل ما ليس بكائن لامبدأ له ، فإذن ولا نهاية له. وليس يلزم هذا من الاضطرار . وذلك أنه ليس إذا كان لكل كائن مبدأ فكل ما له مبدأ كائن. كما لايلزم إن كان كل محموم يكون حاراً ، أن يكون كل حار من الاضطرار محموماً » ؛ النقل القديم، المرجع نفسه ، ص ٧٨٦ — ٧٨٧ .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٤ ا : « والنحو الثانى من تغليط اللاحق هو أيضاً سبب لأغاليط كثيرة ... وكذلك قول مالسبس : إن كان الموجود تكون فله مبدأ . غير أنه لم يتكون فليس له إذاً مبدأ . فإنه لما صح أن كل متكون فله مبدأ، أوهم أن ما له مبدأ فهو إذاً متكون. وعكس نقيض هذا أن ما لم يتكون ، فليس له إذاً مبدأ » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٤ : « وقد يقع الغلط من جهة العقل لا من جهة الحس، مثل ما وقع لرجل يقال له ماليسوس ، لما كان عنده أن كل غير ذى مبدأ فهو غير مكون ، أخذ أن كل غير مكون ، فهو غير ذى مبدأ . وكان عنده الكل غير مكون ، فجعله غير ذى مبدأ ، وتعدى بخطئه إلى أن جعل ذلك المبدأ مبدأ مقدارياً ؛ ومن وجه آخر : لما ظن أن كل كائن له مبدأ، ظن أن كل ما له مبدأ كائن ، كمن يظن أن كل حار محموم ، لأنه رأى كل محموم حاراً » .

عن ميليسوس Melissus ، انظر : جورج سارتون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية جـ ٢ ، ص ٤٩ ؛ يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٣٢ — ٣٤ ؛ دكتور أحمد فؤاد الأهوانى ، فجر الفلسفة اليونانية ، ص ١٥٥ وما بعدها .

وأما الموضع الذى يعرض فيه التبكيت المغالطى من أخذ ما ليس بعلة للنتيجة على أنه علة (١) ، فذلك يكون إذا أخـــذ فى القياس مقدمة ما مـــع

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ب ٢١ – ٢٦ : ὁ δὲ παρὰ τὸ μὴ αἴτιον ὡς αἴτιον, ὅταν προσληφθῇ τὸ ἀναίτιον ὡς παρ᾽ ἐκεῖνο γινομένου τοῦ ἐλέγχου. συμβαίνει δὲ τὸ τοιοῦτον ἐν τοῖς εἰς τὸ ἀδύνατον συλλογισμοῖς· ἐν τούτοις γὰρ ἀναγκαῖον ἀναιρεῖν τι τῶν κειμένων ἐὰν οὖν ἐγκαταριθμηθῇ ἐν τοῖς ἀναγκαίοις ἐρωτήμασι πρὸς τὸ συμβαῖνον ἀδύνατον, δόξει παρὰ τοῦτο γίνεσθαι πολλάκις ὁ ἔλεγχος.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٣ ؛ نقل عيسى ابن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٥ : « فأما المواضع التى تكون العلة ما ليس بعلة فتكون إذا أضيف إلى ما يؤخذ ما ليس بعلة — وقد يعرض مثل ذلك فى القياسات السائقة إلى المحال . وذلك أنا قد نضطر فى هذه إلى رفع شىء من التى وضعت ؛ فإن كان واحداً وعدد فى جملة ما يسأل عنه من الاضطرار فى لزوم ما يعرض . وكثيراً ما لا يمكن أن يظن التبكيت يكون من هذا » .

قارن ترجمة بيكارد – كبردج : If, then, the false cause be reckoned in among the questions that are necessary to establish the resulting impossibility, it will often be thought that the refutation depends upon it

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٣١ ب ومابعدها : « ومنها أن يؤخذ ما ليس بسبب للزوم النتيجة على أنه سبب له ، وذلك فى المستقيم والخلف جميعاً . أما فى المستقيم فهو على وجوه : منها ألا يكون القول منتجاً لمـــا فرض مطلوباً ، ولا لشىء آخر غيره ، لا إذا ترك على حالته ، ولا إذا غير بزيادة شىء على جملته ، أو بنقصان شىء من جملته ، وأن تكون مقدماته مع ذلك كاذبة إما جميعها أو معظمها ، أو تكون غير مشهورة . وهذا إنما يكون متى جمع الفساد فى الصورة والمادة جميعاً . وهو أن يكون شكله شكل ما ليس بمنتج ، ونقيضه مقدماته كاذبه أو غير مصدق بها ، لا بأنها مشهورة ، ولا بأنها مقبولة ، ولا بأنها محسوسة ، أو حاصلة عن الحس . وهـــذا مثل قياس مالسيس : إن كان الموجود تكون فله مبدأ ، غير أنه لم يتكون فليس له إذاً مبدأ ، فلذلك كان الموجود واحداً وغير متناه . ويسمى ما كان هكذا القول الوخيم ... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٢٥ : « وأما التضليل العارض من وضع ما ليس بعلة علة ، فهـــو فى القياسات الخلفية ، وذلك إذا أورد فى القياس شيئاً ، وحاول أن يبين فساده بخلف يتبعـــه ، ثم لايكون هو علة لذلك الخلف ، بل يكون ذلك الخلف لازماً – كان هو أو لم يكن » .

مقدمات تلزم عنها نتيجة كاذبة ، فأوهم الآخذ أن النتيجة إنما لزمت عن تلك المقدمة . وهذا يعرض فى القياس السائق إلى المحال ، وهو قياس الخلف . فإن هذا القياس لما كان يرفع بعض المقدمات الموضوعة فيه بما ينتج من الكذب والاستحالة ، يعرض فيه كثيراً أن تدخل المقدمة التى يقصد المغالط إبطالها فى جملة المقدمات الكاذبة التى يعرض عنها الكذب . فإذا عرض الكذب ، أوهم أنه إنما عرض عن تلك المقدمة التى غلط فى إبطالها . والكذب نفسه لازم لا عن تلك المقدمة ، بل عن ما عداها من المقدمة أو المقدمات الكاذبة التى وضعها . مثال ذلك أن يقول قائل : إنه ليس النفس والحياة شيئاً واحداً ، لأنه إن كانت النفس والحياة شيئاً واحداً ، وكانت جميع أصناف الكون مضادة لجميع أصناف الفساد ، فلصنف صنف من أصناف الفساد صنف صنف من أصناف الكون يخصه ، هو له ضد . والموت فساد ما ، فله صنف من أصناف الكون هو ضده . والذى يضاد الموت هو الحياة . والموت فساد ما ، فالحياة كون ما . وإذا كانت الحياة كوناً ، والحياة هى ما كان وفرغ ، والكون ما يتكون ، فما يتكون فقد كان . هذا خلف لا يمكن . فإذاً ليست النفس والحياة شيئاً واحداً .

فإن هذا المحال يلزم عن هذا القول وإن لم نضع أحد مقدماته أن النفس والحياة شىء واحد . ولذلك لا نقول إنه غير منتج على الإطلاق ، لكن نقول

---

٧ – لا عن : دون ف || بل : سقطت من ف .

٧–٨ – المقدمة أو المقدمات : المقدمات أو المقدمة ف .

إنه غير منتج بالقياس[1] إلى ما قصد إنتاجه .

١ – بالقياس : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ب ٢٧ – ٣٥ : οἷον ὅτι οὐκ ἔστι ψυχὴ καὶ ζωὴ ταὐτόν. εἰ γὰρ φθορᾷ γένεσις ἐναντίον, καὶ τῇ τινὶ φθορᾷ ἔσται τὶς γένεσις· ὁ δὲ θάνατος φθορά τις καὶ ἐναντίον ζωῇ, ὥστε γένεσις ἡ ζωὴ καὶ τὸ ζῆν γίνεσθαι· τοῦτο δ᾽ ἀδύνατον· οὐκ ἄρα ταὐτὸν ἡ ψυχὴ καὶ ἡ ζωή. οὐ δὴ συλλελόγισται· συμβαίνει γάρ, κἂν μή τις ταὐτὸ φῇ τὴν ζωὴν τῇ ψυχῇ, τὸ ἀδύνατον, ἀλλὰ μόνον ἐναντίον ζωὴν μὲν θανάτῳ ὄντι φθορᾷ, φθορᾷ δὲ γένεσιν ἀσυλλόγιστοι μὲν οὖν ἁπλῶς οὐκ εἰσὶν οἱ τοιοῦτοι λόγοι, πρὸς δὲ τὸ προκείμενον ἀσυλλόγιστοι.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٣ – ٧٨٤ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٥ – ٧٨٦ : « مثال ذلك : أن النفس والحياة ليستا شيئاً واحداً بعينه ، وذلك أن الكون إن كان مضاداً للفساد ، ففساد ما يضاده كون ما . والموت هو فساد ما ، وهو مضـــاد للحياة ، فالحياة إذن كون ، والذى يحيا يتكون . وذلك غير ممكن . فليس النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه . ولا يكون عن ذلك قياس . وقد يعرض أيضاً محال وإن لم يقل قائل إن النفس والحياة هما شىء واحد بعينه ، بل قال : إن المضاد للحياة هو الموت الذى هو فساد فقط ، وإن الكون مضاد للفساد . فأما هذه المقدمات فليست مما لاتأليف فيه على الإطلاق ، لكن تأليفها ليس هو نحو الأمر الذى تقدم وضعه » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٨٧ – ٧٨٨ .

هناك تعليق قديم على هذا الموضع لايخلو من طرافة : انظر طبعة بدوى ، ص ٧٨٨ ، هامش ٢ : « إن كانت النفس هى الحياة ، والحياة ضد الموت ، فالنفس ضد الموت . والنفس جوهر ، والموت عرض ، فيكون الجوهر ضد العرض . والعرض إنما هو فى الكيفية ، فيصير الجوهر كيفية . وهذا شنع من القول . فإذن ليست النفس هى الحياة » .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٣٣ ب وما بعدها : « مثال ذلك أن النفس والحيـــاة ليسا شيئاً واحداً بعينه . فإن لم يكن كذلك ، فلتكن النفس والحياة شيئاً واحداً بعبنه ، والكون مضاد للفساد . فإذا كان كذلك ، ففساد ما يضاده كون ما . والموت فساد ما ، وهو مضاد للحيـــاة . فإذاً الحياة تكون ، فإن كان كذلك ، فأن يحيى الإنسان هو أن يتكون ، وما يتكون فهو غـــير موجود ، وإنما يحيى ما هو موجود . فالموجود إذاً غير الموجود . وذلك محال . فإذاً ليست النفس والحياة شيئاً واحداً بعينه . ولأن الحياة تكرر فى القول مراراً كثيرة ، فقد يعرض أن ينصـــل بين المحال وبين جزء ما من الموضوع ، فيظن لذلك أن المحال عرض من هذا القول ، على أن الموضوع هو أحد أجزاء ما من جملته لزم المحال ، وليس كذلك فى الحقيقة ، لأن الموضوع لو رفع من هذا القول ، لكان هذا المحال بعينه سيلزم لامحالة فى باقى أجزاء القول . فإذاً إنما لزم المحال من أجزاء القول ، دون الموضوع . فإذاً لم يلزم عنه محال يبين فيه كذبه . فإذاً الموضوع غير بين الصدق » . =

وفى نفس هذا المثال مغالطة ما ، لكنها لم يعرض لها هنا . ومن أجل هذا صار هذا المثال مضللا كثيراً . والتضليل الذى يعرض فيه من موضع اللاحق، ومن أخذ ما ليس بعلة للإنتاج على أنه علة[1] .

هكذا يكون .

فأما التضليل الذى يعرض من أخذ مسئلتين / كمسئلة واحدة فإنه يعرض من جهة أن ما يحتمل جوابين مختلفين يرد فيه جواب واحد . وإنما يعرض هذا الغلط إذا أخذ بدل المحمول الواحد فى القضية أكثر من محمول واحد ، أو بدل الموضوع الواحد أكثر من موضوع واحد .

فمثال أن يأخذ بدل المحمول الواحد محمولين قول القائل : هل الأرض بر أو ماء ؟ فإن هذه قضيتان ومسئلتان ، لا واحدة .

ومثال أخذ الموضوع اثنين قول القائل : هل هذا وهذا إنسان ؟ فإن هذه أيضاً قضيتان ، لا قضية واحدة .

فمن الناس من إذا سُئل فى أمثال هذه المسائل الكثيرة على أنها مسئلة واحدة ، ربما شعر بالكثرة التى فى السؤال فتوقف وانقطع . وربما أجاب بجواب واحد ،

١٠ – أو : و ل .

= ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٥ : « كن يريد أن يبين أن النفس والحياة ليسا شيئاً واحداً ، بأن يقول : « إنه إن كان الكون مطلقاً مقابلا للفساد مطلقاً ، فكون ما مقابل لفساد ما . والموت فساد ويضاد الحياة . فالحياة كون . فما يحيا يتكون » . وهذا محال ، فليس النفس والحياة شيئاً واحداً ، فإن هذا المحال إن كان لازماً مما قيل فيلزمه ، وإن لم تكن النفس والحياة شيئاً واحداً . وههنا فإن القياس منتج ، ولكن لا للمطلوب » .

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ب ٣٥ – ٣٦ : οὐχ πολλάκις λανθάνει καὶ ἧττον αὐτοὺς τοὺς ἐρωτῶντας τὸ τοιοῦτον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٦ : « ولذلك تضل السائلين هذه الأشياء مراراً كثيراً ضلالة ليست باليسيرة » .

فيلحقه التبكيت والتشنيع ، مثل أن يقول : إن كان هذا وهذا إنسان ، فمن ضرب هذا وهذا ، فإنما ضرب إنساناً واحداً ، لا إنسانين .

وأكثر ما يعرض الغلط فى هذا الموضع إذا اتفق أن كانت الأشـــياء التى يسئل عنها سؤالا واحداً محمولاتها متضادة ، مثل أن تكون جماعة أشياء فيهـــا خير ، وفيها ما ليس بخير ، فسأل عن جميعها سؤالا واحداً : هل هى خير ، أو ليس بخير . فأى الجوابين أجيب فيها كان كاذباً ، إلا أن يفصل الأمر فيها ويأتى الجواب فيها على عدد المسائل التى فيها .(١)

---

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٧ ب ٣٨ – ١٦٨ ا ١١ : οἱ δὲ παρὰ τὸ τὰ δύο ἐρωτήματα ἓν ποιεῖν, ὅταν λανθάνῃ πλείω ὄντα καὶ ὡς ἑνὸς ὄντος ἀποδοθῇ ἀπόκρισις μία. ἐπ' ἐνίων μὲν οὖν ῥᾴδιον ἰδεῖν ὅτι πλείω καὶ ὅτι οὐ δοτέον ἀπόκρισιν, οἷον πότερον ἡ γῆ θάλαττά ἐστιν ἢ ὁ οὐρανός; ἐπ' ἐνίων δ' ἧττον, καὶ ὡς ἑνὸς ὄντος ἢ ὁμολογοῦσι τῷ μὴ ἀποκρίνεσθαι τὸ ἐρωτώμενον ἢ ἐλέγχεσθαι, φαίνονται. οἷον ἆρ' οὗτος καὶ οὗτός ἐστιν ἄνθρωπος; ὥστ' ἄν τις τύπτῃ τοῦτον καὶ τοῦτον, ἄνθρωπον ἀλλ' οὐκ ἀνθρώπους τυπτήσει. ἢ πάλιν, ὧν τὰ μέν ἐστιν ἀγαθὰ τὰ δ' οὐκ ἀγαθά, πάντα ἀγαθὰ ἢ οὐκ ἀγαθά; ὁπότερον γὰρ ἂν φῇ, ἔστι μὲν ὡς ἔλεγχον ἢ ψεῦδος φαινόμενον δόξειεν ἂν ποιεῖν· τὸ γὰρ φάναι τῶν μὴ ἀγαθῶν τι εἶναι ἀγαθὸν ἢ τῶν ἀγαθῶν μὴ ἀγαθὸν ψεῦδος.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٤ ، ٧٨٩ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، ص ٧٨٦ : « فأما التى تكون من تصيير السؤالين سؤالا واحداً ، فإنما تضل إذا كانت المسائل كثيرة فأجيب عنها كأنها سؤال واحد . (ص ٧٩٠ – ٧٩١) : فأما فى بعض الأمور فليس يسهل الوقوف على أنها كثيرة ، ويمتنع من الإجابة عنها . مثال ذلك : هل الأرض هى البحر أم السماء ؟ وهذا فى بعض الأشياء أقل وكأنها أمر واحد ، فإما اعترفوا بأنهم لايجيبون مما عنه كانت المسألة ، وإما أن يظهر أنهم قد بكتوا . مثال ذلك : أترى هذا وهذا هما إنسان – فإذن إن ضرب ضارب هذا وهذا فقـــد ضرب الإنسان ، إلا أنه لم يضرب الناس . وأيضاً بعض هذه الأشياء هى خيرات ، وبعضها ليست خيرات ، فـــا حال جميعها : أخيرات هى أم ليست خيرات ؟ فبأى شىء أجاب من هذين ، فإنه يكون أحياناً كالمبكت ، وكالذى يظن أنه قد أظهر كذباً . وذلك أنا إن قلنا فى شىء من هـــذه التى ليست خيرات إنه خير ، أو فى شىء من الخيرات إنه ليس بخير ، هو كذب » . =

مثل أن يسأل سائل : هل لذة المحسوسات ولذة المعقولات خير أو ليس بخير . فإنه إن قال : خير ، أخطأ ، لأن اللذات المحسوسة ليست بخير ، وإن قال : شر ، أخطأ ، لأن اللذات المعقولة خير ومحمودة .

٢ – (قال) خير : خيراً ل .

= فى نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٨٩ ، نجد : « مثال ذلك الأرض ، أى هذين : أبحر أم سماء ؟» ؛ وفى النقل القديم، المرجع عينه ، ص ٧٩٢ : « ومثال هذا كأن سائلا سأل فقال خبرنى عن الأرض : بحر هى أم سماء » .

ولكن هذه الترجمة العربية التى سار وراءها ابن رشد وابن سينا ربما كانت تعتمد على نص حذفت منه أداة التعريف قبل كلمة سماء ، لأن وجود أداة التعريف يتطلب ترجمة أخرى للنص : هل الأرض بحر ، أم السماء ؟ . قارن ترجمة بيكارد – كمبردج : Does the earth consist of sea, or the sky?

الفارابى، الأمكنة المغلطة، ١٢٦ ا وما بعدها : « ومنها أن تؤخذ المسألة المنظور فيها وهى فى الحقيقة مقدمات كثيرة على أنها مسألة واحدة. ويغلط هذا الموضع خاصة فى الموضوع الذى يلحقه حكمان متقابلان فى حالين مختلفين ، فيؤخذ على الإطلاق ، مثل قولنا : هل الطين ماء وتراب ، أو ليس كذلك ؟ ، وهل هذا وهذا كلاهما إنسان ، وهل العشرة تسعة وواحد ، أو لا ؟ ، وهـذا النوع هو أحد ما يؤلف التشكيك السوفسطائى الذى سيقال فيه من بعد . وشكوك زينن فى الحركة تأتلف من هذا الموضع . منها مسألة الأنصاف ، وهو أن التنقل إذا قطع مسافة ما ، فظاهر أنه قطع نصف تلك المسافة قبل أن يقطعها ، وأنه قطع نصف ذلك النصف قبل أن يقطع تمام نصفها . وإذا كان الجسم ينقسم أنصافاً غير متناهية ، لزم أن يكون المتحرك قطع مسافة غير متناهية فى زمان متناه . وذلك محال . وإنما لزم من قبل أن المسافة تكون غير متناهية بإحدى جهتين : إما فى الطول ، وإما فى القسمة . وكذلك الزمان . والمتحرك لا يمكن أن يقطع مسافة غير متناهية فى الطول فى زمان متناه فى الطول ، ولا أن يقطع مسافة متناهية فى الطول فى زمان غير متناه فى الطول ، ولا أن يقطع مسافة غير متناهية بالقسمة فى زمان متناه بالقسمة ، وكذلك بالعكس . ولما أخذ المسافة غير متناهية بالقسمة ، وأخذ الزمان متناهياً فى الطول غالط ، وأوهم أن تناهى الزمان من جهة لا تناهى المسافة . ولو كان هذا متناهياً من جهة ما ، وذلك غير متناه فى تلك الجهة بعينها ، للزم فى الحقيقة محال . وترك تلخيص عدم المتناهى فى المسافة والمتناهى فى الزمان يوهم التناهى فى الزمان ، ولا تناهى فى المسافة من جهة واحدة فيغلط . فإذا قست الجهات التى بها تكون المسافة متناهية أو غير متناهية ، وكذلك الزمان ، وجد حينئذ المتحرك قد قطع إما مسافة متناهية فى زمان متناه ، أو غير متناهية فى زمان غير متناه . وليس واحداً منهما محالا . وكذلك قياس برمانيرس : كل ما سوى الموجود فهو لا موجود ، وكل ما هو لا موجود فليس هو شيئاً » .

برمانيرس هو حقاً برمنيدس Parmenides الفيلسوف اليونانى المشهور .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٥ وما بعدها : « وأما التضليل الواقع من جمع المسائل فى مسألة واحدة ، فهو أن تجمع المسائل فى مسألة واحدة ، ليلتمس عنها جواب واحد ... » .

وإنما يكون هذا غير مضلل إذا كانت الأشياء الكثيرة حكمها حكم واحد : وذلك بأن يكون حكم الجميع منها حكم الواحد بعينه . فإن السؤال حينئــذ عن جميعها هو كالسؤال عن واحد منها ، مثل أن يقول : هل هذا وهذا أعمى؟ وهل هذا وهذا مبصر ؟ إذا اتفق أن كان كلاهما أعمى أو كلاهما يبصر . فإن الأعمى لا يخالف الأعمى من جهة ما هو أعمى ، إذ كان العمى فقد البصر ؛ ولا البصير يخالف البصير من جهة ما هو بصير .

ففي مثل هذا الموضع يكون الجواب عن القضية الواحدة بعينها جواباً عن القضايا الكثيرة .

وأما متى كان أحدهما أعمى ، والآخر مبصراً ، فليس يمكن أن يكون الجواب واحداً .(١)

٢ – منها : فيها ف .
٤ – و (هل) : أو ل .

(١) أرسطو ، ٥ ، ١٦٨ ا ١١ – ١٦ : ὁτὲ δὲ προσληφθέντων τινῶν κἂν ἔλεγχος γίνοιτο ἀληθινός, οἷον εἴ τις δοίη ὁμοίως ἓν καὶ πολλὰ λέγεσθαι λευκὰ καὶ γυμνὰ καὶ τυφλά. εἰ γὰρ τυφλὸν τὸ μὴ ἔχον ὄψιν πεφυκὸς δ' ἔχειν, καὶ τυφλὰ ἔσται τὸ μὴ ἔχοντα ὄψιν πεφυκότα δ' ἔχειν. ὅταν οὖν τὸ μὲν ἔχῃ τὸ δὲ μὴ ἔχῃ, τὸ ἄμφω ἔσται ἢ ὁρῶντα ἢ τυφλά· ὅπερ ἀδύνατον.

= ت ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٧٩١ : « فإن كان قد أخذ زيادة ما ، فإن التبكيت يكون صحيحاً – مثال ذلك أنه إن سلم الإنسان أن القول في الواحد وفي الكثيرين إنهم بيض وإنهم عراة ، وإنهم عمى يكون على مثال واحد بعينه . فإن كان الأعمى هو الذى لابصر له في الوقت الذى من شأنه أن يوجد له ، فإن العمى يكونون الذين لا بصر لهم في الوقت الذى من شأنه أن يوجد لهم . فإن كان موجوداً لبعضهم وغير موجود لبعضهم ، فإن القسمين جميعاً يلزم أن يكونا مبصرين أو عمياً . وهذا غير ممكن » .

قال :

وهذه المواضع التى عددناها، وإن كان عدد أنحائها هى هذه التى ذكرناها فهى كلها راجعة إلى قلة العلم بالتبكيت، أعنى إغفال شىء من شروط التبكيت الحقيق . وذلك أنه لما كان التبكيت الحقيق قياساً منتجاً لنقيض النتيجة المعترف بها، فإنه من البين أن جميع هذه المواضع يظهر تغليطها من حد القياس على الإطلاق ، ومن أجزاء حده ، ومن حد النقيض .

أما من حد القياس : فلأنه قد قيل فى ذلك إنه قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ، لزم عن تلك الأشياء شىء آخر غيرها باضطرار .

وإذا كان ذلك كذلك ، فبين أنه إذا كان اللازم ليس با ضطرار ، بل مما يظن أنه باضطرار، من غير أن يكون باضطرار، فليس هو تبكيتا حقيقياً .

وأما من أجزاء حده: فلأنه قد قيل إن الأشياء التى توضع فيه هى مقدمتان وثلثة حدود تشترك فى حد واحد وهو الذى يسمى الأوسط .

فمتى لم يكن الحد الأوسط واحداً فيهما ، أو كان أحد الطرفين فى المقدمتين غير أحد الطرفين فى النتيجة ، فهو بين أن ذلك ليس قياساً فى الحقيقة .[1]

٤ – الحقيق (فى أول السطر) : سقطت من ل .
٥ – من : + جهة ل .
١٠ – تبكيتاً حقيقياً : تبكيت حقيق ف .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ا ١٧ – ٢٣ : ἢ δὴ οὕτως διαιρετέον τοὺς φαινομένους συλλογισμοὺς καὶ ἐλέγχους. ἢ πάντας ἀνακτέον εἰς τὴν τοῦ ἐλέγχου, ἄγνοιαν, ἀρχὴν ταύτην ποιησαμένους· ἔστι γὰρ ἅπαντας ἀναλῦσαι τοὺς λεχθέντας τρόπους εἰς τὸν τοῦ ἐλέγχου διορισμόν. πρῶτον μὲν εἰ ἀσυλλόγιστοι· δεῖ γὰρ ἐκ τῶν κειμένων συμβαίνειν τὸ συμπέρασμα ὥστε λέγειν ἐξ ἀνάγκης ἀλλὰ μὴ φαίνεσθαι, ἔπειτα καὶ κατὰ τὰ μέρη τοῦ διορισμοῦ.

وكذلك إذا أخذ أحد الطرفين فى المقدمات بشرط غير مأخوذ فى النتيجة . وإذا كان هذا هكذا ، فجميع المغلطات التى تكون من اشتراك اسم الألفاظ المفردة ، واشتراك التركيب ، وشكل اللفظ كلها راجعة إلى كون الحـــد الأوسط غير واحـــد فى القياس ، بل اثنين ؛ أو إلى كون أحد الطـــرفين فى المقدمات غيره فى النتيجة .[1]

٣ – وشكل : واشتراك شكل ن .

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٠ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٢ : « وقسمتنا القياسات المظنونة والتبكيت إما أن يكون على هـــذا النحو ، أو بأن ترفع جميعاً إلى الجهل بالتبكيت ، ويجعل هذا مبدأ لذلك . ولنا أيضاً أن ندخل جميع هذه الأنحاء التى ذكرت فى حد التبكيت – أما أولا فإنهم إن كان فيها تأليف فيجب أن تلزم النتيجة عن المقدمات الموضوعة ، حتى نقول إنها موجودة من الاضطرار ، لا أنها مظنونة . وننظر بعد ذلك بحسب أجزاء الحد » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٣ – ٧٩٤ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٩ : « وقد يمكن أن ترد هذه الوجوه اللفظية والمعنوية إلى أصل واحد ، وهو الجهل بالقياس والتبكيت . فإن حد القياس مقول على التبكيت . والتبكيت تخصيص أن نتيجته مقابل وضع ما . فإنه لمـــا كان القياس هو الذى يلزم عنه قول آخر بالحقيقة ؛ لا الذى يظن أنه يلزم عنه قول آخر ، وكان التبكيت قياساً ، لم يكن شىء مما وقع فيه شىء من التضايلات قياساً . وكذلك إذا اعتبرت سائر أجزاء حد القياس ، لم تصادف لهذه التضليلات حقيقة » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ أ ٢٣ – ٢٦ : τῶν μὲν γὰρ ἐν τῇ λέξει οἱ μὲν εἰσι παρὰ τὸ διττόν, οἷον ἥ τε ὁμωνυμία καὶ ὁ λόγος καὶ ἡ ὁμοιοσχημοσύνη (σύνηθες γὰρ τὸ πάντα ὡς τόδε τι σημαίνειν).

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٠ : « وذلك أن هؤلاء اللواتى التى فى الكلمة ؛ أما هؤلاء فهن من أنها مثناة ، مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة ، فاشتراك الشكل ، وذلك أنه معتاد أن يكون الذى الكل كأنه يدل على هذا الشىء » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٢ : « فأما التى توجد فى القول فهى التى توجد له من حيث تقال على نحوين – مثال ذلك اشتراك الاسم والكلمة والاشتراك فى الشكل ، وذلك أن من شأن الكل أن يصير كالدال على مثل هذا » ؛ النقـــل القديم ، المرجع نفسه ؛ ص ٧٩٤ . =

والذى يكون من القسمة والتركيب هو راجع إلى أخذ المقدمات بجهة غير الجهة التى هى بها مأخوذة فى النتيجة ، فلا تكون واحدة فى العـــدد أيضاً ، لا فى القياس ، ولا فى النتيجة .(1)

For of the fallacies that consist in language, = ترجمة بيكارد – كبردج :
some depend upon a double meaning, e.g. ambiguity of words and of phrases, and the fallacy of like verbal forms (for we habitually speak of everything as though it were a particular substance)

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٢٩ : « أما الاسم المشترك فإذا وقع كان المعنى فيه غير وغـــير ، فلم يكن اشتراك بين المقدمات ، أو بينها وبين النتيجة . ويدخل فى هذا حال الاشتراك فى التركيب ، والاشتراك فى الشكل ، وجميع ما يتعلق باللفظ ، فإن جميع ذلك يدل على اختلاف فى المفهوم لامحالة ، وتثنية وتضعيف فيها لامحالة ، سواء صدقت التثنية أو كذبت . فإذا اختلف المفهـــوم فى شىء من ذلك لم يكن قياس بحسب تأليف المعنى ، بل بحسب تأليف اللفظ » .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ا ٢٦ – ٣٠ : ἡ δὲ σύνθεσις καὶ διαίρεσις καὶ προσῳδία τῷ μὴ τὸν αὐτὸν εἶναι τὸν λόγον ἢ τὸ ὄνομα τὸ διαφέρον. ἔδει δὲ καὶ τοῦτο, καθάπερ καὶ τὸ πρᾶγμα ταὐτόν, εἰ μέλλει ἔλεγχος ἢ συλλογισμὸς ἔσεσθαι.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٠ ، ٧٩٤ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٢ ، ٧٩٦ : « والتركيب والقسمة والتعجيم تحدث إذا لم تكن دلالة الكلمة أو الاسم واحدة بعينها ، أو كانا مختلفين . والذى يجب فى هذا أن تكون حاله كحال الأمر بعينها ، إن كان التبكيت والقياس مما شأنه أن يوجد » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٤ ، ٧٩٧ .

ترجمة بيكارد – كبردج : while fallacies of combination and division and accent arise because the phrase in question or the term as altered is not the same as was intended. Even this, however, should be the same, just as the thing signified should be as well, if a refutation or proof is to be effected.

وأما التغليط الذى يكون ممـــا بالعرض ، فهو راجع إلى إغفال شرط من شروط القياس البرهانى . وذلك أن من شرطه أن تكون مقـــدماته ضرورية وكلية . وما بالعرض فليس ضرورياً ولا كلياً ، بل جزئياً . فإنه إذا وجـــد شىء ما أبيض بالعرض / فليس يلزم أن يكون كل ما كان من ذلك الشىء أبيض ، ولا حيث كان ، ولا متى كان . وبالجمـــلة : فمتى اقترن شىء بشىء عند شىء ما فليس يلزم أن يوجد ذلك الشىء مقترناً بذلك الشىء فى كل موضع[(١)] . مثال ذلك : أنه لمـــا اقترن فى وجـــود المثلث أنه شكل ، وأنه ذو خطوط مستقيمة ، وأنه ذو زوايا مساوية لقائمتين ، فليس يلزم متى وجـــد

٦ — بشىء : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١٦٨ب٦ ، ٣٤–٤٠ : οἱ δὲ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς ὁρισθέντος τοῦ συλλογισμοῦ φανεροὶ γίνονται, τὸν αὐτὸν γὰρ ὁρισμὸν δεῖ καὶ τοῦ ἐλέγχου γίνεσθαι, πλὴν προσκεῖσθαι τὴν ἀντίφασιν· ὁ γὰρ ἔλεγχος συλλογισμὸς ἀντιφάσεως· εἰ οὖν μὴ ἔστι συλλογισμὸς τοῦ συμβεβηκότος, οὐ γίνεται ἔλεγχος· οὐ γὰρ εἰ τούτων ὄντων ἀνάγκη τόδ' εἶναι, τοῦτο δ' ἐστὶ λευκόν, ἀνάγκη λευκὸν εἶναι διὰ τὸν συλλογισμόν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، ص ٧٩٥ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٦ : « فأما التى من العرض فإنها تكون معلومة عند تحديد القياس . وذلك أن حد القياس بعينه يجب أن يكون حد التبكيت ، بل يضاف إليـــه ذكر التناقض من قبل أن التبكيت هو قياس على النقيض ، فليس قياس بالعرض إذن هو الذى عنه يكون التبكيت ، وذلك أنه ليس إذا كانت هذه موجودة فمن الاضطرار أن يكون ذاك موجوداً ؛ وهذا هو أبيض ، فمن الاضطرار أن يكون أبيض على طريق القياس » ؛ النقـــل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٧ — ٧٩٨ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٠ : « وأما التى من المعانى منها الذى من العرض ، فإنه ليس يجب أن يكون ما بالعرض لازماً للشىء ، حتى يكون كل واحد منهما هو الآخر ، حتى إن كان شىء وافق الأبيض فى موضوع فصار أبيض ، يجب أن يكون بالاضطرار حيث كان أبيض » .

شكل أن يكون ذا خطوط مستقيمة ، وأن تكون زواياه مساوية لقــائمتين[(١)] .
فمتى تحفظ أن تكون المقدمات ذاتية ، وأن تكون المقدمتان المأخوذتان من
فى القياس اثنتين فقط فى المعنى ، تشتركان بحد أوسط فى المعنى ، لا فى اللفظ ،
فهو بين أنه لا يعرض للمتحفظ بهذا ؛ العالم به ، هذا النحو من الغلط ، أعنى

٢ – المأخوذتان : الموجودتان ل .

(١) أرسطو ، ١٦٨ ا ٤٠ – ١٦٨ ب ٤ : οὐδ᾽ εἰ τὸ τρίγωνον δυοῖν ὀρθαῖν ἴσας ἔχει, συμβέβηκε δ᾽ αὐτῷ σχήματι εἶναι ἢ πρώτῳ ἢ ἀρχῇ, ὅ τι σχῆμα ἢ ἀρχὴ ἢ πρῶτον, τοιοῦτον· οὐ γὰρ ᾗ σχῆμα οὐδ᾽ ᾗ πρῶτον ἀλλ᾽ ᾗ τρίγωνον ἡ ἀπόδειξις.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٥ : « ولا إن كان المثلث ذا < زويا > ، مساوية لقائمتين وعرض له أن يكون شكلا ما ، أو أن يكون فى الشكل أولا ، فى الأول أو فى المبدأ من قبل أن البدء شكل أو الأول الذى هو هكذا : وذلك أن البرهان ليس هو بمعنى شكل ولا بمعنى أول ، لكن بمعنى المثلث » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ص ٧٩٦ : « ولا أيضاً إن كان المثلث هو الذى زواياه الثلاث مساوية لقائمتين ، وقد عرض له أن يكون شكلا ما ، وأن يكون أولا فى معنى الشكل أو فى الأول ، أو فى الابتداء ، من قبل أن المبدأ هو الشكل أو الأول الذى هذه حاله ، وليس ذلك له بما هو شكل ولا بما هو أول . بل البرهان عليه إنما هو بما هو سلب » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٨ : « وكذلك الأطريغنون وهى المثلث ، لمــا كان زواياه مساوية لقائمتين لم يجب أن يكون الإسكيم عارضاً له ، فتكون لمكان الإسكيم أولية أو ابتــداء ، وذلك أن البرهان عليه لم يكن لأنه اسكيم أو لأنه أولية ، بل يثبت البرهان عليه لأنه مثلث » .

أطريغنون = τρίγωνον . اسكيم = σχῆμα

قارن ترجمة بيكارد – كمبردج : So, if the triangle has its angles equal to two right angles, and it happens to be a figure, or the simplest element or starting point, it is not because it is a figure or a starting point or simplest element that it has this character.

For the demonstration proves the point about it not *qua* figure or *qua* simplest element, but *qua* triangle.

ابن سينا ، السفسطة ، ٣٠ : « وكذلك لايجب إذا كان المثلث موصوفاً بأنه شكل ، وبأنه مستقيم الخطوط ، وبأنه مساوى الزوايا لقائمتين ، أن يصير الجميع فى حكم واحد » .

الذى يكون من قبل اللفظ ، أو من قبل ما بالعرض : ولذلك كان العــالم بالقياس قد يمكن أن يغلط ما ليس عالمــاً بالقياس ، كما أن العالم بالتبكيت ، المفصل لهذه المواضع التى عددناها أحرى ألا يغلط من العالم بها ، الغير المفصل لها ، ولا قادر على قسمتها إلى هذه الأقسام.[1]

٢ – قد يمكن : سقطت من ف . ‖ بالقياس : به ف .
٣ – (الغير) المفصل : مفصل ف .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ٦ – ١٠ : ἀλλὰ παρὰ τοῦτο καὶ οἱ τεχνῖται καὶ ὅλως οἱ ἐπιστήμονες ὑπὸ τῶν ἀνεπιστημόνων ἐλέγχονται· κατὰ συμβεβηκὸς γὰρ ποιοῦνται τοὺς συλλογισμοὺς πρὸς τοὺς εἰδότας· οἱ δ' οὐ δυνάμενοι διαιρεῖν ἢ ἐρωτώμενοι διδόασιν ἢ οὐ δόντες οἴονται δεδωκέναι.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى، ص ٧٩٥ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص٧٩٧ : « إلا < أن > من هذا النحو أصحاب الصنائع ، وبالجملة العلماء إنما يبكتهم من لاعلم له : لأنهم يقيسون على العلماء من الأمور العرضية ، وهؤلاء [هم] الذين لايمكنهم أن يقسموا ؛ إما الذين يجيبون عندما يسألون ، أو الذين يظن بهم – وما سلموا – أنهم قد سلموا » ؛ نقل القــدم ، المرجع نفسه ، ص ٧٩٨ .

ترجمة بيكارد – كبردج : It is, however, just in this that the experts and men of science generally suffer refutation at the hand of the unscientific: for the latter meet the scientists with reasonings constituted *per accidens*; and the scientists for the lack of the power to draw distinctions either say 'Yes' to their questions, or else people suppose them to have said 'Yes', although they have not.

لاحظ أن النص الذى اختاره بيكارد - كبردج به δόντας بدلا من القراءة التى نجدها فى طبعة توبنر وهى δόντες .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة، ورقة ١٢٢ب– ١٢٣ ا : ولهذا السبب صار كثير من أصحاب العلوم ينقطعون فى أيدى من ليس هو من أهل ذلك العلم من قبل أن من ليس هو من أهل العلم بالشىء إنمــا يلقى أهل العلم به بالأشياء العرضية الصادقة على الأشياء التى تشتمل عليهمــا تلك العلوم . والأشياء العرضية التى الشىء تلزم فيه خلاف ما يلزمه الذاتية . فإذا كان صاحب ذلك العلم عرف الأمر بالمعنى الذاتى أنه بحال ما ، وكان ما بالعرض يلزم أنه بغير تلك الحال ولم تكن هذه مميزة عنده فيلقى بها » .

وأما الغلط الذى يعرض من قبل أخذ الشىء المقيد مطلقاً ، فهو راجع إلى قلة العلم بشروط النقيض ، لأن الشىء الذى هو أبيض بالجزء ليس نقيضه أنه ليس بأبيض مطلقاً. بل إنه ليس بأبيض ذلك الجزء الذى قد وضع أبيض : وكذلك ما وضع أنه أبيض بإطلاق ليس نقيضه أنه ليس بأبيض ما، بل إنه ليس بأبيض بإطلاق . ولكن يظن بمثل هـذا أنه مناقض لقـلة العلم بالتبكيت ، ولقرب ما بينهما من الاختلاف . وأكثر ما يلحق من إغفال شروط النقيض الموضع الذى يخص باسم التبكيت : وهو أن يأخذ المبطل مقابل النتيجة ما ليس بمقابل . وكأن موضع المطلق والمقيد من هذه الجهة هو جزء من هذا الموضع . ومن جهة أنه يعرض منه أن تكون المقدمة فيه مأخوذة بجهة غير الجهـة التى أخذت بها فى النتيجة هو موضع مفرد برأسه ، ويكون الخلل الداخل من قبله من هذه الجهة راجعاً إلى إغفال أن تكون الحدود المأخوذة فى المقـدمات هى بعينها المأخوذة فى النتيجة[1] .

٢ — بالجزء : الجزء ل .
٣ — ٥ — ذلك ... بأبيض : سقطت من ل .
٧ — ٨ — ما ليس بمقابل : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ١١ — ١٦ : οἱ δὲ παρὰ τὸ πῂ καὶ ἁπλῶς, ὅτι οὐ τοῦ αὐτοῦ ἡ κατάφασις καὶ ἡ ἀπόφασις. τοῦ γὰρ πῂ λευκοῦ τὸ πῂ οὐ λευκόν, τοῦ δ' ἁπλῶς λευκοῦ τὸ ἁπλῶς οὐ λευκὸν ἀπόφασις· εἰ οὖν δόντος πῂ εἶναι λευκὸν ὡς ἁπλῶς εἰρημένου λαμβάνει, οὐ ποιεῖ ἔλεγχον, φαίνεται δὲ διὰ τὴν ἄγνοιαν τοῦ τί ἐστιν ἔλεγχος.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٥ ، ٧٩٩ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه، ص٧٩٧، ٨٠١ : «فأما التى تكون من الحمل من جهة أو على الإطلاق فإنما تكون، لأن الموجبة والسالبة لاتوجد لشىء واحد بعينه ، وذلك أن الذى يناقض قولنا : « إنه أبيض من جهة » إنما هو إنه « غير أبيض من جهة »، وسالبة قولنا: «أبيض على الإطلاق» : « ليس بأبيض على الإطلاق» . فإن أعطى أنه أبيض من جهة، وأخذ كأنه قد قيل على الإطلاق فإنه لم يبكت، بل يظن ذلك لعـدم المعرفة بماهية التبكيت » .

وأما التغليط الذى يكون من قبل المصادرة ومن قبل أخذ ما ليس بعـــلة للنتيجة على أنه علة فهو بين أنه إنما يعرض من إغفال ما أخذ فى حد القياس . أما المصادرة فإنها تعرض إذا أغفل أن يكون اللازم شيئاً آخر غير النتيجة ، وذلك أن اللازم فى المصادرة هو المقدمة نفسها . وكذلك أخـــذ علة ما ليس بعلة ، إنما يعرض لمن أغفل أن يكون اللازم عن القياس باضطرار(1) .

وأما موضع اللاحق فإنه راجع إلى ما بالعرض ، وداخل بجهة ما تحتـــه ، إلا أن الفرق بينهما أن هاهنا ظن بالواحـــد أنه كثير . مثال ذلك : أنه لمـــا عرض للأصفر المشار إليه أنه عسل ، ظن أن كل أصفر عسل ؛ وهنـــالك

= ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٠ : « وأما الذى من جهة الحمل ، فإنه لاتكون المقدمة المسلمة هى بعينها المستعملة فى القياس ، ولا يكون الحد المشترك فى كل واحد من المقدمتين هو فى الآخر ، إذا كان فى أحدهما بشرط ، ولم يكن فى الآخر كذلك ، ولا تكون النتيجة بالحقيقة نقيض الوضع إن كان يخالفه فى شرط ، فلا يكون قد قاس » .

(1) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ٢٢ – ٢٦ : οἵ τε παρὰ τὸ λαμβάνειν τὸ ἐν ἀρχῇ καὶ τὸ ἀναίτιον ὡς αἴτιον τιθέναι δῆλοι διὰ τοῦ ὁρισμοῦ. δεῖ γὰρ τὸ συμπέρασμα 'τῷ ταῦτ' εἶναι' συμ βαίνειν, ὅπερ οὐκ ἦν ἐν τοῖς ἀναιτίοις· καὶ πάλιν 'μὴ ἐναριθμουμένου τοῦ ἐξ ἀρχῆς', ὅπερ οὐκ ἔχουσιν οἱ παρὰ τὴν αἴτησιν τοῦ ἐν ἀρχῇ.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٧٩٩ – ٨٠٠ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٠١ : « وهذه التى تكون من المأخوذة فى أول الأمر ، وعن التى تضع علة ما ليس بعلة ، فمن الحد يوقف عليها . وذلك أن النتيجة يجب أن تكون عارضة عن هذه ؛ وهذا ليس بموجود فيما لاعلة له ، وألا يكون ذلك أيضاً عندما نعد فى جملة الأشياء المأخوذة أولا ، وهذا مالا يوجد لهذه التى إنما تكون عن التى يسأل عنها فى أول الأمر » ؛ نقل قديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٠٣ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٠–٣١ : « وكذلك المصادرة على المطلوب الأول ، وأخذ ما ليس بعلة علة ، إذ كان يجب من اعتبار حكم حد القياس أن يكون المقول فى القياس علة للإنتـــاج ، وتكون النتيجة من غير الموضوعات فى القياس ، بل لازماً عنها من بعد » .

ظن بالكثير أنه واحد ، وذلك أنه لمـــا عرض للكاتب أن يكون أبيض ، ظن أن الكاتب هو الأبيض[(١)] .

ومن هذا الموضع ، أعنى من موضع اللاحق ، ظن مالسيس أن كل ما له

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ٢٧ – ٣٥ : οἱ δὲ παρὰ τὸ ἑπόμενον μέρος εἰσὶ τοῦ συμβεβηκότος· τὸ γὰρ ἑπόμενον συμβέβηκε. διαφέρει δὲ τοῦ συμβεβηκότος, ὅτι τὸ μὲν συμβεβηκὸς ἔστιν ἐφ' ἑνὸς μόνου λαβεῖν, οἷον ταὐτὸ εἶναι τὸ ξανθὸν καὶ μέλι καὶ τὸ λευκὸν καὶ κύκνον, τὸ δὲ παρεπόμενον ἀεὶ ἐν πλείοσιν· τὰ γὰρ ἑνὶ ταὐτῷ ταὐτὰ καὶ ἀλλήλοις ἀξιοῦμεν εἶναι ταὐτά· διὸ γίνεται παρὰ τὸ ἑπόμενον ἔλεγχος. ἔστι δ' οὐ πάντως ἀληθές, οἷον ἂν ᾖ κατὰ συμβεβηκός· καὶ γὰρ ἡ χιὼν καὶ ὁ κύκνος τῷ λευκῷ ταὐτόν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٠ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه، ص ٨٠١–٨٠٢ : «فأما التى من اللوازم فهى جزء للتى من العرض ، وذلك أن التى من اللوازم عارضة . والفرق بينها وبين التى من العرض أن العرض لنا أن نأخذه أيضاً فى شىء واحد فقط ، (مثال ذلك أن يكون الأحمـــر والعسل شيئاً واحداً بعينه ، وكذلك الأبيض وقفنس) ، فأما اللازم فيحمل أبداً على كثيرين : وذلك أن المحمولات التى تؤخذ لشىء واحد ليس يحملها عليـــه وحده ، فإنا نحمل تلك بأعيانها بعضها على بعض . ولهذا السبب يكون التبكيت من اللوازم . وليس هو لا محالة صادقاً إن كان مما وجوده على جهة العرض ، وذلك أن الثلج وقفنس هما فى البياض شىء واحد بعينه».

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣١ : « فأما التى من اللوازم فتشبه بوجه ما بالعرض ، إذ يؤخذ اللازم الذى هو أعم ، والشىء الملزوم له شيئاً واحداً ، كما كان يؤخذ العرضان شيئاً واحداً ، أو يؤخذ الشىء وعارضه أو محمول الشىء وعارضه شيئاً واحداً . وبالجملة فإن موضوعات اعتبـــار الغلط بسبب ما بالعرض أعم من موضوعات اعتبار الغلط بسبب اللازم ، وذلك أن سبب الغلط فيما بالعرض هو إيهام الهو هو ؛ وذلك قد يصح أن يعتبر للواحد من حيث هو واحد ، ولا يلتفت إلى كثرة تحته . وأما سبب الغلط فى اللوازم فهو إيهام العكس الكلى ، ولذلك يحوج إلى التلفت نحو الكثرة ، فموضوعات أحد الأمرين أخص من موضوعات الآخر ، وإن كان كل اعتبار باباً برأسه ليس جزءاً للآخر يقسم منه ، لكنهما يشتركان فى موضوعات وأمثلة قد مرت لك » .

مبدأ فله كون ، لأنه ظن أن ما عرض للمبدأ من أن وجد للمتكون، أنه عرض لكل ما له مبدأ ، أعنى أن يكون متكوناً .(١)

وأما التغليط الذى يعرض من قبل أخذ المسائل الكثيرة مسئلة واحدة ، فسببه إغفال ما قيـــل فى حد المناقضة من أنه ينبغى أن يكون المحمول فيهما واحداً ، والموضوع واحداً ، وألا يكون للإيجاب الواحد إلا سلب واحد ، ولا للسلب الواحد إلا إيجاب واحد . فإنه متى كان واحداً ، كانت المناقضة صحيحة . ومتى ظن به أنه واحد، وليس بواحد ، كانت مباكتة سوفسطائية .(٢)

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٨ ب ٣٥ – ٤٠ : ἢ πάλιν, ὡς ἐν Μελίσσου λόγῳ, τὸ αὐτὸ εἶναι [λαμβάνει] τὸ γεγονέναι καὶ ἀρχὴν ἔχειν, ἢ τὸ ἴσοις γίνεσθαι καὶ ταὐτὸ μέγεθος λαμβάνειν. ὅτι γὰρ τὸ γεγονὸς ἔχει ἀρχήν, καὶ τὸ ἔχον ἀρχὴν γεγονέναι ἀξιοῖ, ὡς ἄμφω ταὐτὰ ὄντα τῷ ἀρχὴν ἔχειν, τό τε γεγονὸς καὶ τὸ πεπερασμένον.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٠ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه، ص ٨٠٢ : « وبحسب قول مالسس أيضاً الذى أخذ أن المتكون والذى له مبـــدأ هما شىء واحد بعينه فى أن لهما كوناً ، فلأن الذى يتكون له مبدأ يوجب لمـــا له مبدأ أن يكون متكوناً ، وكأنهما جميعاً شىء واحد بعينه فى أن لهما جميعاً مبدأ ، وكذلك الذى يتكون وما له نهاية » : النقل القديم ، المـــرجع نفسه ، ص ٨٠٤ .

(٢) أرسطو ، ٦ ، ١٦٩ ا ٦ – ١٠ : οἱ δὲ παρὰ τὸ τὰ πλείω ἐρωτήματα ἓν ποιεῖν ἐν τῷ μὴ διαρθροῦν ἡμᾶς τὸν τῆς προτάσεως λόγον. ἡ γὰρ πρότασίς ἐστιν ἓν καθ᾽ ἑνός· ὁ γὰρ αὐτὸς ὅρος ἑνὸς μόνου καὶ ἁπλῶς τοῦ πράγματος, οἷον ἀνθρώπου καὶ ἑνὸς μόνου ἀνθρώπου ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٠ ، ٨٩٥ ؛ نقل عيسى بن زرعة، المرجع نفسه ، ص ٨٠٢ ، ٨٠٧ : « فأما التى تكون من تصيير المسائل الكثيرة مسئلة واحدة، فكونها من قبل أن ألفاظ المقدمة تكون غير مستقيمة ، وذلك أن المقدمة هى حمل واحد على واحد . وذلك أن الحد الواحد بعينه إنما يكون لمـــا هو أمر واحد فقط على الإطلاق. ومثال ذلك حد الإنسان وحد إنسان واحد فقط ؛ وكذلك فى الأشياء الأخر .

ابن سينا، السفسطة، ص ٣١ – ٣٢ : « وأما التى من أخذ المقدمات الكثيرة كمقدمة واحدة، فالسبب فيه أنه يجب أن يكون فى كل ما يصدق به محمول واحد على موضوع واحد ، وكذلك ما يجرى مجرى الموضوع والمحمول ، وهذا خلا ف ذلك ..... » .

فجميع هذه الأنحاء إنما ترجع إلى قلة العلم بالتبكيت : وذلك هو قيـــاس صحيح الشكل ، منتج لنقيض الشيء المقصود إبطاله . فمتى أغفل شيء من شروط القياس الصحيح الشكل، أو من شروط النقيض، عرضت هذه المواضع المغلطـــة (١) .

فقد تبين من هذا أن جميع هذه المواضع الثلاثة عشر : الستة اللفظيـــة ، والسبعة المعنوية ، هى راجعة إلى إغفال حد التبكيت الصحيح ، أو أجزاء حده ، أعنى إغفال حد القياس، أو إغفال حد النقيض، وأن منها ما يرجع إلى إغفال حد النقيض ، ومنها ما يرجع إلى إغفال حد القياس ، وأن منها ما يرجع إلى الأمرين جميعاً .

والمواضع المغلطة من / الألفاظ تشترك كلها فى أنها تخيل فى الشيء الذى ليس بنقيض أنه نقيض .

والمواضع المغلطة من المعانى تشترك كلها فى أنها تخيل فيما ليس بقياس أنه قيـــاس .

وسبب الضلالة العارضة من قبل اشتراك الألفاظ هو العجز عن تفصيل

---

٨ – وأن منها : ومنها ف .   ١١ – فيما : مما ل .

---

(١) أرسطو ، ٦ ، ١٦٩ أ ١٨ – ٢١ : ὥστε πάντες οἱ τρόποι πίπτουσιν εἰς τὴν τοῦ ἐλέγχου ἄγνοιαν, οἱ μὲν οὖν παρὰ τὴν λέξιν, ὅτι φαινομένη <ἡ> ἀντίφασις, ὅπερ ἦν ἴδιον τοῦ ἐλέγχου, οἱ δ' ἄλλοι παρὰ τὸν τοῦ συλλογισμοῦ ὅρον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٠٧ : « فجميع الأنحاء إذن ترتقى إلى عدم المعرفة بالتبكيت . فالتى نكون عن القول هى الكائنة عن المناقضة المظنونة التى هى خاصة التبكيت؛ وهذه الأخر تكون من حد القياس » .

ابن سينا، ص ٣٢ : « والسبب المقدم فى ذلك ، وفى كل ضلالة ، سبب واحد وهو : العجز عن الفرق بين الشيء وغيره ، والفرق بين النقيض وغير النقيض ... وهذا النمط من الجهل قد يوجد ، أولا يخص أنواع الغلط الواقع من طريق اللفظ .... » .

المعانى الكثيرة التى يقال عليها اللفظ الواحد ، وبخاصة فى الألفاظ المفـــردة التى يكثر وجود المعانى الواقعة عليها ، ويعسر تميزها وتفصيلها، مثل تفصيل المعانى التى يقع عليها اسم الواحد والموجود :

وأما سبب الضلالة التى تعرض من قبل قسمة اللفظ وتركيبه : فهو قلة الشعور بالاختلاف الذى يقع فى مفهوم اللفظ إذا قسم تارة ، ثم ركب أخرى : وكذلك الغلط الذى يدخل من قبل اشـــتراك الشكل واختلاف الإعجام : السبب فيه العجز عن تفصيل المعانى التى تدل عليها تلك الأشكال واختلاف أحوال الإعراب والنقط فى دلالته .

قال :

ومن كانت عنده قوة على تميز الأغاليط العارضة من قبل اللفظ ، فقد قارب ألا يغالط فى الأشياء ، ولا يغلط إلا غلطاً يسيراً . وذلك أنه يبادر فيميز المعنى الذى يصدق عليه ذلك الوصف : أو يكذب ، لأنه يتخيل جميع تلك المعانى التى يدل عليها ذلك اللفظ ، كأنها محسوسة عنده ومشار إليها، فيبـــادر ويقضى على المعانى اللائق بها ذلك الوصف قضاء صواباً . مثـــال ذلك : أنه إذا سمع أن الشىء الموجود واحد ، قضى على أن ذلك الشىء هو شخص الجوهر المشار إليه ، لأن الشىء والموجود إنما يقالان أكثر ذلك على الجوهر المشـــار إليه، الواحد بالعدد . ولهذا ما يظهر لنا أولًا أن التغليط العارض لنا إنما هو من قبل الألفاظ . وإن كان يظهر أيضاً وقوع الغلط من قبل المعانى المغلطـــة التى عددت . وذلك أن الغلط الذى يكون من قبل مناظرة الغير والسماع منه السبب فيه تغليط تلك المواضع اللفظية . والغلط الذى يكون عنـــدما يفكر الإنسان

١١ – يبادر : بادر ل . || فيميز : فميز ل .
١٤ – بها : به ف .
٢٠ – تغليط : سقطت من ف .

فى نفسه السبب فيه تلك المواضع المعنوية . وإن كان قد يعرض عند الفكرة الغلط من قبل الألفاظ فيه . وذلك أن الإنسان إذا فكر، كثيراً ما يخاطب نفسه، كما يفعل مع من يناظره، ويتخيل الألفاظ مع المعانى(١) . وبالجملة فسبب الغلط فى هذه المواضع هو الاشتباه وقلة الاقتدار على التفصيل بين ماهو غير، وبين

---

(١) أرسطو، ٧، ١٦٩ ا ٣١–١٦٩ ب ٢ : (σχεδὸν γὰρ ὁ τοῦτο δυνάμενος ποιεῖν ἐγγύς ἐστι τοῦ θεωρεῖν τἀληθές, μάλιστα δ' ἐπίσταται συνεπινεύειν), ὅτι πᾶν τὸ κατηγορούμενόν τινος ὑπολαμβάνομεν τόδε τι καὶ ὡς ἓν ὑπακούομεν· τῷ γὰρ ἑνὶ καὶ τῇ οὐσίᾳ μάλιστα δοκεῖ παρέπεσθαι τὸ τόδε τι καὶ τὸ ὄν. διὸ καὶ τῶν παρὰ τὴν λέξιν οὗτος ὁ τρόπος θετέος, πρῶτον μὲν ὅτι μᾶλλον ἡ ἀπάτη γίνεται μετ' ἄλλων σκοπουμένοις ἢ καθ' αὑτούς (ἡ μὲν γὰρ μετ' ἄλλου σκέψις διὰ λόγων, ἡ δὲ καθ' αὑτὸν οὐχ ἧττον δι' αὐτοῦ τοῦ πράγματος)· εἶτα καὶ καθ' αὑτὸν ἀπατᾶσθαι συμβαίνει, ὅταν ἐπὶ τοῦ λόγου ποιῆται τὴν σκέψιν· ἔτι ἡ μὲν ἀπάτη ἐκ τῆς ὁμοιότητος, ἡ δ' ὁμοιότης ἐκ τῆς λέξεως.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى، طبعة بدوى، ص ٨٠٦ ؛ نقل عيسى بن زرعة، المرجع نفسه، ص ٨٠٨ : « لأن الذى يمكنه أن يفعل ذلك فقد قرب من إدراك الحق . وكثيراً ما يتسرع إلى الإشارة بأن كل ما يحمل على شىء يظن أنه أمر موجود . ونحن نستجيب إلى القول بأن الموجود هو هذا الشىء وهو واحد : وذلك أنه قد يظن أن الواحد والجوهر يلزمهما على الأكثر هذا الشىء والموجود . ولهذه العلة يكون هذا النحو هو الموضوع للتى يلفظ بها : أما أولا فلأن الضلالة تكون خاصة عند مفاوضتهم غيرهم . (المرجع نفسه، ص ٨١٣) : أكثر منها إذا كانت مع نفوسهم، وذلك أن المفاوضة تكون مع أغيارنا بالألفاظ ، فأما مع نفوسنا فليست بدون تلك ، لأنها تكون من ذلك الأمر نفسه . فقد يعرض للإنسان أيضاً أن يضل بنفسه إذا كان مفكراً فى القول . والضلالة أيضاً تكون من قبل التشابه ، والتشابه إنما يقع فى اللفظ » .

قارن ترجمة بيكارد – كمبردج : For a man who can do this is practically next door to the understanding of the truth. A special reason why a man is liable to be hurried into assent to the fallacy is that we suppose every predicate of anything to be an individual thing, and we understand it as being one with the thing: and we therefore treat it as a substance: for it is to that which is one with a thing or substance, as also to substance itself, that "individuality" and "being" are deemed to belong in the fullest sense. For this reason, too, this type of fallacy is to be ranked among those that =

ماهو هو . فسبب تغليط الألفاظ هو العجز عن التفريق بينها وبين المعـــانى ، وأخذ ماهو مغاير على أنه هو هو .

وهذا هو بعينه سبب التغليط فيما بالعرض ، وذلك ألا يفصل المرء ما يلحق واحداً واحداً من المحمولات الذاتية من الأمور التى بالعرض .(1)

٣ — ما يلحق : سقطت من ف .

=depend on language; in the fiist place, because the deception is effected the more readily when we are inquiring into a problem in company with others than when we do so by ourselves (for an inquiry with another person is carried on by means of speech, whereas an enquiry by oneself is carried on quite as much by means of the object itself); secondly a man is liable to be deceived, even when inquiiing by himself, when he takes speech as the basis of his inquiry: moreover the deception arises out of the likeness (of two different things), and the likeness arises out of the language.

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٣ — ٣٤ : « ومن قدر على التميز بادر فلاحظ الشىء نفســه ، وصار سماعه للفظ إشارة فيه على المعنى ، حتى إنه إذا قال : « موجود واحد » تميز له مثلا ما هو الأولى بذلك ، والأخص به كالجوهر الشخصى . وبالحرى ما خص هذا الجهل والعجز بالألفاظ أولا ، وإن شاركها المعنى فى ذلك ؛ فإن الألفاظ أكثر تضليلا من المعانى ، ولذلك ما يقع الغلــط فى المحاورة أكثر منها فى الفكرة ، والتضليل اللفظى يقع من جهة المخاطبة أكثر منه عند الفكرة ، لأن السماع اللفظى أدخل فى المحاورة واستلاخه المعنى أدخل فى الفكرة ؛ على أنه قد يقع عند الفكرة أيضا ، فإن الفكرة قد تقع بألفاظ متخيلة لا محالة »

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٦٩ ب ٣ — ٦ : τῶν δὲ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς διὰ τὸ μὴ δύνασθαι διακρίνειν τὸ ταὐτὸν καὶ τὸ ἕτερον καὶ ἓν καὶ πολλά, μηδὲ τοῖς ποίοις τῶν κατηγορημάτων πάντα ταὐτὰ καὶ τῷ πράγματι συμβέβηκεν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٣ : « فأما التى تكون من العرض فلأنا لا نقدر على تمييز ما هو واحد بعينه وما يختلف ، وما هو واحد وكثير ، ولا على تمييز أصناف الحمل . وجميع هذه أعراض للأمور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٤ : « أما الغلط من جهة ما بالعرض فلأنه يعجز عن التفصيــل بين الذى هو هو بالعرض وغير بالحقيقة ، وبين ما هو هو بالحقيقة » .

ومن هذا السبب بعينه عرض تغليط موضع اللاحق ، لأن هذا الموضع ، كما قلنا ، داخل فيما بالعرض بجهة ما ، وجزء منه (١) .

والغلط الذى يعرض من قبل المطلق والمقيد سببه أن يظن أن الغير هو هو ، وذلك يعرض لقلة الاختلاف الذى بينهما (٢) .

وكذلك الغلط الذى سببه المصادرة ، والذى سببه أخذ ما ليس بعلة علة ، والذى سببه أخذ المسائل الكثيرة على أنها واحدة السبب فيه قلة الشعور

---

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٦٩ ب ٦ – ٩ : ὁμοίως δὲ καὶ τῶν παρὰ τὸ ἑπόμενον· μέρος γάρ τι τοῦ συμβεβηκότος τὸ ἑπόμενον. ἔτι καὶ ἐπὶ πολλῶν φαίνεται καὶ ἀξιοῦται οὕτως, εἰ τόδε ἀπὸ τοῦδε μὴ χωρίζεται, μηδ᾽ ἀπὸ θατέρου χωρίζεσθαι θάτερον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٣ : « وعلى هذا المثال أيضاً تكون هذه التى من اللوازم . وذلك أن اللزوم جزء ما للتى من العرض ؛ من قبل أنه أيضاً مما يظن مقولا على كثير على هذا النحو ، إن كان هذا غير مفار ، لهذا ، فإن الآخر يكون غير مفارق لذاك » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٣٤ : « وأما الذى من جهة اللوازم فقد بان الحال فى مشاركة جهة اللوازم لجهة العرض ، وأنه أخص منه فى موضوعاته ، أو مقتصراً على ما يجب أن تراعى فيه الكثرة ، كما قد مضى ذكره ، ويجعل بينهما مساواة حين يظن أنه إذا لم يفارق الملزوم اللازم ، فكذلك لايفارق اللازم الملزوم » .

(٢) أرسطو ، ٧ ، ١٦٩ ب ٩ - ١٢ : τῶν δὲ παρὰ τὴν ἔλλειψιν τοῦ λόγου καὶ τῶν παρὰ τὸ πῇ καὶ ἁπλῶς ἐν τῷ παρὰ μικρὸν ἡ ἀπάτη· ὡς γὰρ οὐδὲν προσσημαῖνον τὸ τὶ ἢ πῇ ἢ τὸ πῶς ἢ τὸ νῦν καθόλου συγχωροῦμεν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٣ : « ونحن نلغى بالكلية ذكر التى تكون عما به القول من نقص ، وهى التى تكون من وجود الشىء من جهة وعلى الإطلاق ، من قبل أنها ما تكاد أن تكون ضلالة ، لأن القول لم يستثن فيه بما يدل على ما الشىء أو كيف هو أو متى ؟ » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٥ : « وأما الغلط الواقع لسوء التبكيت ، والواقع بسبب ترك اعتبار شرط التقييد والإطلاق وما قيل فى شروط النقيض ، فالسبب فيه إغفال ما يوجبه نقصان يسير فى تفاوت كثير » .

بالاختلاف الذى بينها ، وذلك لقلة الاختلاف الذى بينها فى نفسه (١) .

أما أخذ علة ما ليس بعلة ، فلقلة الاختلاف الذى بينه وبين ما هو علة فى الحقيقة .

وأما المصادرة فالسبب فيـــه قلة الاختلاف الذى يكون هنالك بين صورة القياس الذى وضع فيه المطلوب نفسه وبين القياس الحقيقى، إذ كانت صورته صورة القيـــاس :

وإذا كان الأمر كذلك ، فالسبب فى تغليط هذه المواضع يرجع فى الجملة إلى شيئين :

أحدهما أن يظن ما ليس بقياس أنه قياس لقلة الاختلاف بينهما ، وأن يظن بما ليس بنقيض أنه نقيض لقلة الاختلاف أيضاً بينهما ، وذلك يعـــرض

١ – بالاختلاف : والاختلاف ل .

٢ – (أخذ) علة : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٧ ، ١٦٩ب ١٢–١٧ : ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν τὸ ἐν ἀρχῇ λαμβανόντων καὶ τῶν ἀναιτίων καὶ ὅσοι τὰ πλείω ἐρωτήματα ὡς ἓν ποιοῦσιν· ἐν ἅπασι γὰρ ἡ ἀπάτη διὰ τὸ παρὰ μικρόν· οὐ γὰρ διακριβοῦμεν οὔτε τῆς προτάσεως οὔτε τοῦ συλλογισμοῦ τὸν ὅρον διὰ τὴν εἰρημένην αἰτίαν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٤ : «وكذلك أيضاً يضرب عن التى يؤخذ فيها المطلوب ، وعن التى لغير علة ، وعن جميع التى المسائل الكثيرة فيها واحدة . وذلك أن الضلالة فى جميعها تكون لأنا لانكاد نبحث بحثاً مستقصى : لا من حدود المقدمات ، ولا من القياس للسبب المذكور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٣٥ : « وكذلك المصادرة على المطلوب الأول ، وأخذ ماليس بعلة علة ، وجمع المسائل فى مسألة ، وذلك لأنه فى المصادرة على المطلوب الأول يغفل قليل شىء من حد القياس ، وهو أنه يلزم عن الموضوعات نفس الموضوعات . وفى أخـــذ ما ليس بعلة علة يغفـــل شىء يسير وهو المشاركة الحقيقية بين المقدمات والنتيجة . وفى جمع المسائل فى مسألة يغفل شىء يسير من اعتبار ما يزيده مفهوم الجميع ، أو يزيده مفهوم التفصيل . وبالجملة تغفل مراعاة التفاوت بين الغير والهو هو ، إذا كان يسيراً » .

إذا لم تعرف حدود كل واحد منهما على التمام ، ولم يتحفظ بهمـــا ، أعنى القياس والنقيض .

ولأنه إن تبين لنـــا من كم من سبب تكون القيـــاسات السوفسطائية المغلطة ، فبين أنه يظهر لنا من ذلك كم أنحـــاء القياسات السوفسطائية ، والمباكتات السوفسطائية المغلطـــة . وأعنى بالتبكيتات / السوفسطائية ليس كل تبكيت يظن به أنه تبكيت ، وليس هـــو بالحقيقة مناقضة ولا تبكيتا ، بل التبكيتات العـــامة الغير المناسبة التى لا تخص صناعة صناعة من الصنائع البرهانية ، وهى التبكيتات التى يظن بها أنها تبكيتات من لم يرتض بتلك الصناعة مثل أن يكون التبكيت فى الصنائع البرهانية تبكيتات صادقة غير مناســـبة [1] . فإن غير المناسبة إنما تستعمله صناعة الجـــدل ، وإنما يغلط فى هذا المبرهنون الذين لا يعلمون أن هذا الجنس هو خاص بصناعة الجدل ، أعنى إن استعمل

٥ – تبكيتاً : تبكيت ف   ٦ – المناسبة : مناسبة ف .
٩ – المناسبة : المناسب ف .   ١٠ – استعمل : يستعمل ف .

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٦٩ ب ١٨–٢٣ : ἐπεὶ δ' ἔχομεν παρ' ὅσα γίνονται οἱ φαινόμενοι συλλογισμοί, ἔχομεν καὶ παρ' ὁπόσα οἱ σοφιστικοὶ γένοιντ' ἂν συλλογισμοὶ καὶ ἔλεγχοι. λέγω δὲ σοφιστικὸν ἔλεγχον καὶ συλλογισμὸν οὐ μόνον τὸν φαινόμενον συλλογισμὸν ἢ ἔλεγχον μὴ ὄντα δέ, ἀλλὰ καὶ τὸν ὄντα μὲν φαινόμενον δὲ οἰκεῖον τοῦ πράγματος.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨١٢ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨١٤ : « فإذ حصل لنا كم الأسباب التى عنها تكون القياسات المظنونة ، فإنا نكون قد وجدنا أيضاً كم الأسباب التى عنها تكون القياسات السوفسطائية والتبكيتات ، وأعنى بالتبكيت والقياس السوفسطائى ليس الذى يظن قياساً وتبكيتاً ، وليس كذلك فقط ، بل والموجود كذلك ، فليس بمظنون من قبل الموضوع الخاص بالأمر » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨١٦ .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٣٥ : « وإذ قد بان لنا كمية الأسباب التى لأجلها نظن بمـــا ليس قياساً أنه قياس ، فقد علمنا أصناف القياسات المغالطية والتبكيتات المغالطية . والقياس المغالطى ليس وحده هو الذى يظن قياساً أو تبكيتاً ولا يكون ، بل والذى يكون قياساً ولا بحسب الظن فقط ، ولكنه لايكون مناسباً للموضوع الخاص بالأمر ، ومن مقدمات مناسبة ، وإن كانت صادقة ، أو مشهورة ، أو متسلمة » ؛

غير المناسب . وذلك أن هذه الصناعة قد تستعمل الكاذب إذا كان مشهوراً، فضلا عن غير المناسب؛ وكذلك تستعمل التبكيتات الكاذبة العامة التى تستعملها هذه الصناعة . كما تستعمل الصنائع البرهانية التبكيتات الخاصة [(١)]:

والفرق أيضاً بين استعمال هــذه الصناعة التبكيتات العامة وبين استعمال صناعة الامتحان الجدلية لها أن صناعة الامتحان تستعمل هذه لتبصر وتعلم ، وهذه لتغلط . فإذن هــذه الصناعة هى بجهة ما جزء من صناعة الجــدل . وكما أن التبكيت الذى يكون فى الصنائع البرهانية من مقدمات صادقة غــير مناسبة هى سوفسطائية ، كذلك التبكيتات التى تكون فى صناعة الجــدل من مقدمات يظن بها أنها مشهورة ، وهى غير مشهورة ، هى سوفسطائية ، وإن كانت صادقة ، فإذن المباكتة السوفسطائية اثنتان :

منها مباكتة يظن بها أنها صادقة ، وهى كاذبة .

ومنها ما يظن بها أنها من تلك الصناعة ؛ وليست من تلك الصناعة: سواء كانت صادقة أو كاذبة .

وإذ قد تبين هذا ، فنرجع فنقول :

---

١٠ – اثنتان : اثنا ف .   ١٣ – كاذبة : + قلت ف .

---

(١) أرسطو ، ٨ ، ١٦٩ ب ٢٣ : εἰσὶ δ' οὗτοι οἱ μὴ κατὰ τὸ πρᾶγμα ἐλέγχοντες καὶ δεικνύντες ἀγνοοῦντας.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، ص ٨١٤ : « وهؤلاء هم الذين ليس يبكتون ، ويثبتون للذين لايعلمون من الأشياء المأخوذة من ذات الأمر » .

ترجمة بيكارد – كبردج : These are those who fail to refute and prove people to be ignorant according to the nature of the thing in question.

إن جميع القياسات المغلطة إما أن يكون جميعها يتولد عن هذه المـــواضع ، إن كانت هذه المواضع هى جميع المعانى المغلطة ، وإما أن يكون بعضها يتولد وينشأ من هذه — إن لم تكن هذه التى ذكرت هى جميع المعانى المغلطة : وقد يظهر أن هذه جميع المعانى المغلطة من أنه قد تبين أن جميع التبكيتات والمناقضات المغلطة إنما هى التبكيتات والمناقضات التى يظن بها أنها تبكيتات صحيحة ، وليست تبكيتات صحيحة ، لأنه ينقصها شىء يسير من حـــدود التبكيتات الصحيحة . وإذا كان الأمر هكذا ، فواجب أن يكوت عدد أصناف التبكيتات الغير الصحيحة عدد أصـــناف النقصان الداخل على التبكيتات الصحيحة ؛ وواجب أن يكون عدد النقصان الداخل على أجزائها ، أعنى على أجزاء التبكيتات الصحيحة ، على عدد أجزائها .

ولمـــا كان قد تبين أن التبكيت الصحيح هو قياس منتج لنقيض الأمر الذى يعترف بوجوده ، وكان قد تبين أن هذا التبكيت إنما يكون صادقاً إذا كان فيه ثلثة شروط :

أحدها أن يكون صحيح الشكل ،

والثانى أن يكون صادق المقدمات ،

والثالث أن يكون النقيض المنتج نقيضاً بالحقيقة للشىء المعترف به ، أعنى للنتيجة المقصود إبطالها ، فبين أنه يجب أن تكون المواضع المغلطة المبكتة من المعانى ، ما عدا مواضع الألفاظ ، راجعة إلى هذه الثلاثة . وهذا ، كما ترى ، برهان واضح ، لا خفاء به .

فأما التوهم فيما ليس بنقيض أنه نقيض ، فإن أرسطو يرى أنه ليس يعرض فيه من المواضع المغلطة إلا موضعان :

---

٩ — الصحيحة : صحيحة ف ٢١ — فيه : منه ل .

أحدهما إغفال الشرائط التى ذكرت فى باب النقيض ،

والثانى أخذ مسئلتين فى مسألة واحدة .

وأما التوهم العارض من قبل الظن فيما ليس بقياس أنه قياس فإنه ذكر أيضاً أنه ليس يعرض فيه إلا موضعان فقط :

أحدهما القياس الذى يسمى مصادرة ،

والثانى الذى يسمى أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب .

وأما التوهم العارض من قبل أجزاء القياس ، وهى المقدمات ، أعنى أن يظن فيما ليس بصادق منها أنه صادق ، فإنه ذكر أيضاً فيه ثلاثة مواضع :

أحدها موضع ما بالعرض ،

والثانى موضع الإطلاق والتقييد ،

والثالث موضع اللاحق ، وهو العكس :

فإن لم يوجد فى هذه الثلاثة الأجزاء التى تقدمت من القـــول التبكيتى مغلطات إلا هذه ، فهذه المواضع سبعة ضرورة ، كما ذكر أرسطو ، لايمكن أن يزاد فيها ولا أن ينقص منها ، فنقول :

أما كون المعانى المغلطة منحصرة إلى هذه الأجزاء التى ينتج منها التبكيت فأمر بين بنفسه .

وأما كون هـــذه الأجزاء لايوجد منها إلا ما ذكره / أرسطو فأمر يحتاج إلى تأمل . ويشبه أن يكون ترك القول فيه ووضعه وضعاً لنتممـــه نحن ، أعنى من يأتى بعده ، فإن فى ذلك موضع فحص ونظر . ونحن نجد أبا نصر فى كتابه قد زاد فى هذة المواضع موضعاً ثامناً ، وهو موضع الإبدال والنقلة ،

٣ — ذكر : يذكر ل .

أعنى أن يؤخذ بدل الشىء شبيهه أو لاحقه أو المقارن له . فهل أغفل أرسطو هذا الموضع أم لم يغفله ؟ وإن كان أغفله ، فهل أغفل معه مواضع أخر غيرها ؟ أو كيف الأمر في ذلك ؟

والسبيل إلى الوقوف على ذلك يكون من هـذه الجهة التى شرع أرسطو فى بيان عدد المواضع المغلطة منها ، فنقول نحن :

أما أن الأسباب التى توهم فيما ليس بنقيض أنه نقيض هى أكثر من هذه التى عددها هنا أرسطو ، فذلك شىء قد تبين فى كتاب بارى أرمينياس ، مثل أن يؤخذ الضد مكان النقيض فى المـادة الممكنة ، أو تؤخذ الأضداد مكان الموجبة والسالبة ، إلى غير ذلك مما قيل فى ذلك الكتاب . وكذلك قـد تبين أيضاً فى كتاب القياس أن القياس يكون فاسد الصورة من أسباب كثيرة غير السببين اللذين عددها هنا ، مثل أن يكون عن مسألتين أو جزئيتين ، إلى غير ذلك من أصناف المقدمتين الغير المنتجة . وكذلك تبين أنه يعرض لنا أن نصدق بالمقدمات الكاذبة من قبل أشياء أخر غير هـذه ، مثل الشهادات والأمور التى من خارج . وقد يعرض لنا ذلك أيضاً من قبل الاستقراء والتمثيل ، إلا أن هذه عددت فى صنائع أخر ، ولم تعد فى صناعة السفسطة ، أعنى أنه جعل الاستقراء خاصاً بالجدل ، ومفيداً للتصديق الجـدلى ، والتمثيل خاصاً بالخطابة ، ومفيداً للتصديق البـلاغى ، وكذلك التصديق الذى يكون من الشهادات والأشياء التى من خارج جعل خاصاً بصناعة الجدل وصناعة الخطابة على الشرائط التى قيل فيها هنالك . وهذا كله مما يوجب النظر فيه ، فنقول :

إنه يظهر من أرسطو فى هذا كله — إذ كان هو المفيد لنا جميع هذه

١٢ — المنتجة : منتجة ف . ١٥ — تعد : تعدد ف .

المواضع — أنه ليس يرى أن المواضع المغلطة المنسوبة إلى هذه الصناعة هى جميع المواضع التى يعرض منها الغلط لنا كيف ما اتفق . بل وبشرطين :

أحدهما : أن يكون تغليطها ذاتياً ، أعنى أن يكون الغلط فيها عارضاً لنا بالطبع كثيراً ، مثل الأوضاع التى توجب بطبعها من غلط الحواس فيهـــا ، لأنه إنما استنبط هذه المواضع من استقراء الغلط الواقع فى نظر النظار فى الأشياء الموجودة ، كالحال فى استنباطه سائر قوانين هذه الصنائع .

والشرط الثانى : أن يكون الموضع يفيد الكذب دائماً أو على الأكثر ، ولا يكون جزءاً من صناعة غيرها من الصنائع المنطقية .

وإذا كان ذلك كذلك ، فإنمـــا لم يعدد فى الأشياء التى توهم فيما ليس بنقيض أنه نقيض إلا ذينك الموضعين فقط ، لأنهما سبب الغلط الواقع بالطبع للجميع أو للأكثر فى هذا الجزء من التبكيت . وسائر المواضع — فإنما تغلط فى الأقل . وما كان فعله أقليا ، فليس يجب أن يعد جزءاً من هذه الصناعة ، إذا قصد أن تكون هـــذه الصناعة صناعة فاعلة للتغليط . وذلك أنه كما أن الصناعة المعتنية بفعل السموم ليس تضع جزءاً من صناعتها ماهو سم فى الأقل ، بل ما هو سم على الأكثر أو بالضرورة ، كذلك الأمر فى الأشياء التى تتنزل من هذه الصناعة منزلة الاسطقسات .

فإذن المواضع التى ينبغى أن تعد جزءاً من هذه الصناعة هى التى تكون قلة شعورنا بها أكثرياً ، وتكون مع ذلك إفادتها الكذب إما دائماً ، وإما أكثرياً .

٤ — فيها : فيه ل .
٨ — ولا يكون ... المنطقية : سقطت من ل .
١٣ — إذا : إذ ف .
١٦ — منزلة : بمنزلة ل .

ولهـــذا المعنى قال قدماء المفسرين إن المقدمات الكاذبة إما دائمـــاً وإما فى الأكثر هى خاصة بهذه الصناعة ، كما أن الصادقة فى الأكثر خاصة بالجدل ، والصادقة دائماً خاصة بالبرهان ، والكاذبة والصادقة على التساوى خاصـــة بالخطـــابة :

وإذا كان ذلك كذلك ، فيشبه إذا استقريت المواضع المغلطة التى تضمنتها هذه الصناعة ، أعنى صناعة السوفسطائية ، ألا يوجد بهذه الصفة إلا هـــذه السبعة فقط . وذلك أن سائر الأشياء التى يدخل منها الفساد على صورة القياس ، ما عدا السببين اللذين ذكرا فى هذا الكتاب ، يشبه ألا تكون قلة شعورنا بها أكثرياً . فإنا لانجد من النظار من قد غلط من قبل استعمال سالبتين فى الأشكال الحملية ، ولا من قبل جزئيتين ، إلا قليـــلا . وكذلك يشبه أن تكون سائر المواضع المغلطة فى النقيض ، ما عدا ما ذكرها هنا ، منها فقط : وأما الأشياء / التى تغلط فى المقدمات فتوهم أنها صادقة ، فإن الذى عدد أيضاً منه ها هنا هو ما كان قلة شعورنا به أكثرياً ، وكان فعله الكذب دائماً أو أكثرياً . وأما الذى يفعل الغلط أقلياً فهو خاص بالجدل ؛ والذى يفعله على السواء فيشبه أن يكون خاصاً بصناعة الخطابة . وهذه هى حال المثال . ولذلك ليس ينبغى أن يعد تغليطه جزءاً من هذه الصناعة ، كما لايعد تغليط الاستقراء .

لكن قد يتشكك فى هذا القول ، فيقال : إنا نجد أرسطو قد استعمل موضع اللاحق فى هذا الكتاب ، واستعمل قياس العلامة فى الخطابة، فكيف الأمر فى ذلك ؟ فنقول :

إنه إنما استعمل موضع اللاحق هنا من حيث هو مغلط فى المقدمات أنفسها ، وقلة الشعور به هو أكثرى ، وفعله الغلط أيضاً أكثرى. وأما إذا

٦ – السوفسطائية : المنطق ف .

١٦ – الاستقراء : + وأيضاً فإن المثال خاص بالشعر ف .

أخذ من حيث يأتلف منه فى الشكل الثانى فقط ، فهو معدود فى المقنعات لأنه لا يستعمل فيـــه العكس من حيث هو فى الشكل الثانى . ولذلك لم يعدد هاهنا من أصناف المواضع التى تغلط فى صورة القياس استعمال موجبتين فى الشكل الثانى . ولهذا السبب لم يعدد أرسطو موضع الإبدال هنا، لأنه موضع شعرى، والغلط العارض عنه هو مايعرض لا بالذات، والمقصود هنا المغلطات بالذات : وموضع الإبدال إنما يفيد بالذات التمثيل .

وإذ قد تبين هذا ، فلنرجع إلى ما كنا فيه من تلخيص كليات معـــانى هذا الكتاب .

قال :

فإذ قد تبين هذا ، فقد تبين من كم وجه تكون الأمور المغلطة العـــامة، وأنها تكون من هذه ، لا من غيرها . فأما أن يكون لنا من هاهنا علم بكل تبكيت واقع فى كل صناعة من الصنائع البرهانية ، فذلك شىء ليس فى قوة هذه القوانين المعطاة هاهنا . ولا ينبغى أن يتعاطى علم ذلك من هاهنا ، بل إنما يقدر على معرفة ذلك فى صناعة صناعة من أحاط علماً بالأشياء الموجودة فى تلك الصناعة . ولذلك ماترى التبكيتات العارضة فى صناعة صناعة غـــير متناهية ، كما أن المطلوبات فيها غير متناهية . فإن عدد التبكيتات فيهـــا هو على عدد المطالب ، وحلها هو لها[(١)] . وذلك أن الذى يحل التبكيت الذى يوجب

١ – فى : سقطت من ل . ١٤ – أحاط : حاط ف .

(١) أرسطو، ٩، ١٧٠ أ ٢٠ – ٢٥ : παρὰ πόσα δ' ἐλέγχονται οἱ ἐλεγχόμενοι, οὐ δεῖ πειρᾶσθαι λαμβάνειν ἄνευ τῆς τῶν ὄντων ἐπιστήμης ἁπάντων. τοῦτο δ' οὐδεμιᾶς ἐστι τέχνης· ἄπειροι γὰρ ἴσως αἱ ἐπιστῆμαι, ὥστε δῆλον ὅτι καὶ αἱ ἀποδείξεις. ἔλεγχοι δ' εἰσὶ καὶ ἀληθεῖς· ὅσα γὰρ ἔστιν ἀποδεῖξαι, ἔστι καὶ ἐλέγξαι τὸν θέμενον τὴν ἀντίφασιν τοῦ ἀληθοῦς.

أن يكون ضلع المربع مشاركاً للقطر هو الذى يبرهن أنه غير مشارك[(١)] . لأن هذه التبكيتات ، كما قلنا ، هى من الأمور الذاتية . والأمور الذاتية إنما تحصل فى الصنائع أكثر ذلك من قبل التجربة ، وحلها إنما يكون لمن أحاط علماً بذلك المطلوب . فمعرفة هذه التبكيتات الجزئية ، أعنى الخاصة بصناعة صناعة ، ليس لصناعة واحدة ، بل لصنائع كثيرة . فتكون معرفة حل التبكيتات الهندسية المناسبة لصاحب صناعة الهندسة ، والطبية للطبيب . ولذلك ما نرى أن هذه التبكيتات ليس لها غاية ، وأما التبكيتات العامة فمعرفتها لصناعة عامة ، إلا أن هذه الصناعة ، إذ كان ليس من شأنها أن تبصر ، أعنى صناعة السفسطة ،

٣ – التجربة : الجزئية ل . ٥ – لصناعة : بصناعة ل .
٧ – لصناعة عامة : فى الصناعة العامة ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٢٠ ، ٨٢٤ « وليس يجب أن يروم تحصيل عدد الوجوه التى منها يكون توبيخ الذين يبكتون قبل المعرفه بجميع الموجودات ، لأن هذا ليس إنما يوجد لواحدة من الصنائع . وذلك أن المعلومات كثيرة غير متناهية – فمعلوم إذن أن البراهين أيضاً كذلك . والتبكيتات قد تكون صادقة ، لإنه كما لنا أن نبين ، فلنا أن نبكت من يضع نقيض الحق » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٢٢ ، ٨٢٦ : « فأما سائر وجوه التبكيت والتهجين فى الكلام فليس ينبغى لنا أن نتعاطى معرفتها قبل العلم بجميع الأشياء ، وذلك لايكون لصناعة واحدة ، فعسى أن العلوم لانهاية لها ، ومعروف أن براهينها كذلك ، وقد تكون تبكيتاً حقاً صادقاً ، لأن كل ما جاز لأحد أن تثبت فيه برهاناً ، قد يجوز تبكيت لمن وضع نقيض الحق » .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٧٠ ا ٢٥ – ٢٦ : οἷον εἰ σύμμετρον τὴν διάμετρον ἔθηκεν, ἐλέγξειεν ἄν τις τῇ ἀποδείξει ὅτι ἀσύμμετρος.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٢٣ : « مثال ذلك إن كان وضع القطر مساوياً للضلع يبكته إنسان ببرهان أنه غير مشارك » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٢٤ : « مثال ذلك الوضع بأن للقطر والضلع مقداراً مشتركاً : فإنا نبكت من يضع ذلك البرهان على أنه ليس لهما مقدار مشترك » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ٨٢٦ .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٣٣ ب : « وأما فى الخلف فهو صنفان : أحدهما أن لايتصل المحال بالموضوع أصلا ، مثل أن القطر غير مشارك للضلع : فإن لم يكن كذلك ، فليكن مشاركاً » .

فمعرفتها إذن وحلها يكون لصناعة معلمة عامة ، وتلك هى صناعة الجدل . ولذلك ما نرى أن الذى قيل من ذلك فى هذا الكتاب هو ، من جهة ، جزء من صناعة الجدل[1] .

فقد تبين من هذا أنه ليس لهذه الصناعة حل المغلطات الجزئية ، ولا العامة ، إلا من جهة أنها جزء من صناعة الجدل . لكن أرسطو لـما نظر فى هذه الصناعة من جهة أنها جزء من صناعة الجدل ، أعطى هاهنا القوانين التى بها تحـل هذه المغلطات ، وجعلها جزءاً من هذا الكتاب .

قال :

وليس الكلام ينقسم قسمين : فيكون منه ما يدل بحسب ضمير المتكلم واعتقاده ، وهى الدلالة التى تخص المتكلم ، ومنه ما يدل بنحو الاسم ، وهى الدلالة التى تخص السامع : وأن الخطأ العارض من قبل دلالة المسموع ، لا من قبل دلالة الضمير ، بحسب ما اعتقد فى ذلك قوم — يشير به إلى أفلاطون[2] :

٣ — حل : حال ف .

٤ — الجدل : + قلت ف . || الصناعة : هى ف .

(١) أرسطو ، ٩ ، ١٧٠ ا ٢٧ وما بعده : ὥστε πάντων δεήσει ἐπιστήμονας εἶναι· οἱ μὲν γὰρ ἔσονται παρὰ τὰς ἐν γεωμετρίᾳ ἀρχὰς καὶ τὰ τούτων συμπεράσματα, οἱ δὲ παρὰ τὰς ἐν ἰατρικῇ, οἱ δὲ παρὰ τὰς τῶν ἄλλων ἐπιστημῶν ἀλλὰ μὴν καὶ οἱ ψευδεῖς ἔλεγχοι ὁμοίως ἐν ἀπείροις· καθ' ἑκάστην γὰρ τέχνην ἐστὶ ψευδὴς συλλογισμός, ...

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٢٤ — ٨٢٥ : « فنحن محتاجون إلى أن نكون عارفين بجميع الأشياء ؛ وذلك أن هذه الأشياء إنما توجد عن المبادئ الهندسية ونتائجها ، وهذه من الأمور التى فى الطب ، وهذه من العلوم الأخر ، وكذلك التبكيتات الكاذبة قد تكون غير متناهية ، وذلك أن فى كل صناعة يوجد قياس كاذب ... فعلوم إذن أنه ليس إنما نأخذ المواضع من جميـع التبكيتات ، بل من المأخوذة من الجدلى ، وذلك أن هذه التى تعم كل صناعة وقوة » .

(٢) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٢ — ١٤ : οὐκ ἔστι δὲ διαφορὰ τῶν λόγων ἣν λέγουσί τινες, τὸ εἶναι τοὺς μὲν πρὸς τοὔνομα λόγους, ἑτέρους δὲ πρὸς τὴν διάνοιαν· =

قال :

فإنه خطأ أن يظن أن اللفظ ينقسم هذين القسمين ، بما هو لفظ ، حتى يكون منه ما يدل بحسب ضمير المتكلم . ومنه ما يدل بحسب الاسم المشترك عند السامع . فإن اللفظ الواحد بعينه نجـده مرة تكون دلالته بحسب ضمير المتكلم هى بعينها دلالته عند السامع .(١)

---

٤ – بحسب : عند ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى، ص ٨٣٠ : « وليس الذى يقوله بعض النـاس فى الألفاظ من أن بعضها موجودة بحسب الاسم ، وبعضها بحسب الاعتقاد فصلا لها » .

ابن سينا ، السفسطة، ص ٤٥ : « فال المعلم الأول : والذى يؤثره بعض الناس من قسمة الأقاويل – ويعنى به أفلاطون – أن بعضها موجود بحسب الاسم ، وبعضها بحسب المفهوم ... ، فليس إيثاراً صوابا » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٤ : ἄτοπον γὰρ τὸ ὑπολαμβάνειν ἄλλους μὲν εἶναι πρὸς τοὔνομα λόγους, ἑτέρους δὲ πρὸς τὴν διάνοιαν, ἀλλ' οὐ τοὺς αὐτούς. τί γάρ ἐστι τὸ μὴ πρὸς τὴν διάνοιαν ἀλλ' ἢ ὅταν μὴ χρῆται τῷ ὀνόματι ἐφ' ᾧ οἰόμενος ἐρωτᾶσθαι ὁ ἐρωτώμενος ἔδωκεν, τὸ δ' αὐτὸ τοῦτό ἐστι καὶ πρὸς τοὔνομα. τὸ δὲ πρὸς τὴν διάνοιαν, ὅταν ἐφ' ᾧ ἔδωκεν διανοηθείς.

= ت . ع. نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ : « وذلك انه من القبيح أن يظن أن الألفاظ التى ينحى بها نحو الاسم غير الألفاظ التى ينحى بها نحو الاعتقاد ، فإنها ليست واحدة بأعيانها . وذلك أبه ليس يعنى بأنها ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المسئول أعطاه إياه . وهذه الحال بعينها موجودة فى التى نحو الاسم . فأما التى نحوالاعتقاد فيكون عند تأمله ما يعطيه » .

ترجمة بيكارد – كبردج : For it is absurd to suppose that some arguments are directed against the expression and others against the thought, and that they are not the same. For what is failure to direct an argument against the thought except what occurs whenever a man does not in using the expression think it to be used in his question in the same sense in which the person questioned granted it? and this is the same thing as to direct the argument against the expression. On the other hand, it is directed against the thought whenever a man uses the expression in the same sense which the answerer had in mind when he granted it. =

فأما متى تكون دلالته بحسب مسموع الاسم، لابحسب ضمير المتكلم ، فعندما يسئل السائل / المجيب عن مقدمة ما باسم مشترك ، فيفهم المجيب من ذلك الاسم معنى واحداً من المعـــانى التى يدل عليها ، فيلقاه السائل على معنى غير ذلك المعنى ويغالطه به ، فإن دلالته بحسب المسموع عنـــد السائل تكون غير دلالته بحسب ضمير المجيب واعتقاده .(١)

فأما إذا كان الاسم لايفهم المجيب منه ولا السائل إلا معنى واحداً ، فإن دلالته عند ضمير المتكلم هى دلالته عند السامع ، وسواء كان الاسم مشتركاً يدل على كثيرين ، أو كان واحداً . إذا لم يفهم منه السائل والمجيب إلا معنى واحداً ، كانت دلالته بحسب المعنى الذى فى النفس هى دلالته بحسب المسموع .

وقد يعرض للاسم أن يقال على معان كثيرة ، وتكون الدلالتان فيه واحدة ، أعنى دلالته من حيث هو مسموع ، ودلالته من حيث يعبر به عن المعنى الذى فى النفس ، وذلك إذا فهم السائل والمجيب من ذلك اللفظ جميع المعانى التى يقال عليها ذلك الاسم ، مثل إن سأل سائل زينن فى اعتقاده أن الموجود واحد ، مع أنه كثير عنده فى الحس ، والسائل يفهم من لفظ الموجود والكثرة الذى يفهم

٩ – واحداً : + إذ ل .
١٠ – للاسم أن : أن يكون الاسم ف .
١٣ – زينن : زينون ف .
١٤ – الذى : التى ل .

= ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٥ – ٤٦ : « فإنه ليست قسمته للألفاظ بالفصول ، ولا المغالطة بسبب اللفظ كلها نحو الاسم ، ولا الألفاظ التى تتجه إلى المسموع هى فى ذواتها غير الألفـــاظ التى تتجه نحو المفهوم . فإن اللفظ بعينه يصح لأن يستعمل فى غير المعنى الذى سلمه المجيب فيغالط به » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٦ – ١٨ : τί γάρ ἐστι τὸ μὴ πρὸς τὴν διάνοιαν ἀλλ᾽ ἢ ὅταν μὴ χρῆται τῷ ὀνόματι ἐφ᾽ ᾧ οἰόμενος ἐρωτᾶσθαι ὁ ἐρωτώμενος ἔδωκεν, =

منها زينن ، ومن معنى الواحد أيضاً المعنى الذى يفهمه منه زينن ، فأجابه بأن الموجود واحـــد ، فإن دلالة المسموع هى بعينها دلالة ما فى ضمير المتكلم[(1)] .

وأيضاً فإن قسمنا الألفاظ ، فقلنا : إن منها بحسب الاسم ، ومنها بحسب الضمير الذى هو المفهوم على ما تقتضيه القسمة الذاتية للشىء ، حتى لاتكون قسمة متداخلة ، فقد نفينا الدلالة عن اللفظ المسموع . لأن الدلالة للفظ إنما

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ : « وذلك أنه ليس يعنى بأنهـــا ليست نحو الاعتقاد سوى ألا يستعمل الاسم على النحو الذى ظن السائل أن المسئول أعطاه إياه » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٤٧ : « فإن كان الاسم واحداً ، ومفهومه كثيراً ، فيسلم السائل من المجيب على معنى ذهب إليـــه المجيب ، ثم غالطه فاستعمله على معنى آخر يخالف ذلك المعنى فى الحكم ، وقاوم به ، فهذا هو واقع بحسب الاسم فقط » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٠ ب ١٩ — ٢٥ : εἰ δή τις πλείω σημαίνοντος τοῦ ὀνόματος οἴοιτο ἓν σημαίνειν καὶ ὁ ἐρωτῶν καὶ ὁ ἐρωτώμενος (οἷον ἴσως τὸ ὂν ἢ τὸ ἓν πολλὰ σημαίνει, ἀλλὰ καὶ ὁ ἀποκρινόμενος καὶ ὁ ἐρωτῶν Ζήνων ἓν οἰόμενος εἶναι ἠρώτησε, καὶ ἔστιν ὁ λόγος ὅτι ἓν πάντα), οὗτος πρὸς τοὔνομα ἔσται ἢ πρὸς τὴν διάνοιαν τοῦ ἐρωτωμένου διειλεγμένος.

= ت . ع . نقـــل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٠ — ٨٣١ : « فإن ظن ظان — إذا كان الاسم دالا على كثير — أنه يدل على واحد ، سائلا كان أو مسئولا ، فإنه يكون دالا على واحد وكثير معاً ؛ إلا أن المجيب والسائل — شبيهاً بزينن فى مسئلته — وهو يظن أن الموجود واحد ؛ وقوله هو هذا : « إن الكل واحد » . فهذا الكلام متوجه نحو الاسم وهو بحسب اعتقـــاد السـائل » .

ترجمة بيكارد — كمبردج : If now any one (i. e. both the questioner and the person questioned), in dealing with an expression with more than one meaning, were to suppose it to have one meaning — as e. g. it may be that 'Being' and 'One' have many meanings, and yet both the answerer answers and the questioner puts his question supposing it to be one, and the argument is to the effect that 'All things are one' — will this discussion be directed any more against the expression than against the thought of the person questioned?=

هى على ما فى النفس والضمير . وإذا انتفت الدلالة التى بحسب الضـــمير ، فلا يوصف حينئذ اللفظ بأنه مغلط ، ولا بأنه غير مغلط ، لأن هذين الوصفين إنما لحقا اللفظ من قبل أنه دال على ما فى النفس .

فقسمتنا الألفاظ إلى ما هودال على ما فى الضمير ،وإلى ما هودال بحسب المسموع هو شبيـــه بقسمة من قسمها إلى ما هودال ، وإلى ما هومسموع فقط غير دال .

واللفظ من حيث هو مسموع فلا مدخل له فى التغليط ، ولا فى عـــدم التغليط . فهذا ما يلزم من الشناعة من قسم الألفاظ هذه القسمة ، فأوجب لها الغلط من جهة المسموع[1] .

٥ ــ ٦ – فقط غير دال : غير دال فقط ل .

٨ – ما : سقطت من ل .

= ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٧ – ٤٨ : « وكذلك ما كان من الألفاظ يقال قولا جزئياً ، ويدل بها على معنى ، والنفس تأبى التصديق لمعناها فى الاعتقاد . وإذا تظاهر قائلها بتصديق ذلك فى القول فعسى أن يكون هذا اللفظ هو الذى بحسب المفهوم ؛ إلا أن ذلك بالعرض ، لبس لأن وضع اللفظ كذلك . وهذا مثل تصريح زينون بأن الموجود واحد ، وأن الكل واحد ، فإنه إذا كان رأيه فى نفسه هو أن الموجود يشتمل على كثير ، علم أن قوله ليس بحسب الاعتقاد على أن اللفـــظ كذلك فى نفسه ، بل على أن المجيب أو القائل صرفه عن الاعتقاد ، وذكره كذباً ، فيكون مثـــل هذا إنما هو بحسب الاسم ، بمعنى أن القول لايتعدى السماع إلى الاعتقاد » .

عن زينون الإيلى ، انظر : سارتون، تاريخ العلم، ج ٢، الترجمة العربية، القاهرة ١٩٥٩، ص ١٠١ وما بعدها ؛ يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٣٠ وما بعدها ؛ دكتور أحمد فؤاد الأهوانى ، فجر الفلسفة اليونانية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ١٤٥ وما بعدها .

(١) ابن ســـينا ، السفسطة ، ص ٤٦ – ٤٧ : « فإن الأقاويل وضعها الأول وحقيقة فائدتها أن تكون للمفهوم ، ولم توضع للمسموع ولأجل المفهوم ، فإن أبطلت المفهوم ولم تكن هنـــاك دلالة ألبتة فلا تغليط » .

على أن هؤلاء مختلفون : هل الغلط كله فى المعانى من جهة الاسم المشترك فقط ، أو من جهة الألفاظ المسموعة فقط ، سواء كان اللفظ اسماً مشتركاً أو غيره . فإن ضروب تغليط الألفاظ كثيرة . وذلك أن هــؤلاء يرون أن التغليط فى القياس يكون من قبل الاشتراك فى التركيب . ويكون فى الأمــور المفردة التى هى أجزاء القياس من قبل اشتراك الاسم المفرد ، وكلهم يرون أن تغليط الاشتراك إنما هو من قبل اللفظ المسموع . ولذلك من قصر التغليــط وجعله من قبل اشتراك الاسم المسموع ، كما فعل أفلاطون ، فهو فى غاية الخطأ . فإنه يظهر أن ها هنا مضللات كثيرة من الألفاظ ، غير الاسم المشترك المفرد ، ومن المعانى أنفسها ، من غير أن يكون هنالك تغليط من قبل اللفظ .

قال :

وقد أساء أفلاطون فى التعليم حين رام أن يعلم التبكيتات السوفسطائية قبل أن يعلم القياس الصحيح ما هو ، والنقيض الحقيقى ماهو (١) . فان المبــاكتة

٤ — القياس : القياسات ف .

١١ — رام : رأى ف .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ أ ١ — ٥ : ὅλως τε ἄτοπον τὸ περὶ ἐλέγχου διαλέγεσθαι ἀλλὰ μὴ πρότερον περὶ συλλογισμοῦ· ὁ γὰρ ἔλεγχος συλλογισμός ἐστιν, ὥστε χρὴ καὶ περὶ συλλογισμοῦ πρότερον ἢ περὶ ψευδοῦς ἐλέγχου· ἔστι γὰρ ὁ τοιοῦτος ἔλεγχος φαινόμενος συλλογισμὸς ἀντιφάσεως.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٢٩ ، ٨٣٤ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٣٦ : « وقد يقبح بنا بالجملة أن نتكلم فى التبكيت قبل أن نبدأ بالكلام فى القياس ، وذلك أن التبكيت هو قياس ما ؛ فالأول إذن أن نقدم الكلام فى القياس الذى له يقدم على الكلام فى التبكيت الكاذب ، وذلك أن ما جرى هذا المجرى هو تبكيت مظنون . وقياس المناقضة ... » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٣٤ ، ٨٣٨ : وقبيح النية أن نتكلم فى شىء من التبكيت والتضليل ، قبل أن نتكلم فى القياس ، وذلك أن التضليل إنما هو مقياس ، ومن أجل ذلك يجب أن نتكلم ولا على المقاييس بل أن نتكلم على التضليل الكاذب ، فإنه ما كان كذلك فإنما هو تضليل مخيل ، ومقياس مناقضة » .

السوفسطائية إنما هى : إما قياس يظن به أنه قياس ، وليس بقياس ، أونقيض يظن به أنه نقيض وليس بنقيض. والمغلطات تكون من قبل الغلط فى القياس، أو من قبل الغلط فى النقيض، أو من قبل الأمرين جميعاً . فمن لم يعلم ماهو القياس الصحيح والنقيض الصحيح فليس يمكنه أن يقف على تغليط أمثـال هذه المواضع ، وإن كان التغليط الواقع فيهـا من قبل الألفاظ فقط ، كمـا يقولون . فمثال الغلط الواقع من قبل اللفظ فى النقيض قول القائل : « الساكت يتكلم ، والمتكلم ليس بساكت ، فالساكت ليس بساكت » ، فإن هـذين ليسا بمتناقضين . فإن الساكت بالفعل ليس ساكتاً فيما يستقبل (١) .

ومثال الغلط الواقع من قبل اللفظ فى شكل القياس قول من قال : إن الوزن دائرة، والدائرة شكل يحيط به خط واحد فى داخله نقطة، كل الخطوط

---

٣ – فمن : فتى ل .

= ترجمة بيكارد – كمبردج : It is, too, altogether absurd to discuss Refutation without first discussing Proof: for a refutation is a proof, so that one ought to discuss proof as well before describing false refutation : for a refutation of that kind is merely apparent proof of the contradictory of a thesis.

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٨ : « والأقبح من ذلك أن الرجل قد أعرض عن تعريف القياس مطلقاً ، وأخذ يتكلم فى القياس المشبه ، والتبكيت المشبه . وإنما تعرف القياس الردئ بعد أن تعرف القياس الجيد ، فتعلم حينئذ أن القياس الردئ هو أن تكون له صورة القياس فى ظاهره ، أو يشبه صورة القياس ، ثم يفارق بالمـادة » .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ أ ٧ – ٩ : ἔστι δὲ ὁ μὲν τοῦ σιγῶντα λέγειν ἐν τῇ ἀντιφάσει, οὐκ ἐν συλλογισμῷ

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٦ : « فأما القول إن « الساكت يتكلم » فيوجد فى التناقض ، لا فى القياس» .

ابن سـينا ، السفسطة ، ص ٤٩ : « وأن رداءته إما أن تكون من جهـة كذب وفساد فى المقدمة المـأخوذة من طرفى النقيض من غير مراعاة ، كمن يستعمل أن الساكت متكلم ، والمتكلم ليس بساكت ، فينتج مثلا أن الساكت ليس بساكت »

الخارجة منها إلى المحيط متساوية ، فالوزن شكل بهذه الصفة . فإن المقـــدمتين المأخوذتين فى هذا القياس صادقتان ، لكنهما لا تشتركان فى حد واحـــد ، إلا فى اللفظ فقـــط . فمن لم يعلم أن القياس إنما يكون بأن تشـــترك / المقدمتان فيه بحد واحد فى المعنى ، لا فى اللفظ ، لم يقف على وجه الغلط من قبل اللفظ فى هذا القول[١] .

ومثال ما وقع التغليط فيه من قبل اللفظ فى الوجهين جميعاً ، أعنى فى النقيض وفى القياس ، قول القائل : «الإنسان يعطى الشيء المعطى ، والمعطى ليس له ، فالإنسان يعطى ما ليس له»[٢].

---

٢ – صادقتان : صادقتين ف .

---

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ ا ٩ – ١١ : ὁ δὲ ὅτι ἡ Ὁμήρου ποίησις σχῆμα διὰ τοῦ κύκλου ἐν τῷ συλλογισμῷ

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٤ : وأما التى « بشعر أوميروس الشكل الذى بالدائرة » فى القياس » ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٣٦ : « وأما القول بأن « شعرأوميروس له شكل الدائرة » ، فإن ذلك يكون فى القياس ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٣٨ : « وقولك إن « شعر أوميروس إنما هو شكل بدائرة » فهذا بقول مضل بالمقياس » .

ترجمة بيكارد – كبردج : In the proof that Homer's poem is a figure through its being a cycle it lies in the proof.

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٩ : « وإما أن تكون من جهة فساد فى جهة التأليف ، وإن كانت المقدمات صادقة بحسب اعتبار أنفسها ، مثل قول القائل : إن شعر هوميروس دائرة ، برجع آخره إلى أوله – كأنه يذكر فى آخر كل بيت ما ذكره فى أوله – ثم يقول : وكل دائرة يحيط بها خط كذا ، أو كل دائرة لها شكل ، فإن المقدمة الصغرى صادقة ، والكبرى صادقة ، لكن ليس لتأليفها حد مشترك إلا فى اللفظ ، فلبست من حيث المعنى لها ائتلاف » .

(٢) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ ا ٩ : ὁ δέ, ἃ μὴ ἔχοι τις, δοῦναι, ἐν ἀμφοῖν

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٣٦ : فأما أن « الإنسان يعطى ما ليس له » فيوجد فيهما جميعاً .

فإذا أخذ أن الإنسان يعطى ما ليس له ، وأضاف إلى ذلك : أن ما ليس له يذم على إعطائه ، أنتج من ذلك أن الإنسان يعطى ما يذم على إعطائه . فمن سلم هذا القياس ، فقد غلط من قبل اللفظ فى موضعين :

أحدهما : أنه أخذ « ما ليس له » الصادق على المعطى هو المناقض لما هو الصادق على المعطى .

والثانى : أنه ظن أن « ما ليس له » المأخوذ محمولا فى المقدمة الصغرى هو بعينه « ما ليس له » الموضوع فى المقدمة الكبرى . وليس الأمر كذلك . فإن ما يعطى المرء هو له قبل أن يعطيه ، وليس له بعد ما أعطاه .

فإذن من لا يعرف القياس ولا النقيض لا ينتفع بمعرفة اشتراك الاسم .

فإذن واجب على من رام أن يتعلم هذه الصناعة أو يعلمها أن يعلم ما هو القياس ، وما هـو النقيض . وسواء كان الغلط واقعاً من قبل اللفظ ، كما يرى ذلك أفلاطون ، أو من قبل الأمرين جميعاً ، كما تبين قبل .

قال :

ويلزم من قال إن الخطأ إنما يعرض من قبل الاسم المسموع ، لا من قبل المفهوم . أن يكون المهندس ، إذا غلط فى التعليم . فظن أن المثلث المتساوى

---

٢ – له : سقطت من ل || إعطائه : عطائه ف . || إعطائه : عطائه ف .

١٠ – يتعلم : يعلم ل

= ابن سينا ، السفسطة ، ص ٤٩ – ٥٩ : « أو يكون الفساد من جهتين جميعاً ، كقول القائل : « إن الإنسان يعطى المعطى ، والمعطى ليس له ، فالإنسان يعطى ما ليس له » ؛ ثم يأخذ هذه فيستعملها : « إن الإنسان يعطى ما ليس له ، وكل حرام فليس له ، فالإنسان يعطى الحرام فقط » ؛ فيكون هذا هو القياس الجامع للفسادين ، وذلك لأن الصغرى كاذبة وقد أنتجت من قياس كاذب ، لأن المعطى يقال للشيء عندما يريد أن يعطيه المعطى وهو له ، وإنما يصير لغيره عند القبول ، وذلك بعد فعل المعطي ، فإن الإنسان يعطى ما له ، ليس ما ليس له ... » .

الساقين ليس بمثلث ، أن يكون غلطه من قبل الاسم المشترك المسموع ، لا من قبل المفهوم . وهو بين أن الغلط إنما وقع منـــه بحسب المعنى الذى فى ضميره المفهوم . ولو سلمنا أن المثلث اسم مشترك لأن المعلم ليس فى حقه لفظ مسموع .(١)
وأيضاً إن كان الاسم يدل على كثيرين ، وكان المجيب لايفهم دلالة ذلك الاسم وعلى كم من معنى يدل ، فهو إذا جاوب ، لم يجاوب بحسب أنه فهم معنى، ٥
وإنما سلم لفظاً لايدرى ما يدل عليه . ولا يمكن أيضاً هذا المجيب أن يقسم المعانى التى يدل عليها ذلك اللفظ ، ويستفهم السائل أى معنى من تلك المعانى هو الذى قصده . مثال ذلك : أنه إذا سأل سائل : هل الساكت يتكلم ؟ وكان هذا يصدق على الساكت فيما يستقبل ، ويكذب عليه فى حين سكوته ، فإنه ١٠
إن لم يفهم المجيب هـــذين المعنيين ، فأجاب بأنه يتكلم مطلقاً ، أخطأ ؛ وإن أجاب بأنه لا يتكلم مطلقاً ، أخطأ . فهذا الخطأ ليس هـــو من قبل أن ما فى ضمير المتكلم من ذلك مخالف لمفهوم السامع ، لأن السامع لم يفهم منه شيئاً محصلا . فإذن ليس الألفاظ جنسين :

٥ – فهو : فهذا ف .
١١ – مطلقاً : سقطت من ف .

(١) أرسطو، ١٠، ١٧١ ا ١٣–١٦ : καὶ εἴ τινι δοκεῖ πολλὰ σημαίνειν τὸ τρίγωνον καὶ ἔδωκε μὴ ὡς τοῦτο τὸ σχῆμα ἐφ' οὗ συνεπεράνατο ὅτι δύο ὀρθαί, πότερον πρὸς τὴν διάνοιαν οὗτος διείλεκται τὴν ἐκείνου ἢ οὔ;

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى، ص ٨٣٦ : «وإن استجاد قائل القول، فى المثلث إنه يدل على معان كثيرة، وسلم أنه ليس هو هذا الشكل الذى يتحصل منه أن زواياه مساوية لقائمتين أترى هذا يتكلم بحسب اعتقاد ذاك ، أم لا ؟» .

ابن سينا، السفسطة ، ص ٥٠–٥١ : «وأن مهندساً إن استعمل لفظ المثلث على أنه مشترك، ثم نص لا على الشكل المعلوم ، بل على شىء آخر من الأشكال ، مثل قطع زائد لمخروط ، أو مثل شكل يحيط به ثلاثة خطوط قوسية ، ثم توجه إلى مغالطة مع التنبيه على معنى المثلث ، أيكون غلطه بسبب *اعتقادي* أو *لفظي*» .

جنس يدل بحسب ما فى ضمير السائل وهو الذى يكون الصواب من قبله ، وجنس يدل بحسب مفهوم السامع ، ومنه يكون الغلط دائماً .

ولا أيضاً جميع المغلطات تكون من قبل الألفاظ . فإنه قد تبين أن ها هنا مغلطات من المعانى ، مثل تغليط ما بالعرض ، وغير ذلك من المــواضع التى عددناها .

ولا استعمال القسمة هى التى تحفظ المجيب من الغلط مع السائل فى جميــع المواضع المغلطة على ما كان يذهب إليه أفلاطون فى جميع هــذه الأشياء . لأنه إن سلم إنسان أن للمجيب أن يقسم المعانى التى يدل عليها الاسم المشترك ، ويستفهم السائل عن المعنى الذى أراد من بينها ، حتى لا يغلط فى الاسم المشترك ، فماذا يقول فى الموضع الذى لا يشعر المجيب فيه بأن اللفظ مشترك ، ولا يفهــم له دلالة ؟ فانه إن استفهمه عما يدل عليه اللفظ ، عاد متعلماً ، لا مجيباً . وكذلك إن قسم له السائل تلك المعانى ، عاد معلماً ، لا سائلا . وأيضاً إن جاز له ، أى للمجيب ، أن يستفهم السائل فى مثل هذا الموضع ، أعنى فى الموضع الذى لايفهم فيه دلالة الاسم المشترك حتى يبصره السائل ، فكيف لايجوز له أن يسأله عن وجه الغلط الذى لزمه من قلة شعوره بشروط القياس ، مثــل أن يسأل سائل : هل الآحاد التى فى الثنائية مخالفة للآحاد التى فى الرباعية ؟ فإن قال : هى مخالفة لها ، قال له : فالرباعية تخالف نفسها ، لأنها إنما تركبت من الآحاد التى فى الثنائية . وإن قال : هى غير مخالفة ، قال له : فالرباعيــة موافقة للثنائية ومساوية لها . فإن سبب التغليط فى هذا إنما هو الجهــل بأن

٧ — أفلاطون : + فيه ل .

المقدمتين اللتين يأتلف منهما القياس يجب أن تشترك بحد واحد فى المعـنى ، لا فى اللفظ (١) . وهذا ليس يوقف عليه من / المعرفة بطريق القسمة .

فإن جاز له أن يستفهم عن الاسم المشترك فى الموضع الذى يجهل فيه أنه دال ، فيجوز له أن يستفهم السائل فى الموضع الذى غلط فيه وجاز عليه الغلط من أجل أنه لم يعلم شروط القياس . ولذلك كان السائل يظن به أنه يجب أن يكون غير معلم ، والمجيب يظن به أنه قد يجب أن يكون غير متعلم ، لأن السائل يفحص لأن يعلم ، والمتعلم قد علم . وبالجملة : فإن عقد القول الكاذب العام ثم حله ، ليس للمبرهن ، وإنما هـذا للممتحن : وصناعة الامتحان العامة جزء من صناعة الجدل (٢) . وهذه الصناعة هى من جهة ما صناعة

٩ – هى : سقطت من ل . ما : + هى ل .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧١ ا ٢٥ – ٣٦ : ἆρα ἴσαι αἱ μονάδες ταῖς δυάσιν ἐν τοῖς τέτταρσιν; εἰσὶ δὲ δυάδες αἱ μὲν ὡδὶ ἐνοῦσαι αἱ δὲ ὡδί.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٠ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤١ : « وثنايات هذه ، فوجودها متحدة يكون على هذا الوجه ، وهذه على هذا النحو » ؛ نقـل قديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٣ : « كقولك : ليت شعرى أى الآحاد مساوية للأزواج فى الترابيـع ؟ فن الأزواج ماهو بحال كذا وكذا ، ومنها ما هو بحال غيرها » .

ترجمة بيكارد – كمبردج : Are the units in four equal to the twos? Observe that the twos are contained in four in one sense in this way, in another sense in that.

ابن سينا ، السفسطة ، ٥٣ – ٥٤ : « على أنه قد ينعقد من الألفاظ التى ليست مضاعفة الدلالة كثيرة المعانى مغالطات بحسب تركيبها ، مثل قولهم : هل آحاد الرباعية مساوية لآحاد الثنـائية ؟ ، فإن أخذت متساوية ، قيل : فإذن الجملتان متساويتان ، وإن قيل : إنهـا غير مساوية ، قيل : فالآحاد التى منها تركيب الثنائية مخالفة للآحاد التى منها تركيب الرباعية ، لكن الرباعية مركبة من آحاد الثنائية ، فكيف يكون غيرها ومخالفا لها » .

(٢) أرسطو ، ٨ ، ١٦٩ ب ٢٥ : ἔστι δ' ἡ πειραστικὴ μέρος τῆς διαλεκτικῆς

غير مبصرة ليس للمجيب فيها أن يسئل عمـــا جهل ، ولا للسائل أن يعلم :
فإذن ليست القسمة نافعة فى حل الأقاويل المغالطية إلا عند المعلمين والمتعلمين
فقط . ولو كانت نافعـــة ، لم تكن فى كل موضوع ، لأن مواضع الغلط
كثـــيرة .

قال :

والقياس المغالطى منه مرائى ومشاغبى ، ومنه سوفسطائى :

والمشاغبى : هو القياس الذى يوهم أنه قياس جدلى ، من غير أن يكون
كذلك بالحقيقة ، وهو الذى يتشبه صاحبه بصناعة الجدل ، ويطلب به غاية
صاحب الجدل ، وهى الغلبة .

والقياس السوفسطائى : هـــو الذى يتشبه صاحبه بالمبرهن ، فيوهم أنه
حكيم ، من غير أن يكون كذلك (١) . وهذا القياس أصناف :

٦ – سوفسطائى : سفسطائى ف . ١٠ – السوفسطائى : السفسطائى ف .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨١٤ : « والجزأة هى جزء من الجدلية » ؛
نقل يحيى بن عدى ، المرجع نفسه ، ص ٨١٢ : « والممتحنة هى جزء صناعة الجدل » .

أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ٤ – ٦ : ἡ γὰρ πειραστική ἐστι διαλεκτική τις καὶ
θεωρεῖ οὐ τὸν εἰδότα ἀλλὰ τὸν ἀγνοοῦντα καὶ προσποιούμενον.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٠ : « والتجربة هى جدلية ما ، ومن قبل
هذا يفكر فى هؤلاء ، وذلك أنها ليس تبصر الذى يعلم ، لكن الذى لايعلم ويظن » ؛ نقل عيسى
ابن زرعة ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٢ : « وذلك أن الامتحان جزء من صناعة الجدل ، ولهـــذه
العلة يكون نظرها فى هذه المعانى ، وذلك أن نظرها ليس هو مع العالم ، بل مع الذى لايعلم ويظن
ذلك به » .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ٦ – ١٢ : ὁ μὲν οὖν κατὰ τὸ πρᾶγμα θεωρῶν
τὰ κοινὰ διαλεκτικός, ὁ δὲ τοῦτο φαινομένως ποιῶν σοφιστικός. καὶ
συλλογισμὸς ἐριστικὸς καὶ σοφιστικός ἐστιν εἷς μὲν ὁ φαινόμενος
συλλογιστικὸς περὶ ὧν ἡ διαλεκτικὴ πειραστική ἐστι, κἂν ἀληθὲς τὸ
συμπέρασμα ᾖ· τοῦ γὰρ διὰ τί ἀπατητικός ἐστι· καὶ ὅσοι μὴ ὄντες κατὰ
τὴν ἑκάστου μέθοδον παραλογισμοὶ δοκοῦσιν εἶναι κατὰ τὴν τέχνην. =

منه مايكون من الأمور الكاذبة الخاصة بجنس جنس ، وهو الذى حله لصاحب تلك الصناعة ، مثل مافعل رجل من قدماء المهندسين يقال له بقراط : فإنه لما عمل مربعاً مساوياً للشكل الهلالى ، ظن أنه قد وجد مربعاً مساوياً للدائرة ، بأن ظن أن الدائرة تنقسم إلى أشكال هلالية حتى تفنيها[(٢)] :

٢ – يقال له : يسمى ف .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٢ : « فأما الذى ينظر فى الأمر من قبل الأشياء العامية فهو جدلى ، والذى يظهر أنه قد فعل مثل هذا الفعل هو سوفسطائى – وأما القياس المرائى والسوفسطائى فهما واحد يظن أنه قياسى – ومن أجلهما تكون الجدلية هى الممتحنة . فإن كانت النتيجة صادقة والقياس الذى يكون على « لم الشيء » هو الطالب و <ثانياً> جميع التضليلات هى التى ليست بحسب المحصول لا واحدة من الصنائع ، ويظن أنها بحسب الصناعة » ؛ نقل يحيى بن عدى ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٠–٨٤١ : «فأما ذاك الذى يبصر بالأمر هؤلاء العاميات فجدلى ، وأما الذى يفعل هذا مخيلا فسوفسطائى – والقياس المرائى والسوفسطائى هو : أما واحد فالذى يرى قياساً من قبله الجدلية هى ممتحنة ، فأن كانت النتيجة صادقة : وذلك أنه مطالب من قبل ماذا . و < ثانياً > جميع التضليلات اللواتى لسن بحسب صناعات كل واحد ، ويظن أنهن موجودات بحسب الصناعات » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٥٦ : « والمشاغبى والسوفسطائى متشبه به بالبرهان والجدل ، وإنما يخالفهما بأن قياسه مظنون . وبالجملة فإن قياسات الغلط ثلاثة : قياس غلط مع طلب الحق ، وإنما وقع سهواً . . والقياس المشاغبى الذى الغرض فيه الغلبة بغير الواجب . والقياس السوفسطائى الذى الغرض فيه إظهار الحكمة وفضل البيان . والمرائى والسوفسطائى يستعملان المشبهات بالمقدمات العامية ، والخاصية التى تجرى حدودها مجرى ما ليس خارجاً عن الصناعة » .

(٢) أرسطو ، ١١ ، ١٧٢ ا ٢ – ٣ : οἷον ὁ τετραγωνισμὸς ὁ μὲν διὰ τῶν μηνίσκων οὐκ ἐριστικός

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٨ : « مثال ذلك تربيع الدائرة الكائن بالأشكال الهلالية غير مرائى » .

أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ١٢ – ١٦ : τὰ γὰρ ψευδογραφήματα οὐκ ἐριστικά (κατὰ γὰρ τὰ ὑπὸ τὴν τέχνην οἱ παραλογισμοί), οὐδέ γ' εἴ τί ἐστι ψευδογράφημα περὶ ἀληθές, οἷον τὸ Ἱπποκράτους [ἢ ὁ τετραγωνισμὸς ὁ διὰ τῶν μηνίσκων]

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٢ : « وذلك أن هذه الرسوم الكاذبة ليست غير مرائية (إلا أن سوء القياس إنما يكون من الأمور المرتبة تحت الصناعة) ، فإن الرسم الكاذب ليس يؤدى إلى الحق ، ومثال ذلك تربيع الدائرة لا الذى عمله بقراط بالأشكال الهلالية » . =

فهذا الغلط هو خاص بصناعة الهندسة ، وحله على المهندس .

ومنه ما يكون من الأمور الكاذبة التى هى أعم من ذلك الجنس ، مثل من زعم من المهندسين أنه إذا عمل مربعاً ثم قسم القوس التى تحيط بكل واحد من أضلاع المربع بنصفين ، وأخرج منها خطين إلى طرفى الضلع ، ثم قسم القوس المحيطة بذينك الخطين بنصفين ، وأخرج ، وفعل ذلك دائماً ، فإنه ينتهى بذلك الفعل إلى أن تنطبق أضلاع الشكل المستقيم الخطوط الذى داخل الدائرة على محيـــط الدائرة ، فيوجد شكل مستقيم الخطوط مساوياً للدائرة . فإن هذا جحد المبادئ

ترجمة بيكارد – كمبردج : For false diagrams of geometrical figures are not contentious (for the resulting fallacies conform to the subject of the art) — any more than is any false diagram that may be offered in proof of a truth — e. g. Hippocrates' figure or the squaring of the circle by means of the lunules.

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٥٨ : « ومنه ما يكون مناسباً ، ويكون الغلط واقعاً بعـــد حفظ أصول الصناعة ومبادئها ، وأن ما وقع ليس لمخالفتها ، بل لسوء استعمالها والبناء عليها ، مثل تربيع رجل يقال له أبقراط ، فإنه فصل شكلا هلاكيا – وهو قطع من قطوع الدائرة يساوى مثلثاً – وقد ساوى مربعاً ، ثم ظن أنه إذا قسم الدائرة بهلاليات يؤدى آخر الأمر إلى أن يحصل لجملتها مساحة مساوية لمساحة مثلثات هى مساوية لمربع ، وخفى عليه أن الدائرة لاتنقسم على تلك الهلاليات » .

عن بقراط من جزيرة خيوس ، وهو من أعظم الرياضيين فى القرن الخامس قبل الميـــلاد ، انظر : سارتون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية ، ج ٢ ، ص ١٠٦ وما بعدها ، ولا سيما شكل ٦٣ ، ص ١٠٨ .

وقد حـــدث سهو فى الترجمة العربية لهذا الكتاب الثمين ، إذ ورد فى ص ١٠٩ أن « نصف الدائرة الكبرى يساوى نصف الدائرة الصغرى » . ومن البديهى أنه لو كان الأمر كذلك ، لكانت الدائرة الكبرى تساوى الدائرة الصغرى ولتساوى قطراهما ، فيتساوى الوتر وضلع فى مثلث قائم الزاوية ومتساوى الساقين . وهذا محال ، والصواب أن يقال : « إن نصف نصف الدائرة الكبرى يساوى نصف الدائرة الصغرى » . قارن الأصل الإنجليزى : George Sarton, A History of Science through the Golden Age of Greece, London 1953, p. 277: "Hence, half of the larger semicircle is equal to the smaller one.

التى يستعمل المهندس وهو أن القسمة تمر فى الخطوط إلى غير نهاية ، وأنه ليس ينطبق خط مستقيم على مستدير (١) .

فهذا القياس هو سوفسطائى من جهة تشبهه بالمبرهن ، وهومشاغبى من جهة أن مقدماته الكاذبة عامة . ولذلك كان لصناعة الجدل حل أمثال هــذه المقاييس . فعلى هذا يكون القياس المشاغبى هو القياس الكاذب الذى تكون نسبته إلى صناعة الجدل نسبة القياس الذى يضع رسوماً وأشكالا كاذبة إلى صناعة الهندسة . لكن الفرق بينهما أنه ليس لصناعة الجدل موضوع محدود ، لا عام على ما عليه الفلسفة الأولى ، ولا خاص على ما عليه الصنائع البرهانية الجزئية . وقد يظن أنه قد يكون نوع من القياس صادق ، إلا أنه إذا استعمل فى الصنائع البرهانية على أنه خاص بذلك الجنس ، نسب إلى صناعة السفسطة .

٣ – سوفسطائى : سفسطائى ف .
٦ – نسبة : كنسبة ل .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧٢ أ ٧ – ٨ : ἢ ὡς Ἀντιφῶν ἐτετραγώνιζεν = ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٨ : « وذلك أن تربيع الدائرة على مذهب أنطيفون » ؛ نقل يحيى بن عدى ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٦ : « كما ربع أنطيفون » ؛ النقــل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٤٩ : « كالتربيع الذى جعل أنطيفون » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٥٧ – ٥٨ : « ثم بعد ذلك نعلم أيضاً التضليل : منــه ما يكون خارجاً مقابلا للجــدلى ، وهــو التضليل المشاغبى ، كما فعل رجل يقال له أنطيفون فى تربيعه الدائرة ، فإنه قال : « لا نزال نداخل المربعات بعضها فى بعض إلى أن نستوى بنقط زوايا ، أو بأجزاء من أضلاعها مساحة المحيط ، فنكون عندئذ قد مسحنا الدائرة » ، فخالف الموضوعات لصناعة الهندسة والمبادئ الأولى لها ، وخرج عنها ، إذ وضع الخط مؤلفا من النقط ، أو ظن أن أجزاء المستقيمات تنطبق على المستديرة » .

عن انطيفون هذا ، انظــر : جورج سارتون ، تاريخ العلم ، الترجمة العربية ، جـ ٢ ، ص ١٢٠–١٢١ . نشأ أنتيفون Antiphon فى أثينا ، وتلألأ نجمه فى العصر نفسه الذى اشتهر فيه سقراط . وأنتيفون جدير بالاهتمام ، فقد اقترح إنشاء مضلع بسيط منتظم داخل الدائرة المعطاة ، وإنشاء مثلثات متساوية الساقين على كل ضلع ، بحيث يكون رأس المثلث على محيط الدائرة ، وهكذا حتى تستنفد مساحة الدائرة .
=

وذلك أن البراهين ليس من شرطها أن تكون مقدماتها صادقة فقط ، بل وأن تكون مناسبة ، وهى الخاصة بذلك الجنس : وذلك مثـل ما ربع به بروسن الدائرة . فإنه لمـا عمل شكلا مستقيم الخطوط أعظم من كل شكل مسـتقيم الخطوط واقـع فى الدائرة ، وأصغر من كل شكل مستقيم الخطوط محيط بالدائرة ، قال إن هذا الشكل هو مساو للدائرة ، لأن الدائرة هى أصغر من كل شكل مستقيم الخطوط يحيط بها ، وأعظم من كل شكل مستقيم الخطوط تحيط به . وإذا كان شيئان كلاهما أصغر من شىء واحد بعينه ، وأكبر من شىء واحـد بعينه ، فهما متساويان . فإن هـذا يوهم أنه برهانى ، وليس ببرهانى . فهو مرائى (١) :

= وقد استبعده أرسطو ، لأنه مهما تكررت عدد المرات التى يتضاعف فيها عدد أضلاع مضلع ، فإن مساحة الدائرة لاتستنفد تماماً .

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧١ب ١٦-١٨ : ἀλλ' ὡς Βρύσων ἐτετραγώνιζε τὸν κύκλον, εἰ καὶ τετραγωνίζεται ὁ κύκλος, ἀλλ' ὅτι οὐ κατὰ τὸ πρᾶγμα, διὰ τοῦτο σοφιστικός.
= ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٢ : « بل كمـا ربع بروسن الدائرة بالمربعات ، إن كانت الدائرة مما يربع ، إلا أنه ليس بحسب الصناعة ، ولهذه العلة يكون قياسه سـوفسطائياً » .

أرسطو ، ١١ ، ١٧٢أ ٣-٤ : ὁ δὲ Βρύσωνος ἐριστικός
= ث . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٨ : « والمرائى هو الذى عمله بروسن » .
ابن سينا ، السفسطة ، ص ٥٧ : « ... عاد مغالطياً ، مثل قياس بروسن فى تربيع الدائرة ، وقد حكيناه فى كتاب البرهان » .

ابن سينا ، البرهان ، تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفى ، المطبعة الأميرية ، بالقـاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١٧٤ - ١٧٧ .

عن بروسن ، انظر : جورج سارتون ، الترجمة العربية ، ج ٢ ، ص ١٢١ - ١٢٣ . ويجب التمييز بينه وبين بروسن آخر من الفيثاغوريين المحدثين ، عاش فى الإسكندرية ، أو رومة فى القرن الأول أو الثانى بعد المسيح ، وكتب فى الاقتصاد .

وقد نقل عنه مسكويه فى كتاب : تهذيب الأخلاق ، طبعة بيروت، ١٩٦١ ، ٥٨ : فصل فى تأديب الأحداث والصبيان خاصة نقلت أكثره من كتاب بروسن .

فإذن لايحيط علماً بأنواع القياسات المغلطة إلا من وقف على القياس الجدلى الصحيح والقياس البرهانى الصحيح ، وهو الذى مقدماته ، مع أنهـــا صادقة ، مناسبة . والصناعة البرهانية لمـــا كانت تقتصر على إثبات أحد النقيضين ، وهو الصادق ، وإبطال النقيض الآخر الذى هو الكاذب . لم يضع مقدماتها من جهة السؤال . لأن المجيب قـــد يسلم ما ليس هو صادقاً . وأما صناعة الجدل فلما كانت معدة معرضة لأن تثبت كل واحد من / النقيضين وتبطله كانت مقدماتها مأخوذة بالسؤال ، ولم يكن قصدها تبيين شىء من الأشياء إلا إذا استعملت فى تبيين المبادئ الأول مع من يجحدها، على ما تبين فى كتاب الجدل .

والصناعة الامتحانية الجدلية تستعمل من أجناس المقاييس السوفسطائية الجنس الذى يكون من المقدمات العامة الكاذبة التى ليست بخاصة بجنس من الأجناس ، إذ كانت ليس لها موضوع خاص ، لأنها جزء من صناعة الجدل . وليس صناعة الامتحان الجدلية ، ولا بالجملة صناعة الجدل عند من يتعاطاها ، كصناعة الهندســة ، وغيرها من الصنائع البرهانيــة . فإن صناعة الامتحان الجدلية ، والجدل نفسه ، لمـــا كان ليس لهـــا موضوع خاص ، وكانت المقدمات المشهورة مشتركة المعرفة للجميع أمكن أن يشارك العوام ومن لاعلم له بصناعة الجدل والامتحان من عنده علم بهـــذه الصناعة ، بخلاف الأمر فى صناعة الهندسة ، أعنى أنه ليس يوجد أحد يشارك المهندس فى صناعته . لكنهم وإن شاركوا أهل هذه الصناعة ، فمشاركتهم هى مشاركة يسيرة . ولمـــا كانت صناعة الامتحان الجدلى تستعمل التبكيت العام المغالطى من جهة أنهـــا

٧ — تبيين : تبين ل . ٨ — تبيين : تبين ف . || يجحدها : جحدها ف .
١٠ — تستعمل : فتستعمل ل . || السوفسطائية : السفسطائية ف .
٢٠ — أنها : أنه ل .

ليس لها موضوع محدود ، وكانت هذه الصناعة ، أعنى السوفسطائية ، بهـــذه الحال ، لأنه ليس لها جنس مخصوص ، فبين أن معرفة المباكتات المغلطة تشترك فيها صناعة الامتحان الجدلى ، وصناعة المشاغبية . ويتبين من هذا أنه ليس السوفسطائى الذى من أهل هذه الصناعة هو الذى يبكت ويغلط المغالطة الخاصة بجنس جنس من أجناس العلوم البرهانية كما تقدم . وأيضاً فإن صناعة الجدل قد يجب عليها أن تعرف أصناف المباكتات المغلطة العامة ليتحفظ منها ، كما يجب على صاحب صناعة صناعة من الصنائع الخاصة أن يعرف أصنـــاف المغالطات التى فى تلك الصناعة . ولهذا كله وجب أن تشترك هاتان الصناعتان، أعنى الجدل والسفسطة (١) .

فأما من كم وجه وموضع تكون المباكتات السوفسطائية فقد تبين ذلك (٢) . لكن لمـــا كان قصد هذه الصناعة ليس التبكيت المغالطى ، بل وسائر تلك الأغراض التى قيلت ، وكان أحد تلك الأغراض الذى هو ثان للغرض الذى

---

٣ — يتبين : تبين ل .   ٤ — السوفسطائى : السفسطائى ف .

٦ — ليتحفظ : يتحفظ ل .   ٨ — لهذا : هذا ل . || وجب : أوجب ل .

١٠ — السوفسطائية : السفسطائية ف .

---

(١) أرسطو ، ١١ ، ١٧١ ب ١٨ — ١٧٢ ب ١٨ = ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٤٣ ، ٨٤٦ — ٨٤٨ ، ٨٥١—٨٥٣ ، ٨٥٧ .

ابن سينا ، السفسطة ، ٥٨ — ٦١ .

(٢) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ٩ : καὶ περὶ μὲν τῶν ἐλέγχων εἴρηται τῶν φαινομένων. = ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٥٨ : « فهذا مبلغ ما نقوله فى التبكيتات المظنـــونة » .

هو التبكيت هو سوق المخاطب إلى الكذب الشنيع ، أو سوقه إلى الشك والحيرة ، فقد ينبغى أن ننظر فى الأشياء التى بها تفعل هذه الصناعة هذا الفعل .

وأول المواضع التى يقتدر بها السائل على سوق الكلام إلى التشنيع ، هو ألا يجعل سؤاله للمخاطب على وضع محدود ويروم إبطاله بأن ينتج عن وضعه شنيعاً ، كما يفعل السائل والمجيب فى الجدل ، بل يجعل سؤاله لا على وضع محدود ، بل كيف ما اتفق ، وعلى غير وضع يتضمن المجيب نصرته . فإنه إذا كان الأمر بهذه الصفة ، أمكن السائل أن يشنع فى وجود المقدمات التى يلزم عن وضعها شنيع ما ، لأن المقدمات التى تفعل هذا ، لا بالإضافة إلى وضع محدود ، أغزر وأكثر من التى تفعلها بالإضافة إلى وضع محدود . وذلك أمر بين بنفسه ، لأنه إذا رام أن ينتج الشنيع بحسب وضع محدود ضاق عليه وجود المقدمات التى تسوق إلى القول الشنيع بحسب ذلك الوضع ، ولم يمكنه النقلة إلى مقدمات أخر ، إذا لم يسلم الخصم تلك المقدمات التى بينها وبين الوضع مناسبة . ولذلك إذا سئل السائل المجيب عن أمثال هذه المقدمات كيف ما اتفق ، أعنى التى تلزم عنها الشنعة ، فتسلمها المجيب ، أنتج عليه من حينه الشنيع ؛ وإن امتنع من تسليمها — مثل أن يسئاه موجبة ، فيسلم سالبة ؛ أو يسئاه السالبة ، فيسلم الموجبة — فإنه يمكن أن ينتقل معه فى السؤال إلى أن يعثر على ما يسوقه إلى التشنيع مما يسلمه . لكن المجيب فى هذه الحال هو أوضح عذراً ، لأن له أن يقول إن هذا الشنيع لم يلزم مما سألت عنه أنت ، وإنما هو شىء وقع فى أثناء القول ، ولكن لا ينفك بهذا من أنه قد سلم شنيعاً ، أو ما يلزم عنه شنيع . لأن

١ — هو (سوق) : سقطت من ف . || الشنيع : سقطت من ل .
٢ — الفعل : + المخاطب ف
٦ — وعلى : على ف . || وضع : موضع ل .
١٤ — فتسلمها : فيسلمها ل . ١٥ — تسليمها : تسلمها ف .
١٧ — التشنيع : الشنيع ل . || المجيب : الموجب ف .

الموضع الذى من شأنه أن يسوق إلى الشنيع هو ألا يكون السؤال أو الجواب على وضع محدود . فمتى لم يشعر المجيب بتغليط هذا الموضع ، ولم يتحفظ منه ، تم عليه السوق إلى الشنيع ، وإن تعسر فى موافقة السائل فى كثير ممـــا يسئله . وقد تسهل موافقة المجيب للسائل إذا استعسر عليه / بأن يخرج سؤاله مخرج سؤال المتعلم للمعلم ، وهو مع هـــذا يضمر الغلبة ، كما قيـــل فى كتاب الجدل . لكن إنما يكون هذا نافعاً فى بعض المواضع ، دون بعض، على ما قيل هنالك . فإذن ملاك الأمر فى تبصير الكاذب الشنيع الذى يلحق من هذا الموضع والتحفظ منه إنما هو الشعور به ، أعنى بهذا الموضع [(١)] .

٣ – تم : ثم ف .   ٤ – عليه : عنه ل .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ١٠ وما بعده : περὶ δὲ τοῦ ψευδόμενόν τι δεῖξαι καὶ τὸν λόγον εἰς ἄδοξον ἀγαγεῖν (τοῦτο γὰρ ἦν δεύτερον τῆς σοφιστικῆς προαιρέσεως) πρῶτον μὲν οὖν ἐκ τοῦ πυνθάνεσθαί πως καὶ διὰ τῆς ἐρωτήσεως συμβαίνει μάλιστα. τὸ γὰρ πρὸς μηδὲν ὁρίσαντα κείμενον ἐρωτᾶν θηρευτικόν ἐστι τούτων· εἰκῇ γὰρ λέγοντες ἁμαρτάνουσι μᾶλλον·.... τό τε ἐρωτᾶν πολλά, κἂν ὡρισμένον ᾖ πρὸς ὃ διαλέγεται... δύνανται δὲ νῦν ἧττον κακουργεῖν διὰ τούτων ἢ πρότερον·.. στοιχεῖον δὲ τοῦ τυχεῖν ἢ ψεύδους τινὸς ἢ ἀδόξου τοῦ μηδεμίαν εὐθὺς ἐρωτᾶν θέσιν, ...

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٥٨ – ٨٥٩ : « وأما فى المعنى الثانى الذى يقصد المغلطون فعله ، وهو أن يبينوا كذب القول ويرفعونه إلى ما يخالف الرأى المشهور ، فإنه يكون : أما أولا فمن المسئلة عن الشىء كيفما اتفق ، وعن السؤال يعرض هـــذا على أكثر الأمر ، وذلك أن تصيد هذه الأشياء يكون إذا لم نقصد بسؤالنا موضوعاً محدوداً . فإذا أجابوا جواباً باطلا يخطئون على الأكثر؛ وذلك أنهم إنما يقولون قولا باطلا، إذا كان السؤال عن أشياء كثيرة .. لأن الأصول التى عنها يعرض ، إما الكذب أو شىء غير مشهور هى ألا نسأل من أول الأمر عن واحد مما يوضع ، بل نسأل إذا أردنا أن نرفع ، كما يسأل المتعلم » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٢ : « فكان الذى يلى القسم المذكور ، وهو التشنيع برد القول إلى كاذب وإلى شنع ، وينبغى أن نتكلم فى أسبابه ، فنقول : إنهم إنما يتمكنون من انتاج ذلك بأن يكون ما سألوه وتسلموه غير محصل ولا محدود ، وأن يجمعوا مسائل فى مسألة واحـــدة بالفعل ... فإذا عاد المجيب كالمتعلم المستفهم ، وواقف واستفصل لم يمكنهم الإمعان فى المغالطـــة ، ويجب أن نفعل هذا فى أول الأمر ، وحين نضع ونسلم ، لا حين نقرب من الخلف » .

وموضع ثان : وهو أن يعمد إلى الأمور الشنيعة التى فى جنس جنس من أجناس العلوم فيحصيها وتكون عنده عتيدة . فإذا خاطب بعض من هو من أهل تلك الصناعة ، ألزمه تلك الأمور الشنيعة التى فى صناعته : وكذلك أيضاً يجب عليه أن يحصى ماهو شنيع عند أمة أمة ، أو عند الأكثر ، فيجد السبيل بذلك إلى الشنيع على الخصم . وأصل هذا كله أن يتعمد الشنيع الذى يخص تلك الأمة الذى المخاطب منها ، أو أهل تلك الصناعة الذى المخاطب منها (١) .

والنقض الملائم لهذه المواضع الذى يبصر الكذب الذى فيها أولاً هو أن يعرف المجيب الخصم أن ما ألزمه من الشنيع أنه ليس يلزم مما سلمه : وإنما يمكن أن يفعل ذلك إذا أخذ السائل ما ليس بعلة للنتيجة على أنه علة . وأما متى لم يكن أخذ علة ما ليس بعلة ، فليس يمكنه مناقضته (٢) .

٧ – هو : وهو ل .

(١) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ٢٩ – ٣٢ : πάλιν πρὸς τὸ παράδοξα λέγειν σκοπεῖν ἐκ τίνος γένους ὁ διαλεγόμενος, εἶτ' ἐπερωτᾶν ὃ τοῖς πολλοῖς οὗτοι λέγουσι παράδοξον· ἔστι γὰρ ἑκάστοις τι τοιοῦτον. στοιχεῖον δὲ τούτων τὸ τὰς ἑκάστων εἰληφέναι θέσεις ἐν ταῖς προτάσεσιν.
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٥٩ ، ٨٦٣ : « وليجل أيضاً المتكلم فكره فى الأشياء التى ليست مشهورة ومن أى جنس هى ، ويسأل بعد ذلك عما لايحمد القول به كثير من الناس . وذلك أن عنــد كل واحد شىء مثل هذا . فأصل هذه الأشياء أن يأخذ أوضاع كل واحد منهم فى المقدمات » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٢ : « ومن حرص منهم على هذه الصناعة فيجب أن يراعى مذهب كل من يريد أن يغالطه ، وحينئذ ينظر إلى الأشياء التى يقولها أصحاب ذلك الرأى والمذهب ممــا هو مخالف للمشهور ، مكروه عند الجمهور . فإنه لايخلو رأى من الآراء من مثل ذلك ، فيبكته على رءوس الملأ ... » .

(٢) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٢ ب ٢٣–٣٥ : λύσις δὲ καὶ τούτων ἡ προσήκουσα φέρεται τὸ ἐμφανίζειν ὅτι οὐ διὰ τὸν λόγον συμβαίνει τὸ ἄδοξον· ἀεὶ δὲ τοῦτο καὶ βούλεται ὁ ἀγωνιζόμενος.
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٢ : « وأحسن ما أتى به فى حل هــذه هو أن يبين أن لزوم خلاف المشهور لم يعرض عن القول ، وهذا المعنى هو الذى يطلبــه المجاهد فى كل وقت » .

لكن للمجيب بعـــد ذلك أن يتأمل ذلك الشنيع هل هو مما هو شنيع عند القول به، أو مما هو شنيع عند الطبع : فإن كثيراً ما تقابل المحمودات فى القول مع المحمودات بالطبع : لأن الجمهور يقولون كثيراً أحسن ما يكون من القول الذى ينحو نحو الجميل، وأعمالهم مصروفة إلى الأمور النافعة التى ليست بجميلة، مثل ما يقولون كثيراً : إن الموت مع صلاح الحال أفضل من الحياة مع الشر؛ وإنه أن يكون المـــرء مع العدل محتاجاً آثر من أن يكون غنياً بالجور ، وهم مع هذا يؤثرون الحياة مع الشر ، والغنى مع الجور.

فيجب علينا متى ألزمنا الشنيع الذى بحسب القول أن نقابله بأنه محمـــود عنـــد الطبع ؛ وإن ألزمنا الشنيع بحسب الطبع قابلنا ذلك بأنه محمود بحسب الاعتقاد والقول (١) .

وقد يوجد هاهنا موضع واسع كثير المنفعة فى مقاومة هذا الجنس من القول : وهو أن المحمودات عند الشريعة كثيراً ما تضادها المحمودات عنـــد الطبيعة . فينبغى للذى يشنع عليه بمقابل المحمود فى الشريعة أن يقابل ذلك بأنه

٢ – ٣ – فإن كثيراً . . . بالطبع : سقطت من ف

= ابن سينا، السفسطة ، ص ٦٤ : « وأحسن من هذا وأقطعه للشغب أن يبين أن الخلف لم يلزم مما سلم ، وهو الذى من عادة الجدلى الصرف أن يشتغل به . إلا أن هذا ليس من هذا الباب ، بل من باب وضع ما ليس بعلة علة ، ومن باب سوء التبكيت » .

(١) أرسطو، ١٢، ١٧٢ب ٣٦–١٧٣ا ٦ : ἔτι δ' ἐκ τῶν βουλήσεων καὶ τῶν φανερῶν δοξῶν. οὐ γὰρ ταὐτὰ βούλονταί τε καὶ φασίν, ἀλλὰ λέγουσι μὲν τοὺς εὐσχημονεστάτους τῶν λόγων, βούλονται δὲ τὰ φαινόμενα λυσιτελεῖν· οἷον τεθνάναι καλῶς μᾶλλον ἢ πλουτεῖν αἰσχρῶς, βούλονται δὲ τἀναντία. τὸν μὲν οὖν λέγοντα κατὰ τὰς βουλήσεις εἰς τὰς φανερὰς δόξας ἀκτέον, τὸν δὲ κατὰ ταύτας εἰς τὰς ἀποκεκρυμμένας· ἀμφοτέρως γὰρ ἀναγκαῖον παράδοξα λέγειν· ἢ γὰρ πρὸς τὰς φανερὰς ἢ πρὸς τὰς ἀφανεῖς δόξας ἐροῦσιν ἐναντία,

محمود عند الطبيعة . ومن شنع عليه بالمقابل المحمود عند الطبيعة أن يقابل ذلك
بأنه محمود عند الشريعة . فإنه كثيراً ما تتضاد المحمودات بالطبع مع المحمودات
بالشرع ، فتنقض كل واحدة منهما من حمد صاحبتها . لكن المحمودات بالطبع
هى محمودات من قبل صدقها ، والتى بالشرع هى محمودات من قبل أنهما
المعمول بها عند الأكثر ، أى المشهور . (١)

٣ – فتنقض : فنقض ل . ‏ ‏ ‏ اا واحدة : واحد ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٣–٨٦٤ : « وذلك ، من بعد ، الاعتقادات والآراء الظاهرة . وذلك أن ما يعتقدون وما يقولون ليس هو شيئاً واحد بعينه ، بل يقولون من الأقاويل دائماً ما كان شكله أحسن ، ويعتقدون أن المظنونة هى الى تنفع – مثال ذلك : هل الواجب إيثارنا أن نموت على جهة محمودة ، أو أن نحيا على جهة مذمومة ؟ وهل أن يفتقر على جهة العدالة آثر ، أو أن يستغنى على جهة قبيحة ؟ وهم يطلبون هذه المتضادات ، فمن كان كلامه بحسب الاعتقادات جرينا به إلى الآراء المشهورة ، ومن تكلم بحسب هذه ، قدناه إلى الأمور الخفية ، لأن اضطرارهم إلى القول بخلاف الآراء المشهورة يكون على جهتين : وذلك أنهم يقولون : المتضادات إما نحو الآراء الظاهرة ، أو نحو الآراء التى ليست ظاهرة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، وهو أفصح وأبلغ وأصح وادق .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٤ : « وكثيراً ما تكون المشهورات قولا غير المشهورات عقداً فى الناس ، والمشهورات بالسنن غير المشهورات بالطبع ، والمشهورات بحسب السنن العامة الغير المكتوبة غير المشهورات بحسب السنن الخاصة ، والمشهور عند الحكماء غير المشهور عند الجمهور . مثال الأول : أن المشهور المحمود لفظاً هو ما هو أحسن قولا ، والمحمود عقداً هو ماهو أوفق . مثال ذلك : أن المحمود قولا هو أن الأولى أن نموت محمودين ، وربما كان المحمود عقداً هو : أن الحياة فى الذم خير من الموت ، والمشهور قولا هو : أن العدالة مع الفقر آثر ، وربما كان المشهور عقداً ضده » .

(٢) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٣ أ ٧ – ١٦ : πλεῖστος δὲ τόπος ἐστὶ τοῦ ποιεῖν παράδοξα λέγειν, ὥσπερ καὶ ὁ Καλλικλῆς ἐν τῷ Γοργίᾳ γέγραπται λέγων, καὶ οἱ ἀρχαῖοι δὲ πάντες ᾤοντο συμβαίνειν, παρὰ τὸ κατὰ φύσιν καὶ κατὰ τὸν νόμον· ἐναντία γὰρ εἶναι φύσιν καὶ νόμον, καὶ τὴν δικαιοσύνην κατὰ νόμον μὲν εἶναι καλόν, κατὰ φύσιν δ' οὐ καλόν. δεῖ οὖν πρὸς μὲν τὸν εἰπόντα κατὰ φύσιν κατὰ νόμον ἀπαντᾶν, πρὸς δὲ τὸν κατὰ νόμον ἐπὶ τὴν φύσιν ἄγειν· ἀμφοτέρως γὰρ συμβαίνει λέγειν παράδοξα. ἦν δὲ τὸ μὲν κατὰ φύσιν αὐτοῖς τὸ ἀληθές, τὸ δὲ κατὰ νόμον τὸ τοῖς πολλοῖς δοκοῦν, =

فقد تبين أنه كما أن لهؤلاء أن يناقضوا الأمور الشنيعة التى ينتجها عليهم التقابل من هذه المواضع ، كذلك للسائلين أن يضطروا المجيب من المواضع التى ذكرنا ، إما إلى التبكيت، وإما إلى الإقرار بالشنيع[1] .

وقد يكون من مفردات المسائل ما يتفق فيها أن يلزم السائل المجيب الشنيع بأى المتناقضين أجاب . والمواضع التى تفعل هذا هى التى تسوق المخاطب إلى الشك والحيرة ، وهو الغرض الثالث من أغراض السوفسطائيين ، مثل قول القائل : أىّ ينبغى أن نطيع أكثر : الحكماء أم الآباء ؟ فإن قيل « الآباء » ، قيل فمخالفة ما تقتضيه الحكمة واجبة . وإن قيل « الحكماء » ، قيـــل فعصيان الوالدين إذن واجب . وكذلك هل ينبغى أن نؤثر ما هو عدل أم ماهو نافع . ومثل هل أن تظلم آثر من أن تظلم، أم الأمر بالعكس . وبالجملة : فإن هذا النحو من الحيرة يلحق جميع الأشياء التى تتضاد فيها آراء الحكماء مع آراء الجمهور

١٠ — ومثل : مثل ل . ١١ — النحو : النوع ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى، ص ٨٦٤ : « والموضع الذى يجعلنا نقـــول ما يخالف الآراء المشهورة واسع ، بحسب ما يثبت أيضاً عن قبلقليس فى « جورغيا <س> » إذ قال : وقد ظن القدماء بجميع الأشياء العرضيـــة أنها دون التى بالطبيعة ، حتى التى بحسب السنة . وذلك أن الطبيعة والسنة ضـــدان . فإن العدالة : أما بحسب السنة فهى خير ، وأما بحسب الطبيعة فليست خيرا. فيجب إذن أن يدل قول من يقول بحسب الطبيعة بالتى بحسب السنة، وأما قول من يتكلم بحسب السنة، فبأن يصير به إلى التى بحسب الطبيعـــة . وذلك أن القول بخلاف الرأى المشهور يكون على الجهتين جميعاً؛ وعندهم أن ما بحسب الطبيعة صحيح ، وأن ما بحسب السنة مما يظنه الكثيرون » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٤ — ٦٥ .

(٣) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٣ ا ١٦ — ١٨ : ὥστε δῆλον ὅτι κἀκεῖνοι, καθάπερ καὶ οἱ νῦν, ἢ ἐλέγξαι ἢ παράδοξα λέγειν τὸν ἀποκρινόμενον ἐπεχείρουν ποιεῖν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى، ص ٨٦٤ : « فمعلوم إذن أن أولئك ، مثـــل الموجودين الآن ، جميعاً يرومون إما تبكيت المجيب، أو أن يقول ما يخالف الرأى المشهور » .

والأكثر . مثال ذلك : أن الحكماء يرون أن الملوك السعداء هم العـــدول ، والجمهور يرون أن السعداء هم المظفرون. وقد يمكن أن يقال إن التضاد الذى فى هـــذا الجنس هو راجع إلى التضاد الذى يلفى بين المحمودة بالطبيعة والمحمودة بالسنة ، لأن الذى عنـــد الحكماء والذى عنـــد الطبيعة هو محمود من أجل أنه صادق ، والذى عند الشريعة وعند الأكثر هو محمود من أجل أنه مشهور ، وأن عليه الأكثر (١) .

فمن هذه المواضع ومن أشباهها ينبغى أن يطلب وجود هـــذه المقدمات الشنيعة ، وهى التى يسميها أرسطو « الناقصة الإقرار » (٢) .

---

(١) أرسطو ، ١٢ ، ١٧٣ ا ١٩ – ٣٩ : Ἔνια δὲ τῶν ἐρωτημάτων ἔχει τὸ ἀμφοτέρως ἄδοξον εἶναι τὴν ἀπόκρισιν, οἷον πότερον τοῖς σοφοῖς ἢ τῷ πατρὶ δεῖ πείθεσθαι, καὶ τὰ συμφέροντα πράττειν ἢ τὰ δίκαια, καὶ ἀδικεῖσθαι αἱρετώτερον ἢ βλάπτειν.... φασὶ γὰρ οἱ μὲν ἐξ ἀνάγκης τὸν εὐδαίμονα δίκαιον εἶναι· τοῖς δὲ πολλοῖς ἄδοξον τὸ βασιλέα μὴ εὐδαιμονεῖν....

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٤ ، ٨٦٨ : « والسؤالات التى من شأن الجواب عن قسمتها أن يلزم أمراً غير مشهور يسيرة ، مثال ذلك : أيما أوجب طاعة : الحكماء أو الآباء ؟ ، وأن يفعل الأصلح ، أو الأفعال العادلة ؟ ، وأى هذين أشهى : أن يظلم ، أو أن يظلم ؟ ... وهؤلاء يقولون إن من أفلح فمن الاضطرار أن يكون عادلا ، والكثيرون يقولون : إن الملك لا يمكن ألا يكون مفلحاً » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٥ – ٦٦ : « وربما كان الطرفان غير شنعين ، ولكل واحد منهما مناسبة من الحمد ، يمكن أن تؤيد يسيراً ، فاذا سأل فسلم أيهما كان آكد حمده الثانى بشىء يسير يشنع به . ومثال هذه مثل قولهم : « أترى الحكماء تطيعهم أم أهل البلد » ؟ والسؤالات التى منها يتمكنون من إنتاج الخلف المخالف للمشهور ، هومثل قولهم «أترى طاعة الآباء أوجب ، أو طاعة الحكماء ؟ » ، وأيهما سلم أنتج منه خلفاً : فإن سلم أن طاعة الآباء أوجب ، أنتج منه : « فإذن طاعة العقل والحكمة غير واجبة » ، وإن سلم أن طاعة الحكماء أوجب ، أنتج منه : « فإذن قد يصير عصيان الوالد ومخالفته واجبين » . وكذلك إذا سألوا : « هل ينبغى أن نفعل ما هو أصلح أو ما هو عدل؟ ، وأى الأمرين أولى أن نؤثره إذا لم يكن يمكن غيرهما : أن نظلم ، أو أن نظلم » .

(٢) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ا ٣١ : καὶ τὰ μὲν παράδοξα ἐκ τούτων δεῖ ζητεῖν τῶν τόπων = ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٧ : « وأما هؤلاء اللواتى من نقصان الرأى فيجب أن نطلبها من هذه المواضع » .

فأما من أين يمكن صاحب هذه الصناعة أن يلجئ المتكلم إلى التبكيت ، أو إلى الهذر والتشنيع عليه بذلك ، وهو الغرض الرابع ، فذلك يعرض للذين ليس عندهم فرق ، ولا اختلاف ، بين أن يؤتى بالشيء من حيث يدل عليه اسم مفرد ،أو من حيث يدل عليـه بذلك الاسم مع بعض ما يدل عليه ذلك الاسم : إما على طريق اللزوم ، وإما على جهة التضمين : حتى يأتى مجموع ذلك فى صورة القول المركب . وذلك يعرض كثيراً فى المضافات وفى حدود الأشياء التى قوامها فى موضوع ما ، ويؤخذ ذلك الموضوع جـزءاً حدها ، فيعرض من ذلك إما أن يبكته ويلزمه الإقرار بالقول الكاذب ، وإما أن يهذر فى كلامه : مثـــال ذلك فى المضاف أن يقول : إن كان ما يدل عليـــه قولنا « ضعف » هو ما يدل عليـــه قولنا « ضعف النصف » ، لأن الضعف إنما هو ضعف للنصف ، وكان النصف ضـــعفاً ، فالضعف ضعف . فإما أن يقول إن الضعف ليس هو ضعفاً للنصف ، وإما أن يقول إن الضعف هو ضعف ، وذلك هذر . فإن الشىء لا يكون جزءاً عن نفسه : (٢)

١١ – فالضعف : + هو ل .

(٢) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ا ٣٢ – ٣٨ : περὶ δὲ τοῦ ποιῆσαι ἀδολεσχεῖν, ὃ μὲν λέγομεν τὸ ἀδολεσχεῖν, εἰρήκαμεν ἤδη· πάντες δὲ οἱ τοιοίδε λόγοι τοῦτο βούλονται ποιεῖν· εἰ μηδὲν διαφέρει τὸ ὄνομα ἢ τὸν λόγον εἰπεῖν, διπλάσιον δὴ καὶ διπλάσιον ἡμίσεος ταὐτό· εἰ ἄρα ἐστὶ διπλάσιον ἡμίσεος διπλάσιον, ἔσται ἡμίσεος ἡμίσεος διπλάσιον. καὶ πάλιν ἂν ἀντὶ τοῦ 'διπλάσιον' διπλάσιον ἡμίσεος τεθῇ, τρὶς ἔσται εἰρημένον, ἡμίσεος ἡμίσεος ἡμίσεος διπλάσιον.
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٦٩ : « فأما أن نجعل المجيب مكرراً ، فقد تقدم قولنا ما الذى نعنى بقولنا : تكرر . وجميع أمثال هذه الأقاويل فإنما يقصدون بها هذا المعنى ، وهو ألا يفرقوا بين أن يقال الاسم أو الكلمة ، وأن الضعف أو ضعف النصف هى شىء واحـد بعينه ، فإن كان إذن الضعف للنصف ، فإن النصف الضعف يكون موجوداً ، فأما إن كان أيضاً شىء ما ضعفـاً ، وقد وضع أنه ضعف النصف ، فإن « النصف » يكون قد قيل ثلاث مرات : النصف للنصف للنصف ضعف » .
=

ومثل أن يقول : إن كانت الشهوة إنما هى شوق إلى اللذيذ، والشوق إلى اللذيذ شهوة . فالشهوة إذن شهوة . (١)

وإنما عرض هذا من قبل أن هذين من المضاف . فإن الضعف إنما هو ضعف لشىء ، والشهوة شهوة لشىء . وكذلك يعرض فى أمثال الأشياء التى وجودها فى النسبة . وأما الأشياء التى تلجئ المخاطب إلى الهذر فى حدودها، فليست هى من المضافات، وإنما هى من ذوات الكيفيات، وذلك أن الموضوعات لهذه يأخذونها مرة مع الحدود ، ومرة فى الحد ، فيعرض من ذلك أن يكرر الشىء الواحد مرتين . مثال ذلك أنهم يقولون : إما ألا يكون الأنف الأفطس هو الأنف العميق ، وإما أن يكون الأنف الأفطس هـو الأنف العميق ،

= ابن سينا، السفسطة ، ص ٦٧ – ٦٨ : « وأما التشنيع الذى يقود المتكلم إلى هذر بالتكرير فالسبب فيه أنهم يقولون مثلا : لافرق بين مقتضى الاسم وحده ورسمه، وبين مقتضى الاسم مأخوذاً مع شىء آخر ، حتى يكون مجموعها على هيئة قول ، فيأخذونهما كشىء واحد . فمن ذلك ما يعرض لهم فى الأمور الإضافية، وكما يقول قائلهم : « أليس الضعف ضعفاً للنصف ، فالنصف له ضعف ، فيكون الضعف إذن ضعف ما له ضعف – وهذا هذيان – فإذن ليس الضعف ضعفاً للنصف . وإنما وقع هذا لأنه لم يعلم أن الهذيان غير الباطل ، وأن الهذيان يجعل ما يلزم عنه هذياناً مثله ، لا باطلا».

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ أ ٣٨ – ٤٠ : καὶ ἄρα ἔστιν ἡ ἐπιθυμία ἡδέος; τοῦτο δ' ἔστιν ὄρεξις ἡδέος· ἔστιν ἄρα ἡ ἐπιθυμία ὄρεξις ἡδέος.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٨٦٩ : « فأترى إذا كانت شهوة اللـذيذ موجودة ؟ فالشوق إلى اللذيذ موجود ؛ وقد يوجد الشوق إلى اللذيذ ، فقد تكون إذن الشهوة للذيذ هى الشوق إلى اللذيذ » ؛ النقل القديم، المرجع نفسه ، ص ٨٧١ : « ومن ذلك أن يقول : يا ليت شعرى أتكون الشهوة لملذ من الأشياء ؟ وما كان كذلك فهو شوق إلى شىء ملذ ، فلا محالة أن الشهوة شوق إلى ملذ » .

ابن سينا ، السفسطة، ص ٦٩ : « أما الذى على سبيل المغالطة فمثل قول القائل على من قال : « إن الشهوة شوق إلى اللذيذ» ، بأن يقول : «و الشوق نفسه هو إلى اللذيذ» ، كأنه يقول : « إن الشهوة هى شىء لأجل اللذيذ » . والمغالطة فى هذا أن الشوق قد يكون إلى غير اللذيذ ، بل يكون إلى الغلبة ، وإلى الجميل ، وإن خالف اللذيذ » .

فيكون الأنف هو الأنف . وذلك هذر .[1]

وكذلك إما ألا يكون الفرد هو العدد الذى ليس ينقسم بقسمين متساويين ، وإما أن يكون الفرد هو العدد الذى ليس ينقسم بقسمين متساويين ، فيكون العدد هو العدد . وذلك هذر .[2]

٢ – يكون : + العدد ل . || متساويين : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ب ٩ – ١١ : καὶ εἰ τὸ σιμὸν κοιλότης ῥινός ἐστιν, ἔστι δὲ ῥὶς σιμή, ἔστιν ἄρα ῥὶς ῥὶς κοίλη.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٧٤ : « الأفطس هو تقعير فى الأنف ، وقد يوجد أنف أفطس ، فقد يوجد إذاً أنف هو أنف أفطس » .

أخطأ عيسى بن زرعة فى ترجمة τὸ σιμόν بالأفطس ، والترجمة الصحيحة هى كما جاء فى ترجمة ثاوفيلا الموجودة فى هامش صحيفة ٨٧٤ من طبعة بدوى : الفطسة ، وهى الترجمـــة التى اختارها يحيى بن عدى ، أما فى النقل القديم فقد عبر عنها بالفطوسة ، قارن ترجمة بيكارد –كبردج : snubness

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٦٩ : « وكذلك : الأفطس أنف فيه تقعير فى الأنف ، لأن الفطوسة تقعير فى الأنف ، فيكون قد قيل الأنف مرتين ، وخصوصاً إذا أخذ الأنف الأفطس بأنه أنف هو أنف فيه تقعير فى الأنف ... وقد يرجع برده التفتيش إلى جزء من السؤال ، فإنه إن كان الأفطس أنفاً ذا تقعير ، فيجب ألا يقال أنف أفطس ، كما لايقال إنسان حيوان ، وشرح اسم المكرر مكرراً . وإن عنى بالأفطس صاحب أنف فيه تقعير ، لم يجز أن يقال أنف ، بل أنف الأفطس » .

(٢) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ب ١ – ٩ : εἰσὶ δὲ πάντες οἱ τοιοῦτοι τῶν λόγων ἔν τε τοῖς πρός τι, ὅσα μὴ μόνον τὰ γένη ἀλλὰ καὶ αὐτὰ πρός τι λέγεται καὶ πρὸς τὸ αὐτὸ καὶ ἓν ἀποδίδοται (οἷον ἥ τε ὄρεξις τινὸς ὄρεξις καὶ ἡ ἐπιθυμία τινὸς ἐπιθυμία, καὶ τὸ διπλάσιον τινὸς διπλασιον καὶ διπλάσιον ἡμίσεος), καὶ ὅσων, ἡ οὐσία, οὐκ ὄντων πρός τι ὅλως ὧν εἰσιν ἕξεις ἢ πάθη ἤ τι τοιοῦτον ἐν τῷ λόγῳ αὐτῶν προσδηλοῦται κατηγορουμένων ἐπὶ τούτοις. οἷον τὸ περιττὸν ἀριθμὸς μέσον ἔχων· ἔστι δ' ἀριθμὸς περιττός· ἔστιν ἄρα ἀριθμὸς ἀριθμὸς μέσον ἔχωιν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، ص ٨٧٠ ؛ النقل القديم ، ٨٧١–٨٧٢ : « وجميع ما يكون الكلام بهذا النحو إنما هو محصور فى فن المضاف الذى ليست الأجناس فيه تسمى بهذا الاسم فقط ، بل وهذه بأعيانها تقال إنها منه لأنها ترجع إلى شىء واحد ، والمسئول إذا سئل أعطى الجواب فيها (كقولك=

وربما لحق الاسم المفرد مثل هـذا من غير أن يؤخذ مركباً ، مثل قول القائل : « يا هذا ، هل يدل الضعف على شيء . فإن كان دالا ، فإما أن يدل على شيء ليس هو ضعفا ، وإما أن يدل على ضعف . لكن إن دل على ضعف ، كان الضعف نفسه ضعفاً ، وذلك هذر . وإن دل على غير ضعف ، فالضعف ليس بضعف .(١)

---

٤ – فالضعف : والضعف ل .

= إن الشوق لا يكون شوقاً إلا لشيء ، والشهوة لاتكون شهوة إلا لشيء ، والضعف لايكون ضعفاً إلالشيء) ؛ وكل ما كان معنى جوهره بالمضاف لا بالإنية وله أحوال ثابتة ، والآخر أو ما شاكل ذلك يستدل عليه بما فيه من نعته وصفته (ص ٨٧٦) من ذلك أن يقول إن العدد المفرد واسـط ، وقد يكون عدداً فرداً ، فلا محالة أنه قد يكون عدداً وهو عدد واسط » .

ابن سينا ، السفسطة ، ٦٩ : « أما الذى على سبيل الوجوب فإذا كان شيء يؤخذ فى حـده الموضوع ، وأخذ الموضوع معه ، وأريد أن يحد ، مثل العدد الفرد إذا أريد أن يحد من حيث هو مركب من عدد ومن فرد ، والفرد حده أنه عدد له وسط ، فيكون العدد الفرد عدداً هو عدد ذو وسط ، فيكون قد كرر العدد مرتين » .

(١) أرسطو ، ١٣ ، ١٧٣ ب ١٢ – ١٦ : φαίνονται δὲ ποιεῖν οὐ ποιοῦντες ἐνίοτε διὰ τὸ μὴ προσπυνθάνεσθαι εἰ σημαίνει τι καθ' αὑτὸ λεχθὲν τὸ διπλάσιον ἢ οὐδέν, καὶ εἴ τι σημαίνει, πότερον τὸ αὐτὸ ἢ ἕτερον, ἀλλὰ τὸ συμπέρασμα λέγειν εὐθύς. ἀλλὰ φαίνεται διὰ τὸ τὸ ὄνομα ταὐτὸ εἶναι ταὐτὸ καὶ σημαίνειν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٧٤ : « فهم يوهمون أنهم قد عملوا ولم يعملوا . وربما كان ذلك من قبل أنا لانسأل – مع ما نسأل عنه – : هل الضعف يدل على شيء ، إذا قيـل مفرداً على حياله ، أو ليس يدل على شيء ؟ وإن كان دالا على شيء ، فهل ذلك الشيء واحد بعينه ، أو مختلف ؟ ، بل نأتى بالنتيجة للوقت . إلا أن هذا إنما يكون من قبل الظن بأن الاسم ، إذا كان واحداً بعينه ، فإن دلالته تكون واحدة بعينها » .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٤ب : ومثال الفضل قولنا : زيد إنسان ، وزيد إنسان أبيض ، فإذاً زيد إنسان إنسان أبيض ؛ وقولنا : زيد إنسان وزيد حيوان ، فإذاً زيد إنسـان حيوان ، وذلك كله فضـل وتكرير » ؛ ص ١٢٥ ا ؛ « والموضع الذى لايلحقه فيه التكرير والفضل هى المطلقات التى لاينحصر أحدها فى الآخر ، ولا يكون أحدها <هو> الآخر . وكون أحدهما هو الآخر : هو أن يكون المعنى المفهوم من لفظ أحد المطلقين هو بعينه المعنى المفهـوم من لفظ المطلق الآخر » .

قال :

وأما سوق المجيب إلى أن يتكلم بكلام يظن به أنه مستحيل الدلالة ، من غير أن يكون كذلك ، فإنما كانت أكثره ، إلا اليسير منه ، من الألفــاظ المشتركة الأشكال للمذكر والمؤنث . وما ليس بمذكر ولا مؤنث . وهذا خاص بلسانهم . فإنه كانت لهم أشكال خاصة بالمذكر والمؤنث، وأشكال لمــا ليس بمذكر ولا مؤنث . وهذه ربما دل بها عندهم على المذكر والمؤنث . وهــذا هو الغرض الخامس من أغراض السوفسطائيين . وينبغي أن تتأمل في لساننــا المواضع التي يعرض فيها مثل هذا العرض . فإنه يشبه أن يكون هذا مشتركاً لجميع الألسنة ، وهو المسمى عندنا عياً[1] .

والعيّ منه ماهو عيّ بالحقيقة ، وهو الكلام المستحيل المفهوم ، ومنــه ماهو عيّ في الظن وهو الذي ينبغي أن يفحص هاهنا عن مواضعه .

قال :

فقد تبين من هذا القول أجناس المواضع المغلطة في غرض غرض من الأغراض الخمسة السوفسطائية ، وأنواع تلك الأجناس . والذي بقي من تمام هذه المعرفة هي ثلاثة أشياء :

٤ — ماليس بمذكر ولا مؤنث : لمــا ليس مؤنث ولا مذكر ف .

١٤ — السوفسطائية : المفسطائية ف .

(١) أرسطو ، ١٤ ، ١٧٣ ب ١٤ وما بعده : σολοικισμὸς δ' οἷον μέν ἐστιν εἴρηται πρότερον. = ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٧٤ — ٨٧٥ ، ٨٧٩ — ٨٨٠ .

قارن أرسطو ، ٣ ، ١٦٥ ب ٢٠ — ٢١؛ ٤ ، ١٦٦ ب ١ وما بعده ، وانظر فيما سبق ، ص ١٤ و ٢٣ من هذا الكتاب .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٠ .

أحدها : أن يقال كيف ينبغي لمن يريد العمل بهذه المغلطة أن نجيد السؤال ؛ فإنه ليس الفرق بين فضل هذه المواضع ، إذا أجيد العمل بها ، وإذا لم تجـد ، بيسير : وسواء كان ممتحناً أو مغالطاً ؛

والثاني : كيف ينبغي أيضاً أن يجيد الجواب من كان مزمعاً أن يتحفظ من هذه المغالطات ؛

والثالث : كيف ينبغي أن ينقض كل واحد من تلك المواضع الثلاثة عشر

فأما أولا : فإن التغليط يكون أبلغ إذا قصـد تطويل الكلام عند استعمال تلك المواضع . فإنه يكون ما فيها من التغليط أخفى على السامع :

وثانياً . أن يسئل مستعجلا ، لا متثبطاً . فإنه إذا استعجل في القول ، كان التغليط الذي فيه أخفى وأحرى ألا يوقف عليه ؛

وثالثاً : أن يغضب المجيب . فإنه إذا غضب ، اختلط فهمه ، فلم يفهم شيئاً . والغضب / إنما يثيره أكثر ذلك أن يصرح ويعلن قصوره وقلة فهمه .(١)

---

٥ – المغالطات : المغلطات ل . ٦ – عشر : + المغلطة ف .

١٢ – يثيره : يؤثره ل . || قصوره : بقلة قصوره ف : بقصوره ل .

---

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ا ١٧ – ٢٣ : ἔστι δὴ πρὸς τὸ ἐλέγχειν ἓν μὲν μῆκος· χαλεπὸν γὰρ ἅμα πολλὰ συνορᾶν... ἓν δὲ τάχος· ὑστερίζοντες γὰρ ἧττον προορῶσιν. ἔτι δ' ὀργὴ καὶ φιλονεικία· ταραττόμενοι γὰρ ἧττον δύνανται φυλάττεσθαι πάντες· στοιχεῖα δὲ τῆς ὀργῆς τό τε φανερὸν ἑαυτὸν ποιεῖν βουλόμενον ἀδικεῖν καὶ τὸ παράπαν ἀναισχυντεῖν.
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٣ – ٨٨٤ : « فأحد ما يعين على التبكيت هو الإطالة : وذلك أن تحصيل أشياء كثيرة معاً يعسر .... وموضع ثان من المبادرة ، وذلك أنهم إذا لم يلحقوا ، نقص ما يسبقون إلى تأمله . والغضب أيضاً والمراء ، وذلك أنهم إذا أسخطوا ، قصروا عن ضبط جميع ما يحتاج إليه . وأصول السخط هي أن يظهر فعل الجور إذا أراد أن يجور ، وألا يخجل ألبتة » . =

. ومنها : أن يسئل عن المقدمات التي يروم المغالطة بها مبـــدلة الترتيب من موضعها من القياس ، مخلوطة بالمقدمات المشهورة التي يلزم عنها نقض ما يروم إنتاجه على المجيب . فإن هذا الفعل مما يخفيها ، فلا يفطن لها ، فتسلم . وذلك أنه إن كانت المقدمات التي يروم المغالطة بها شنيعة غير محمودة الصدق ، استترت بخلطها بالمشهورات . وإن لم تكن شنيعة ، فقد يعلم من أي يروم تسليم الشنيــع وحده . إذ كان منفرداً ، إذ كان عسيراً ما يسلم. (١) ومثال ذلك : من فعـــلة من يروم استعمال السموم بخلطها بالأغذية لتخفى . وأيضاً فإنه يخفى على المجيب من أيها يروم الإنتاج ، فيتحير في معرفة ما يسلم منها مما ليس يسلم .

---

١ – مبدلة : مبدلت ف ؛　　٢ – بالمقدمات : المقدمات ف .
٣ – يفطن : يتفطن ل ؛　　|| فتسلم : سقطت من ف ؛
٤ – شنيعة غير محمودة الصدق : غير محمودة الصدق شنيعة ف .
٥ – شنيعة : مختلطة ف .　　|| يعلم من أي : سلم من أن ل : يعلم مما ف .
|| يروم : + من ف　　|| تسليم : فسلم ل .
٦ – إذا كان : سقطت من ف .

= ابن سينا ، السفسطة ، ٧١ : « فمن ذلك التطويل حتى يختلط الكلام ، وتنسى مواضع الحل ، وتتباعد أجزاء القول بعضها من بعض ، فتخفى توجهها إلى المطلوب . ومن ذلك الاستعجال والإيجاز حتى يسبق زمان العبارة زمان جودة التأمل والروية . ومن ذلك التغضيب بالتشنيع حتى يغلب الانفعال النفساني قوة الفكرة فيشغلها عن التنبه للزلة . وجميع ذلك يعين على ألا تحصر جميع المقدمات في الذهن ، وإن حصرت غفل عن جهـــة تأديها إلى النتيجة . وأقوى أسباب الإسخاط التوقح بإعلان الجور ، والتصريح بأنك لم تحسن أن تجيب ، وأن تتكلم ألبتة » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ا ٢٢ – ٢٩ : ἔτι τὸ ἐναλλὰξ τὰ ἐρωτήματα τιθέναι, ἐάν τε πρὸς ταὐτὸ πλείους τις ἔχῃ λόγους, ἐάν τε καὶ ὅτι οὕτως καὶ ὅτι οὐχ οὕτως˙ ἅμα γὰρ συμβαίνει ἢ πρὸς πλείω ἢ πρὸς τὰ ἐναντία ποιεῖσθαι τὴν φυλακήν. ὅλως δὲ πάντα τὰ πρὸς τὴν κρύψιν λεχθέντα πρότερον χρήσιμα καὶ πρὸς τοὺς ἀγωνιστικοὺς λόγους˙ ἡ γὰρ κρύψις ἐστὶ τοῦ λαθεῖν χάριν, τὸ δὲ λαθεῖν τῆς ἀπάτης. =

ومنها : أن يسئل عن نقيض الشيء الذى يروم تسليمه، ليكون المجيب، إذا لم يسلم له ذلك وتعسر عليه، فقد سلم له الشيء الذى قصد تسليمه منه :

ومنها: أن يسئل مصرحاً بطرفى النقيض كأنه لايبالى بأيهما أجاب المجيب، فإنه بهذا الفعل يخفى على المجيب أى النقيضين يقصد تسلمه ، فربما سلم مقصوده إذا لم يعلمه (١) .

ومنها: أنه إذا استعمل الاستقراء ألا يضع وجود الحكم بجزئيات الشيء الكلى الذى يروم تصحيحه على جهة السؤال ، بل يضع جميع الجزئيات على أن وجود المحمول أمر واضح لها، وأنه مما لا يحتاج إلى سؤال فى وجود ذلك المحمول لجزئيات ذلك الشيء الذى رام إثبات المحمول بكليته بالاستقراء . وإذا أتى بجملة تلك الجزئيات كأنه قد سلمها المجيب ، فليتبع ذلك بتصحيح الكلية وهو وجود ذلك المحمول لكل ذلك الموضوع ، من غير أن يسئل عن لزوم الكلية

٢ – له : سقطت من ل .　　٤ – الفعل : سقطت من ل .
٦ – الحكم : حكم ل .　　٧ – يضع : سقطت من ل .
٩ – بجزئيات : فى جزئيات ف .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٨٨٤ : « وأيضاً أن يبدل وضع الأشياء التى يسأل عنها . وإن كان للإنسان أن يأتى فى بيان الشيء الواحد بعينه بأقاويل كثيرة ، وكان له أن يبين أنه كذا، وأنه ليس كذا ، فيعرض من ذلك أن يحترس إما من الأقاويل الكثيرة ، أو من المتضادة . وبالجملة فجميع الأشياء التى قصد بها فيما تقدم قصد الستر نافعة فى الأقاويل الجهـــادية ، وذلك أن الستر إنما يراد من أجل أن يضل ، ولأن يضل تضليلا » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧١ : « ومن ذلك تغيير الترتيب ، والوضع ، لإخفاء النتيجة » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ أ ٣٠ – ٣٣ : πρὸς δὲ τοὺς ἀνανεύοντας ἄττ' ἂν οἰηθῶσιν εἶναι πρὸς τὸν λόγον, ἐξ ἀποφάσεως ἐρωτητέον ὡς τοὐναντίον βουλόμενον, ἢ καὶ ἐξ ἴσου ποιοῦντα τὴν ἐρώτησιν· ἀδήλου γὰρ ὄντος τοῦ τί βούλεται λαβεῖν ἧττον δυσκολαίνουσιν. =

من قبل وجود المحمول لجزئيات الموضوع . فإنه إذا فعل ذلك ، ربمـا تعسر المجيب عليه، فلم ينتفع بالاستقراء الذى وضعه . وإذا كان ذلك الكلى له اسم ، وخاف—إذا صرح باسمه—ألا يسلم له وجود الكلية، فينبغى أن ينقل الحكم من الجزئيات إلى الشبيه الموجود لها، لا إلى اسم ذلك الشىء الكلى المحيط بالجزئيات :

واستعمال المثالات المتشابهة بالجملة يضلل كثيراً، لأنه ينقـل الحكم من بعضها إلى بعض . (١)

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٨٨٤ : « وأما السؤال إذا كان نحو الذين يومئون إلى فوق، إذا ظنوا أن الكلام متوجه نحو معنى ما ، فيكون على جهة السلب — كأنه إنمـا طلب المضاد، ولا يجعل السؤال من الأشياء المساوية . وذلك أن الذى يريد أخذه ، إذا كان غـير معروف ، كان تعسرهم أقل » .

ابن سينا، السفسطة ، ص ٧٢ : « ومن ذلك خلط حجة بحجة وقول بقول ، وإيهـام أنه يروم إنتاج المتضادين ، وأنه ينتفع بتسليم كلا طرفى النقيض، فيحير المجيب فيما يجمع عليه، وفيما يعرض على ذهنه من المتقابلات حتى تتداخل ، فلا يكاد يفهم أى طرفى الضدين يقصد بالقول » .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ا ٣٣ — ٤٠ : ὅταν τ' ἐπὶ τῶν μερῶν διδῷ τις τὸ καθ' ἕκαστον, ἐπάγοντα τὸ καθόλου πολλάκις οὐκ ἐρωτητέον ἀλλὰ ὡς δεδομένῳ χρηστέον· ἐνίοτε γὰρ οἴονται καὶ αὐτοὶ δεδωκέναι καὶ τοῖς ἀκούουσι φαίνονται διὰ τὴν τῆς ἐπαγωγῆς μνείαν ὡς οὐκ ἂν ἠρωτημένα μάτην. ἐν οἷς τε μὴ ὀνόματι σημαίνεται τὸ καθόλου ἀλλὰ τῇ ὁμοιότητι, χρηστέον πρὸς τὸ συμφέρον· λανθάνει γὰρ ἡ ὁμοιότης πολλάκις.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٨٨٤ — ٨٨٥ : « وإذا سلم فى مفردات الأجزاء من حيث هى أجزاء الكلى ، فلا يكثر السؤال، بل يستعمله كالشىء المقر به . وقد ربمـا ظن الذين سلموا وتوهم السامعون ذلك من قبل ما جرى له من الذكر أن مسألتهم لم تكن باطلة؛ فى هذه الأشياء ليس إنما يعرف الكلى بالاسم، بل إنما يستعمل التشبيه نحو الشىء الأول ، وذلك أن التشبيه كثير التضليل » .

ترجمة بيكارد — كمبردج : Also when, in dealing with particulars, a man grants the individual cases, when the induction is done you should often not put the universal as a question, but take it for granted and use it : for sometimes people themselves suppose that they have granted it, and also appear to the audience=

ومنها : أن يسئل عما يظن به أنه طرفا ضد ليس بينهما متوسط ، وليس الأمر كذلك . فإذا رفع له المجيب الشنيع منهما إلى جنب المحمود، سلم له المحمود، وذلك أن الشنيع منهما يظهر قبحه كثيراً عندما يوضع بجنب الضد الآخر . وكذلك المحمود يظهر حمده أكثر . مثل أن يسئل : هل ينبغى أن يطيع الآباء فى كل شيء، أو يعصيهم فى كل شيء ؟ فإنه إذا قال : ليس ينبغى أن يعصى الآباء فى كل شيء ، ألزمه عند ذلك أنه يجب أن يطيع الآباء فى كل شيء . وكذلك إذا سأل : هل المحرم الشراب الكثير ، أم القليل ؟ فأجاب هو بأن الكثير محرم ، ألزمه من ذلك أن يكون القليل غير محرم. (١) وأكثر ما يعرض التغليط فى السؤال ويظن به أنه قد انعقد التغليط ، وقد ثبت، بأن يسئلوا عن

٢ – فإذا : فإنه ربما ل . || سلم له المحمود : سقطت من ل .

٩ – به : سقطت من ف || وقد ثبت : ر س ل .

=to have done so, for they remember the induction and assume that the questions could not have been put for nothing. In cases where there is no term to indicate the universal, still you should avail yourself of the resemblance of the particulars to suit your purpose; for resemblance often escapes detection.

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٢ – ٧٣ : « ومن الحيل فى الاستقراء أن تأخذ جزئيات كالمتسلم تحصيبا إحصاء، فلا توقع فيها الشك بالسؤال عنها معرضاً إياها للإنكار ، فيمتنع حينئذ نقل الحكم عنها إلى الكلى ، فتوهم السامعين بترك السؤال عنها أنها مما قد سلمت عند الجمهور لا محالة، وإن سئل عنها فأعطيت فليس من الصواب أن ترجع فتسأل عن المقدمة الكلية التى هى كالنتيجة لها ، فتعرضها للتشكيك ، وتجعل سعيه فى تسليم الجزئيات كالباطل، لأنه إذا سأل عن النتيجة ، أوهم أن ذلك لم يغن، بل المجيب والسامعون قد يتصورون أنه إنما سأل عنها لأمر ، وأن ذلك الأمر واجب، وأن ذلك الواجب هو الإنتاج . وكثيراً مالا يلفظ باسم الكلى ، بل ينقل الحكم إلى الشبيه المستقريات، كأنه لو ذكر الكلى يذكر النقيض ، ولا شيء فى التضليل كالأمثلة » .

(١) أرسطو، ١٥، ١٧٤ ا ٤٠ – ١٧٤ ب ٧: πρός τε τὸ λαβεῖν τὴν πρότασιν τοὐναντίον παραβάλλοντα χρὴ πυνθάνεσθαι· οἷον εἰ δέοι λαβεῖν ὅτι δεῖ πάντα τῷ πατρὶ πείθεσθαι, πότερον ἅπαντα δεῖ πείθεσθαι τοῖς γονεῦσιν ἢ πάντ᾽ ἀπειθεῖν; καὶ τὸ πολλάκις πολλά, πότερον πολλὰ συγχωρητέον ἢ ὀλίγα; μᾶλλον γάρ, εἴπερ ἀνάγκη, δόξειεν ἂν εἶναι πολλά· παρατιθεμένων γὰρ ἐγγὺς τῶν ἐναντίων καὶ μείω καὶ μείζω φαίνεται καὶ χείρω καὶ βελτίω τοῖς ἀνθρώποις. =

أمور ليس بينها اتصال وبين النتيجة . فإذا سلمت لهم ، أتوا بالنتيجة كأنهـــا قد لزمت عن تلك الأمور ، ويوهمون أن ذلك شيء قد فرغ منه : وأن الخصم قد بكت وانقطع . فإن هذا لايقدر على حله ومقاومتهم فيه إلا العارف بطبيعة القياس ، القليل الانفعال عن مباهتهم ومجاهرتهم بأنهم قد ألفوا القياس من غير أن يؤلفوه . وإنما كانت الحيلة معهم فى هذا الموضع عسيرة إلا على الحكماء، لأن أكثر السامعين لايعرفون طبيعة القياس .

ومن حيل السائلين أنهم إذا سألوا عن مقدمة كاذبة ليبكت منها المجيب إذا سلمها ، اضطروه إما إلى أن يسلمها ويسوقوه إلى الشنيع ، أو إلى أن يسلم المقدمة أو القول المركب من المقدمات بحال يمكن فيها أن يحرف فيلزم عنهـــا التبكيت .

وربما نفعهم فى هذا استعمال الاستدراجات التى تستعمل فى الخطابة مع السامعين ، أعنى ليسلموا الشيء بالجهة التى بها يظن أنهم قد سلموا المطاوب

٨ – إلى (أن) : سقطت من ل . ١١ و (يسوقوه) : أو ف .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٨ : « وقد ينتفع فى أخذ المقدمات بأن يجعل المشبه سؤاله على جهة التضاد . ومثال ذلك إن احتجنا إلى أن نأخذ مقدمة : « أن فى كل شيء ينبغى أن يطاع الآباء »، فبأن نقول : أفى كل شيء ينبغى أن يطاع الآباء ، أو ألا يطاعوا فى كل شيء ؟ والأشياء التى هى على أكثر الأمر كثيرة ما الذى نفعل فيها؟ أنطرح الكثيرة أم اليسيرة ؟ وخاصة إن كانوا يظنون أنها كثيرة من الاضطرار. وذلك أن هذه إذا قرنت بالمضادات عظمت وخفت فى ظن الناس : الرذائل والفضائل » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٣–٧٤ : « وذلك عندما راموا النقيض أن لايذكروا فى السؤال طرفاً واحداً بعينه ، بل أن يذكروا الطرفين جميعاً على سبيل التضاد ، محتالين لرد النضاد ، فيسام الطرف المطلوب . ولو ذكر على سبيل النقيض لم يكن يستشنع ، كما يسألون : « هل يجب أن يطاع الآباء فى كل شيء ، أو الأصوب أن لايطاعوا فى كل شيء » ؛ على أن معناه : فى كل شيء لا يطاعوا و « هل الأصوب أن يعصوا فى كل شيء ، أو أن لايعصوا ولا فى شيء » .... وكما يسأل سائل : « هل يجب أن يهجر الشراب كثيره أو قليله ؟» فيوهم هذا أنه يجب أن يجاب عن أحدهما ، والأقسام أكثر من ذلك » .

منهم ، فيحرفونه ، ويعقدون عليهم التبكيت ، مثل أن يسلموا الشيء مطلقاً ، فيحرفونه ويضعونه بشرط ما .(١)

ومن حيل المجيب أنه إذا لزمه التبكيت ، أو قارب أن يلزمه ، أوهم أنه سائل ، وأنه ليس بمجيب . وهـذا كثيراً ما يفعله الناس بالطبع عند / المناظرة التي يقصد بها الغلبة .(٢)

ومن الحيل للسائل أنه إذا سأل عن مقدمات كثيرة ، فسلم المجيب بعضها ولم يسلم بعضاً ، وكان ما لم يسلم منها يلزم عنها التبكيت لو سلمها ، أن يأتي

٦ – للسائل : السائل ف . ٧ – بعضاً : بعضها ل . || عنها : عنه ل .

(١) أرسطو ، ١٠ ، ١٧٤ ب ١٩ – ٢٣ : ἔτι καθάπερ καὶ ἐν τοῖς ῥητορικοῖς, καὶ ἐν τοῖς ἐλεγκτικοῖς ὁμοίως τὰ ἐναντιώματα θεωρητέον ἢ πρὸς τὰ ὑφ' ἑαυτοῦ λεγόμενα ἢ πρὸς οὓς ὁμολογεῖ καλῶς λέγειν ἢ πράττειν, ἔτι πρὸς τοὺς δοκοῦντας τοιούτους ἢ πρὸς τοὺς ὁμοίους ἢ πρὸς τοὺς πλείστους ἢ πρὸς πάντας.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوي ، ص ٨٨٩ : « وأيضاً فمثل ما يفعل في الأشياء الخطبية ، فليفعل في الأمور التبكيتية من النظر في الأضداد ، وفيما يقوله الذي يبكت ، أو فيما يعرف بأنه محمود من قول أو فعل . وكذلك أيضاً في الأمور التي يظن بها أنها مثل هذه ، أو نحو التي تشبهها ، إما عند أكثر الناس ، أو عند جميعهم » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٤ : « ويستعملون أيضاً الاستدراجات التي تذكر من باب الأضداد ، والمتشابهات المشهورة في بادي الرأي أنها كذلك ، وما هي ذات شروط تختلف بها الحكم فيتسلمها مطلقة ، وما يجري مجراها في عمود الكلام ، أو في مدحه ، وفي المقدمات ، أو في ترتيبها واستعمالها » .

(٢) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ب ٢٣–٢٥ : ὥσπερ τε καὶ ἀποκρινόμενοι πολλάκις, ὅταν ἐλέγχωνται, ποιοῦσι διττόν, ἂν μέλλῃ συμβαίνειν ἐλεγχθήσεσθαι.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوي ، ص ٨٨٩ : « بمنزلة ما يفعل المجيبون ذلك كثيراً على نحوين إذا بكتوا ، إن كانوا يظنون أنهم لم يبكتوا » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٤ : « والمجيب إذا انتقل كأنه سائل ، وحاول في ذلك ضرباً من التلطف ، أمكن أن يغالط أيضاً السائل إذا أخذ يبكته بأنه لا يلزمه ، إذ هو كالسائل » .

بجميع تلك المقدمات دفعة وردفها بالنتيجة . فإن المجيب قد يعرض له أن يتحير، لأنه كثيراً ما ينسى التى سلم من التى لم يسلم .[(١)]

ومن الحيل لهم أن يخلطوا فى المقدمات التى تنتج التبكيت ما ليس لها غناء فى إنتاج التبكيت ، فتخفى لذلك المقدمات الكاذبة على المجيب . لكن المجيب إذا كان له شعور ، لم يمكن هذا معه ومنعه من ذلك .

فمن الحيلة للسائل أن يتطرق إلى إدخال ما ليس له غناء فى إنتاج النتيجة بين ما له فى ذلك غناء بوصلة تقيم عذره فى ذلك ، مثـــل أن يذكر الأمور اللاحقة لتلك المقدمة ، والأمور المتقدمة عليها ، والمقارنة لها .[(٢)]

٣ – لها : له ل .

(١) أرسطو ، ١٥ ، ١٧٤ ب ١٥ – ١٨ : ἀνάγκη γάρ, ἂν ᾖ τὸ ἐρώτημα ἐξ ὧν ὁ συλλογισμός, ἢ ἔλεγχον ἢ παράδοξον γίνεσθαι, δόντος μὲν ἔλεγχον, μὴ δόντος δὲ μηδὲ δοκεῖν φάσκοντος ἄδοξον, μὴ δόντος δὲ δοκεῖν δ' ὁμολογοῦντος ἐλεγχοειδές.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٨٩ : « فإن السؤال إن كان من الأشياء التى يكون منها قياس ، فإنه يكون من الاضطرار : إما نبكيت ، أو ما يخالف الرأى المشهور . أما إن سلم ، فيبكت ، وإن لم يسلم ، فتوهم فيه أنه قد سلم ، فشبيه بالتبكيت » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٤ : « وإذا سألوا ليتسلموا شيئاً لينفعهم فى مطلوبهم ، احتالوا : فإن سلم لهم مرادهم ، ساقوا إلى المحال ؛ وإن لم يسلم بالحقيقة ، عملوا أحد أمرين : إما أن يظهروا أنه قد سلم بأن يحرفوه ، فيتسلم المحرف ، ويوهموا أنهم تسلموا الآخــر ؛ وإما أن يشنعوا بأن المجيب قد خالف المشهور ، وسلم الشنع » .

(٢) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٤ ب ٣٣ – ٣٥ : πρὸς δὲ τοὺς ἀπαιτοῦντας πρός τι ἐπιχειρεῖν, ἐπειδὴ δοκεῖ δεῖν ἀποδιδόναι τὴν αἰτίαν, λεχθέντων δ' ἐνίων εὐφυλακτότερον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٣ : « فأما إذا كان الذين يخاطبــون يبحثون عما كان قصد له أو لا فلأنا نظن أن ذلك واجب ، فينبغى أن نأتى فى ذلك بعلة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٥ : « وربما احتاج إلى أن يخلط بالكلام ما ليس له فيه غنـــاء لإخفاء النتيجة ، أو الغناء فيه خفى غير جلى ، وآجل غير عاجل . فأما إذا المخاطب شديد البحث عن مقدمة مقدمة ، فليس يمكن خلط الكلام معه إلا بعلة تنشأ وعذر يخترع . فإذا أنشىء ذلك فربمـــا تمكن من استدراجه إلى الإصغاء إليه ، فاختلط الكلام عليه ، ولم يفطن للحيلة ، وخفيت النتيجة » .

ومن الحيلة للسائل إذا أعياه أن ينتج عليه الكاذب الذى يقصد إنتاجه أن ينصرف إلى إبطال نقيضه وينقل الكلام إليه ، إن كان يروم من أول الأمر إثبات شيء معين ؛ أو أن ينصرف إلى إثبات نقيضه . إن كان يروم إبطال وضع موجب .(١)

ومن الحيلة لهم أنهم ربما تركوا السؤال عن المقدمات ، وأتوا بالقياس مع النتيجة كأنه شيء قد سلمه المجيب . فإن حيرة المجيب تكون حينئذ أشد : لأنه ينبغى له حينئذ أن ينظر فى جميع مقدمات القياس وفى شكله ، فيرد على ذهنه أكثر من شيء واحد مما يجب أن ينظر فيه ، فربما تحير ، أو خفى عليــه الجزء الكاذب بما هنالك من الجزء الصادق ، فيسلم .(٢)

٦ — فإن : بأن ف . ٩ — بما : مما ل .

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٤ ب ٣٥ — ٣٧ : συμβαῖνον ἐν τοῖς ἐλέγχοις, λέγειν τὴν ἀντίφασιν, ὅτι ὃ ἔφησεν ἀποφῆσαι, ἢ ὃ ἀπέφησε φῆσαι.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٨٩٣ : « فقد يعرض فى التبكيت أن نأتى بنقيض الوضع : فإن وضع رفعنا ، وإن رفع وضعنا » .

ابن سينا، السفسطة ، ص ٧٥ : « وربما انحرفوا إلى نقيض المطلوب فيثبتونه لرفع المطلوب أو يرفعونه لوضع المطلوب » .

(٢) أرسطو، ١٥ ، ١٧٤ ب ٣٨—٤٠ : οὐ δεῖ δὲ τὸ συμπέρασμα προτατικῶς ἐρωτᾶν. ἔνια δ' οὐδὲ ἐρωτητέον ἀλλ' ὡς ὁμολογουμένοις χρηστέον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٨٩٣ : « وليس ينبغى على جهــة الإطالة أن نسأل عن النتيجة (فقد ربما تركنا أحياناً المسألة أصلا) : بل قد نستعمل النتيجة كالشيء المقر به » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٥ : « وربما انحرفوا عن طريق المسألة ، بل أوردوا الكلام القياسى متصلا بالنتيجة ، كأنه ظاهر لايحتاج إلى التسلم ، وهذا هو الرسم فى زماننا هــذا عند المشاغبة الذين يسمون متكلمين » .

فقد تبين من هذا كم هي المواضع المغلطة النافعة فى أغراض المشاغبين الخسيسة ، وكيف ينبغى أن يسئل السائل بها . وهما الجزءان الأولان من هذا الكتاب بحسب غرض أرسطو[(1)] .

والذى بقى من ذلك أمران :

أحدهما : كيف يجيب المجيب ؟ .

والثانى : كيف ينقض تلك المواضع الثلاثة عشر ؟ .

وكلا هذين الأمرين نافعان عنـــد الحكماء بالذات[(2)] ، ولذلك كان الكلام فى هذين الجزأين كأنه من غير هذه الصناعة ، بل من صناعة الجدل ، أو من صناعة — كما يقول أبو نصر — متوسطة بين الجدلية والسوفسطائية .

وأما الجزءان الآخران فينفعان الحكماء بالعرض من جهة أنهما خاصان بهذه الصناعة . وانتفاعهم بها يكون من جهة أنها تفيدهم التحفظ منها فقط ، لأن من علم الشر ، كان أحرى ألا يقع فيه . وربما نفعهم بالذات فى استعمال المخاطبة الامتحانية العامة : على ما تقدم .

---

٧ — كلا : كلى ف ل . ١١ نافعان : نافع ل .

٩ — السوفسطائية : السفسطائية ف . ١١ — أنها تفيدهم : أنهم يفيدهم ف .

---

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٥ أ ١ — ٢ : ἐξ ὧν μὲν οὖν αἱ ἐρωτήσεις καὶ πῶς ἐρωτητέον ἐν ταῖς ἀγωνιστικαῖς διατριβαῖς, εἴρηται.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٤ : « فقد قلنا من أى المسائل ، وكيف نسأل فى مجالس الجدل ، والمفاوضات على جهة المقاومة » .

(٢) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٥ أ ٢ — ٤ : περὶ δὲ ἀποκρίσεως καὶ πῶς χρὴ λύειν καὶ τί, καὶ πρὸς τίνα χρῆσιν οἱ τοιοῦτοι τῶν λόγων ὠφέλιμοι, μετὰ ταῦτα λεκτέον.

= ت . ع ، نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٤ : « ولنتكلم — بعد ما تكلمنا فيـــه — فى الجواب ، وكيف يستعمل الحل ، وما المنافع المقصودة فى أمثال هذه الأقاويل » .

فأول وصايا المجيب : أنه إذا سأله السائل عن مقدمة مشتركة الاسم ، فينبغي أن يقسم ذلك الاسم إلى جميع المعاني التي يقال عليها ، ويعرفه أي من تلك المعاني هو الصادق ، ومن غير الصادق . ولذلك يجب أن تكون له قدرة على تقسيم الاسم المشترك . وقد قيل في القوانين التي بها يمكن ذلك في كتاب الجدل .

وثانياً : أن يتأمل الأمر في نفسه ، وحينئذ يجاوب . ولذلك يجب أن تكون له قدرة على تمييز الشيء ، إذا فكر فيه مع نفسه . لأن كثيراً من الناس يغلط في الشيء ، إذا نظر فيه مع نفسه ، ولا يغلط ، إذا نظر في الشيء مع غيره ، وذلك لحسن ظنه بنفسه . وأكثر ما يعرض له ذلك من قبل المدح .

والوصية الثالثة : ألا يطول الكلام مع السائل ، بل يبادر إلى قطعه سريعاً من غير أن يتوانى في مراجعته . فإنه إذا توانى في ذلك وطول معه الكلام ، لقلة عثوره سريعاً على القبح والغلط الذي في قوله ، عرض له ، إذا انقطع السائل ، أن يظن أن انقطاعه لم يكن من قبل أن ما رام إثباته كذب ، بل من قبل ضعفه . هكذا ، فيما أحسب ، يجب أن يفهم هذا الموضع .(١)

---

١ – سأله : سأل ل .

٩ – لحسن : بحسن ل . || له : سقطت من ل .

١٢ – سريعاً : سقطت من ف .

---

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٥ ا ٥ – ١٦ : χρήσιμοι μὲν οὖν εἰσι πρὸς μὲν φιλοσοφίαν διὰ δύο. πρῶτον μὲν γὰρ ὡς ἐπὶ τὸ πολὺ γινόμενοι παρὰ τὴν λέξιν ἄμεινον ἔχειν ποιοῦσι πρὸς τὸ ποσαχῶς ἕκαστον λέγεται καὶ ποῖα ὁμοίως καὶ ποῖα ἑτέρως ἐπί τε τῶν πραγμάτων συμβαίνει καὶ ἐπὶ τῶν ὀνομάτων. δεύτερον δὲ πρὸς τὰς καθ' αὑτὸν ζητήσεις ... τρίτον δὲ καὶ τὸ λοιπὸν ἔτι πρὸς δόξαν ..., =

وليس يحصل هذا المعنى للمجيب ، أعنى أن يسرع فى الجواب بإظهار ما فيه من الضلالة ، بمعرفة المواضع المغلطة التى ذكرت فى هذا الكتاب ، وبمعـــرفة الوصايا التى تخص المجيب والقـــوانين التى أعطيت هاهنا فى نقض المواضع المغلطة ، دون أن يكون مع ذلك قد ارتاض فى استعمالها كثيراً ، حتى حصلت له الملكة التى بها يقدر أن يفعل بسرعة . فإنه كما أن السرعة والبـطء فى جميع الصنائع إنما تحصل من قبل الملكة الحاصلة عن الارتياض ، لامن قبل معرفة أجزاء تلك الصناعة فقط ، كذلك الأمر فى العمل عن / هذه القوانين . ومثال ذلك : أن إجادة فعل الكتابة وإتقانه ليس يحصل عن معرفة الحروف ، وإنما يحصل عن الارتياض التام فى تصور الحروف (١) .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى، ص ٨٩٤ ، ٨٩٨ : « فأما فى الفلسفة فهى نافعة لشيئين : أما أولا فإذا كانت الألفاظ تدل على معانى كثيرة ، فإنها تجعل تلك موحودة على ما يجب عندما نعدد على كم نحو تقال كل واحدة منها ، وأيها على مثال واحد ، وأيها مختلفة . وقد يعرض ذلك فى الأمور والأسماء . والثانى عندما يبحث الإنسان مع نفسه ، وذلك أنه ليس يسهل أن يضـــله آخرون ، كما يلحقه ذلك كثيراً من نفسه ، وهو لايشعر . وقد بقى نحو ثالث هو الذى القصد فيه المدح ، وذلك أنا إذا وبخنا أقاويل من يشاركنا فى المفاوضة ، من غير أن يكون له ما يتفضل به من الشناعة ، فإن هذا يوهم أن ما ظن به من التعسر ليس هو من أجل الحق ، بل من قلة الدربة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٥ – ٧٦ : « وهـــذا ليس نافعاً فى المفاوضة ، بل قد ينفـــع فى الفلسفة . فمن ذلك أن يكون مفيداً ، مثل تفصيل الاسم المشترك : فإن أول الفوائد فى ذلك أن تكون المعانى تنفصل بلقاء الذهن ، ويشعر بها ، وتخطر بالبال ، وتلاحظ أحكامها فى الاتفـــاق والاختلاف . وأيضاً أن يقتدر الإنسان فى تفكيره بنفسه على جودة التمييز ، ولا يعرض الغلط له من نفسه .... وقد ينفع من جهة اكتساب المدح . وكثيراً ما يظن أن المنقطع لم ينقطع لخطئه ، بل لضعفه فى المفاوضة ، واقتدار خصمه عليها .... » .

(١) أرسطو ، ١٦ ، ١٧٥ ا ١٧ – ٣٠ : ἀποκρινομένοις δὲ πῶς ἀπαντητέον πρὸς τοὺς τοιούτους λόγους, φανερόν, εἴπερ ὀρθῶς εἰρήκαμεν πρότερον, ἐξ ὧν εἰσιν οἱ παραλογισμοί, καὶ τὰς ἐν τῷ πυνθάνεσθαι πλεονεξίας ἱκανῶς διείλομεν. οὐ ταὐτὸ δ' ἐστὶ λαβόντα τε τὸν λόγον ἰδεῖν καὶ λῦσαι τὴν μοχθηρίαν καὶ ἐρωτώμενον ἀπαντᾶν δύνασθαι ταχέως.... ἔτι δ' ὥσπερ ἐν τοῖς ἄλλοις τὸ θᾶττον καὶ τὸ βραδύτερον ἐκ τοῦ γεγυμνάσθαι γίνεται μᾶλλον, οὕτω καὶ ἐπὶ τῶν λόγων ἔχει ...,

قال :

وكما أن فى صناعة الجدل قد يتعسر على السائل النقض والإبطال ، كذلك قد يعرض مثل ذلك فى المباكتات السوفسطائية . وذلك يعـــرض إذا لزم عن المقدمات الكاذبة التى وضعها المشاغب نتيجة صادقة ، وأوهم أن اللازم عنها نتيجة أخرى وهى كاذبة . فإنه إذا كان القول السوفسطائى بهذه الصفة عسر على المجيب نقضه بالحق ، وتعريف كذب المقدمات التى وضع فيه المشاغب ، لأمرين :

أحدهمـــا : إنْ قَصَـــدَ نقض تلك النتيجة الكاذبة بتعريف ما فى تلك المقدمات من الكذب ، كان ذلك نقضاً ســـوفسطائياً أو مشاغبياً ، لأن تلك النتيجة لم تلزم عن تلك المقدمات .

والثانى : لأن لايظن به أنه إنما يقصد بذلك إبطال النتيجة الصادقة ، وأنه يرى أن لايكون عن المقدمات الكاذبة إلا نتيجة كاذبة . فلذلك يجب على المجيب فى هذه الحال ألا يتعرض لنقض القياس بأن يعرف الكذب الذى فى مقدماته

٢ – يتعسر : يعسر ف . ‏١١ النقض : النقيض ل .

٣ – السوفسطائية : السفسطائية ف .

٦ – التى : الذى ف . ‏٩ – سوفسطائيا : سفسطائيا ف .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٨ : « فأما كيف يقاوم أمثال هـــذه ، عندما يجيب فهو بين إن كان ما قلناه أولا – فى أن من أى الأشياء تكون التضليلات ، وفى قسمتنا صنوف الغلبة بالمسألة – كافيا .... وأيضاً فكما فى السرعة والإبطاء فى الأشياء الأخر إنما تكونان من التخرج والدربة خاصة ، كذلك الحال فى الأقاويل..... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٦ : « واعلم أنه ليس كل من يقتدر على حل الشك ناظراً فيه متأملا ، يقدر على حل الشك مجيباً ممارعاً ، فإن ذلك عسى أن يكفى فيه قانون الصناعة المنطقيـــة . وهذا الثانى يحتاج فيه إلى ملكة ارتياضية ، وخصوصاً إذا غيرت التراتيب ، وبدلت الألفاظ ؛ فمن خانته الملكة فعليه بالتؤدة ، فإن المنفلت سهواً يعسر تداركه ، كما فى الكتابة ، وفى كل صناعة » .

من قبل اشتراك الاسم ، أو من قبل المشاغبة ، أو من غير ذلك من الأشياء المغلطة . ولا يظن به أنه يتعرض ذلك . لكن يرد عليه بأن يقول له إن هذه النتيجة ليست هى النتيجة الصادقة التى لزمت عن هذا القياس ؛ وإنما تشبهها ، أو ليست بلازمة أصلا عنه.[1]

قال :

وقد يجوز للمجيب أن يسلم المقدمات المشتركة الأسماء إلى أن ينتج السائل عليه النتيجة الكاذبة ، فيقول له : إن تلك المقدمات التى سلمتها إنما أردت منها كذا ، دون معنى كذا . والمعنى الذى أنكره الآن منها ما سلمته قط ؛ وإنما كان له هذا الفعل لأنه ليس بمعروف ، ولا بين ، أنه قد سلم المعنى الكاذب الذى هو أحد ما يدل عليه بذلك اللفظ المشترك من قبل تسليمه اللفظ المشترك . وربما كان له هذا أنفع لمكان الغلط ، لأنه لو قسم ما يدل عليه الاسم

١ – المشاغبة : المشاغبية ف . ٩ – له : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٥ ا ٣١–٣٦ : πρῶτον μὲν οὖν, ὥσπερ συλλογίζεσθαί φαμεν ἐνδόξως ποτὲ μᾶλλον ἢ ἀληθῶς προαιρεῖσθαι δεῖν, οὕτω καὶ λυτέον ποτὲ μᾶλλον ἐνδόξως ἢ κατὰ τἀληθές. ὅλως γὰρ πρὸς τοὺς ἐριστικοὺς μαχετέον οὐχ ὡς ἐλέγχοντας ἀλλ' ὡς φαινομένους· οὐ γάρ φαμεν συλλογίζεσθαί γε αὐτούς, ὥστε πρὸς τὸ μὴ δοκεῖν διορθωτέον.

=ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٨٩٩ : « فأما أولا فكما أنه يجب أحياناً أن نؤثر أن نقيس على الأكثر مراراً مشهورة أو صادقة ، فكذلك وأن نحل أحياناً يكون إنما على جهة الرأى المشهور خاصة ، أو على جهة الحق . وذلك أنا إنما نقصد بالجملة مقاومة الممارين ، لا على أنا نبكت ، بل على أن نمارى » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٦ – ٧٧ : « وكما أن القياس المعقود تارة يكون صادقاً ، ومن صوادق وصوابات ، وتارة يكون بحسب الظن كذلك الحل تارة ينبغى أن يبدل فيه المشهور بالحق ، وتارة أن يبدل الحق بالمشهور والظنون ؛ فإنه ليس الغرض فى مفارضة السوفسطائيين أن يقاس عليهم بالحق ، بل أن يجازوا عن المراء مراء ... وإن أمعن السوفسطائى إلى النتيجة التى هى الحق ، لم يضرنا .... » .

المشترك ، أو اللفظ المشاغب ، ثم غلط فسلم واحداً منها على أنه صادق ، وهو كاذب ، لم يكن له أن يرجع فى ذلك .

فإذن من فعل هذا الفعل من المجيبين وأجاب فى الأسماء المشتركة والألفاظ المشاغبية بنعم أو لا ، فقد فعل فعلا يجوز له . لكن لما كان من لم يعلم هذا الذى قلنا قد يظن أنه إذا سلم الاسم المشترك أنه قد سلم جميع المعانى التى يقال عليها ذلك الاسم . وإن كان لايلزم ذلك . فربما مانعه من التقسيم بعد إنتاج النتيجة ، ورأى أنه قد بكته فيحتاج معه إلى بيان أنه لم يبكته . فلذلك الأحزم له ، أعنى للمجيب ، إذا سأل السوفسطائى باسم مشترك ، أو لفظ مشاغبى ، أن يقسم المعانى الكثيرة التى يدل عليها ذلك اللفظ ، ويجيب فى واحد واحد بنعم أو لا . وإذا تعسر السائل ، وظن أنه قد يكون تبكيت من قبل ذلك اللفظ المشترك الذى جاء به ، أو من قبل المشاغبة ، وأنكر أن يكون مشتركا . فالحيلة الخاصة معه أن يضع اسما لذلك المعنى الذى يزعم المجيب أنه كاذب ، وأنه غير المعنى الصادق الذى يدل عليه ذلك اللفظ .

قال :

وما كان يرى بعض الناس من أن الحيلة فى هذا أن يقرن لفظ «هـذا» إلى الاسم ، فإن « هذا » إن كان إشارة لما فى النفس من ذلك المعنى ، فتلك الإشارة مشتركة . لأن جميع تلك المعانى التى يدل عليها اللفظ هى حاضرة فى الذهن . إلا أن تكون لفظة « هذا » يقرنها بمشار إليه محسوس . وإذا كان ذلك ، فقد استغنى عن اللفظ والتسمية بالإشارة .

---

١ – فسلم : وسلم ل . ٥ – قلنا : قلناه ف .

٨ – السوفسطائى : السفسطائى ف . ١٧ – التى : الذى ف .

قال :

وكذلك إذا كان السؤال مرسلا ، وهو إنما يصدق بتفصيل ، فليس ينبغى أن يجاب بنعم أو لا . حتى إذا تم التبكيت ، قال : إنما أردت بقول نعم ذلك المعنى المقيد ، لا المطلق ، فإن ما يلحق فى ذلك إذا أجاب عن الاسم المشترك بنعم أو لا ، دون أن يقسم المعانى التى يقال عليها الاسم المشترك ، هو بعينـه يلحق فى هذا ، وفى جميع المواضع التى إذا قسم لم يعرض له مباكتة ، ولا يظن أنه عرضت له . فمن أجل أنه معروف بنفسه ، إذا قدم المجيب المشاغبة ، وسلم منها ما سلم ، هل بكت أو لم يبكت . فهو إذا أجاب عن المرسلة بقول مطلق فهو مخطئ ، لأنه يعرض نفسه أن / يشك فيه هل بكت أم لا ، وإن لم يبكت فى الحقيقة . (١)

وكثيراً ما يعرض للمجيب أن يتشاغل عن القسمة لكثرة المعـانى التى يتضمن ذلك القول المرسل ، ولـما يعرض له عند ذلك من تعسر السائل وقلة موافقته على التقسيم الذى استعمله فيه ، فيتساهل ويجيب فيها بجواب مطلق . فإذا عقد السائل عليه التبكيت ، فشرع المجيب أن يفصل له ذلك القول ، ويعرفه

٨ – بقول : بجواب ف .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٥ ب ٢٨ – ٣٣ : οὐ μὴν ἀλλ’ ἐπειδὴ ἄδηλος μέν ἐστιν ὁ μὴ διορισάμενος τὴν ἀμφιβολίαν πότερον ἐλήλεγκται ἢ οὐκ ἐλήλεγκται δέδοται, δ’ ἐν τοῖς λόγοις τὸ διελεῖν, φανερὸν ὅτι τὸ μὴ διορίσαντα δοῦναι τὴν ἐρώτησιν ἀλλ’ ἁπλῶς ἁμάρτημά ἐστιν, ὥστε κἂν εἰ μὴ αὐτός, ἀλλ’ ὅ γε λόγος ἐληλεγμένῳ ὅμοιός ἐστιν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٤ : « ولكن من قبل أنه غير معلوم ما الذى بكت أو لم يبكت ، لأن المراء لم يحدد ، وقد أخبرت لنا قسمة الألفاظ ، فظاهر أن الذى يجيب من غير أن يحدد ، بل على الإطلاق ، فقد أخطأ ، فإذن وإن لم يكن هو ، بل القول نفسه ، يكون شبيها بالذى بكت » .

أنه لايلزمه من ذلك ما ظن أنه يلزمه ، لم يوافقه السائل على ذلك ، إذا لم يعلم أن الغلط دخل من ذلك الموضع الذى عرفه به المجيب ؛ ولا وافقه على أن ذلك الموضع مغلط . فيعرض فى المجيب شك هل بكت أو لم يبكت . فلذلك أيضاً ليس ينبغى أن يتشاغل عن القسمة فى المواضع التى يدخل الخلل فيها من قبـل إغفال القسمة . (١)

وكما أنه ليس يجب أن يجيب عن مسألتين بجواب واحد : فكذلك ليس يجب أن يجيب أحـد عن الاسم المشترك بجواب واحد . فإنه لا فرق بين أن يجاب عن مسائل كثيرة بجواب واحد ، كانت تلك المسائل يدل عليها بلفظ واحـد أو بألفاظ كثيرة . فإن الاسم المشترك هو سـؤال عن مسائل كثيرة بلفظ واحد .

٧ – المشترك : سقطت من ل .

(١) أرسطو، ١٧ ، ١٧٥ ب ٣٢ – ٣٨ : συμβαίνει μέντοι πολλάκις ὁρῶντας τὴν ἀμφιβολίαν ὀκνεῖν διαιρεῖσθαι διὰ τὴν πυκνότητα τῶν τὰ τοιαῦτα προτεινόντων, ὅπως μὴ πρὸς ἅπαν δοκῶσι δυσκολαίνειν· εἶτ' οὐκ ἂν οἰηθέντων παρὰ τοῦτο γενέσθαι τὸν λόγον, πολλάκις ἀπήντησε παράδοξον. ὥστ' ἐπειδὴ δέδοται διαιρεῖν, οὐκ ὀκνητέον, καθάπερ ἐλέχθη πρότερον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٤ ، ٩٠٨ : « وقد يعرض لكثرة مايسأل على جهة المراء لإيصال ما يورد علينا مما يجرى هذا المجرى أن نتكاسل عن القسمة حتى لا يعـترض فى جميعها ، فيظن بنا التعسر فى التسليم ومراراً كثيرة ، وهم لايشعرون أيضا أن من هذه يكون قياس يلزمهم خلاف الرأى المشهور . فلأن القسمة إذن قد أطلقت لنا ، فليس يجب أن نتكاسل ، كما قلنا فيما سلف » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٨ : « وإذا كانت القسمة مما لاتوهم التعسر ، ولا لنا فيه مضرة ، فبالحرى أن لانتكاسل عنه » .

وكذلك من لم يجب عن مسئلتين فما فوقها بجواب واحد واعتاد ذلك ، فليس يقع له غلط من قبل الاسم المشترك والمشاغبة اللفظية . ولا أيضاً يجب على المجيب أن يجيب عن الاسم المشترك بجواب واحد ، إذا كانت جميع المعانى التى تدال عليها تلك القضية المشتركة صادقة . فإنه لو كلف المجيب أن يجيب عن الجوابين فما فوقهما بجواب واحد ، إذا كانت كلها تشترك فى نعم أو لا ، لكلف إذا سئل عن ألف مسئلة أو ألوف من المسائل ألا يجيب عنها حتى يتأملها : فإن اشتركت فى نعم أو لا ، أجاب فيها بجواب واحد . وإن لم تشترك : فصل : وهذا شىء معلوم أنه لايكلفه المجيب . فلذلك ليس يجب على المجيب أن يجيب عن الاسم المشترك بجواب واحـــد ، ولو كانت جميـــع القضايا المعنوية التى يتضمنها الاسم المشترك كلها صادقة . وإنما يجب عليه أن يجيب عمـــا سئل : وهو لم يسئل إلا عن واحـــد . لأنه ليس فى ضمير السائل ، إذا سأل بالاسم المشترك ، إلا معنى واحد . ولو كان فى ضمير السائل جميع المعانى التى يتضمنها الاسم المشترك ، لكان قد كلف المجيب أن يجيب بجواب واحـــد عن مسائل كثـــيرة . (١)

---

١ – اعتاد : أعاد ف .

٢ – ٣ والمشاغبة ... المشترك : سقطت من ل لتكرار كلمة المشترك

٧ – فصل : فصلها ف .

١٠ – يتضمنها : تضمنها ل .

١١ – بالاسم : عن الاسم ل .

١٢ – يتضمنها : تضمنها ل .

---

(١) أرسطو، ١٧، ١٧٥ ب٣٩ ومابعده: εἰ δὲ τὰ δύο ἐρωτήματα μὴ ἓν ποιεῖ τις ἐρώτημα, οὐδ᾽ ἂν ὁ παρὰ τὴν ὁμωνυμίαν καὶ τὴν ἀμφιβολίαν ἐγίνετο παραλογισμός, ἀλλ᾽ ἢ ἔλεγχος ἢ οὔ. τί γὰρ διαφέρει ἐρωτῆσαι εἰ Καλλίας καί Θεμιστοκλῆς μουσικοί εἰσιν ἢ εἰ ἀμφοτέροις ἓν ὄνομα ἦν ἑτέροις οὖσιν; εἰ γὰρ πλείω δηλοῖ ἑνός, πλείω ἠρώτησεν . . . .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٨ – ٩٠٩ : « فإن لم يجمع الإنسان بين سؤالين ويجعلهما سؤالا واحداً، فإن الضلالة ليس تكون من اشتراك الاسم ولا من المراء ، بل =

قال :

ولأن من المشهور أنه قد لا تكون هنالك مباكتة، ويظن أن هناك مباكتة، وأنه قد لايكون هنالك نقيض ، ويظن أن هنالك نقيضاً، وأنه يجب أن يراجع هذا الظن، فمتى سلم المجيب جميع ما يسلمه للسائل على أنه يظن ذلك ظناً، كان له ، إذا بكته، أن يرجع فيما سلم ، ويقول : له إنما سلمت تلك المقدمات، وأنا أظنها، رجاء أن تكون من جنس المظنونة الصادقة . فأما الآن فقد ظهر أنها من جنس المظنونة الكاذبة . ومتى فعل المجيب هذا . لم تتم عليه مباكتة ، ولا أنتج الخصم عليه شنيعاً ؛

ولذلك ما يجب عليه أكثر ذلك ، إذا سلم مقدمة ناقصة الحمد ، أن يسلمها على جهة الظن . فإنه ليس يقدر السائل أن يشنع عليه ، إذا كان تسليمه لها على جهة الظن .(١)

= عسى أن تكون تبكيتا، أو لا تكون . وذلك أنه : ما الفرق بين أن يسأل عن قلياس وثامسطوقولوس هل هما موسيقاران ؟ وبين أن يجعل لها اسما واحداً وهما مختلفان . فإن كان دالا على كثيرين فإنه يسأل عن كثيرين مسئلة واحدة . فإن لم يكن صواباً أن يجيب عن مسألتين جواباً واحداً على الإطلاق، فظاهر أن لس جوابنا فى الواحد أيضاً من هذه المتفقة أسماؤها بصواب، وبالجملة ولا لو صدق فيها كلها ، بمنزلة ما يوجب ذلك بعض الناس ... » .

ابن سينا ، السفسطة، ص ٧٩ : « والجمع بين السؤالين لو استحق الجواب لاستحق الجمع عن ألف سؤال، ولكن ليس للمجيب الواحد – من حيث هو مجيب واحد – أن يكون مجيباً عن كل حق . فإذن يجب أن يتحدد له السؤال . وقوة السؤال بالاسم – كما علمت – قوة سؤالات كثيرة ، ولا السؤال عن المشترك واحد، ولا الجواب » .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٦ أ ١٩ – ٢٧ : ὥσπερ οὖν εἴπομεν, ἐπειδήπερ οὐδ' ἔλεγχοί τινες ὄντας δοκοῦσιν εἶναι, κατὰ τὸν αὐτὸν τρόπον καὶ λύσεις δὸξουσιν εἶναί τινες ρὐκ ρὖσαι λύσεις˙.... ἀποκριτέον δ' ἐπὶ μὲν τῶν δοκρύντων τὸ 'ἔστω' λέγροντα˙ καὶ γὰρ οὕτως ἥκιστα γίνριτ' ἂν παρεξέλεγχος. ἂν δέ τι παράδοξρν ἀναγκάζηται λέγειν, ἐνταῦθα μάλιστα πρρσθετέον τὸ δοκεῖν˙ οὕτω γὰρ ἂν ρὔτ' ἔλεγχος οὔτε παράδοξον γίνεσθαι δόξειεν.

قال :

فأما إذا سأل السائل على جهة المصـــادرة ، فكان ذلك بيناً ومعروفاً عنـد المجيب ، فينبغي أن يبادر ويعرفه أن ذلك الذى وضع هومطلوبه ، وإن خفى ذلك عليه حتى ينتج المطلوب نفسه . فله أن يقول له : إنما سلمت ذلك وأنا أظن أنها غير المطلوب . وأما الآن فقد ظهر أنها المطلوب . فأنت ، ياهذا ، لم تؤلف قياساً ، ولا عملت شيئاً . وهبك أنى سهوت فسلمت ذلك ، فما الذى تنتفع أنت به ، إذ قد ظهر أنك لم تعمل شيئاً ، ولا ألفت قياساً . فإن استعمل المصادر مكان موضوع المطلوب جزئياته على طريق الاستقراء ، إلا أنه لم يأخذ كلى ذلك الموضوع من حيث يدل عليه اسمه ، حتى يقول مثلا : إن كل حيوان يحرك فكه الأسفل ، لأن جميع الحيوانات هكذا هى ، بل قال مثلا : إن كل حيوان يحرك فكه الأسفل ، لأن الإنسان والقرد وما أشبه من سائر الحيوانات تحرك فكها الأسفل ، فللمجيب حينئذ إن سلم له هذا ثم أنتج عليه : أن كل حيوان يحرك فكه الأسفل ، أن يقول له : لم أرد بتسليمى أن حكم ما أشـــبه الإنسان والقرد فى ذلك هوحكم جميع الحيوانات ، / لأنه لوكان ذلك، لكنت

٢ – على : عن ل . ١٢ – سلم : يسلم ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٠٩ ، ٩١٢ : « ومن قيـــل أن التى ليست تبكيتات يظن أنها موجودة شيئاً ما ، كما قلنا ، فعلى هذا المثال بعينه توجد أشياء ليست حلولا يظن أنها شىء ما من غير أن تكون حلولا . فينبغى أحياناً أن نأتى بهذه التى قلنا خاصة إما نحو الأقاويل الصحيحة التى تكون فى الأقاويل الجهادية ، أو نحو المقاومة التى تكون مضعفة . ويجب أن يجيب عن التى يظن أنه قالها على جهـــة الإيجاب : وذلك أنه أما على هذا النحو فليس يكون تبكيتاً ألبتة . فإن اضطر إلى القول بخلاف الرأى المشهور ، ففى هذا الموضع خاصة يزيد فى قوله : «فيما أظن» ، ذلك أنه على هذه الجهة ليس يظن أنه يكون تبكيتاً ولا ما يخالف الرأى المشهور » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٨ : « وإذا تسلم منا المقدمات ، فن الاحتياط أن لانسلمها جازمين بل نسلمها على أنا نظن ذلك ظناً ، فإن ذلك يمنع انعقاد التبكيت علينا ، ويوجه الشناعة بخلاف المشهور إلينا » .

سلمت المطلوب بعينـه ، بل إنما أردت نوع كذا من الشـبه ، ولم أرد نوع كذا[1] :

١ – نوع : نوعا ف ، ل . ٢ – نوع : نوعا ف .

(١) أرسطو، ١٧، ١٧٦ أ ٢٧–٣٥ : ἐπεὶ δὲ πῶς αἰτεῖται τὸ ἐν ἀρχῇ δῆλον, οἴονται δὲ πάντως, ἂν ᾖ σύνεγγυς, ἀναιρετέον καὶ μὴ συγχωρητέον εἶναι ἔνια ὡς τὸ ἐν ἀρχῇ αἰτοῦντος, ὅταν τὸ τοιοῦτον ἀξιοῖ τις ὃ ἀναγκαῖον μὲν συμβαίνειν ἐκ τῆς θέσεως, ᾖ δὲ ψεῦδος ἢ ἄδοξον, ταὐτὸ λεκτέον. τὰ γὰρ ἐξ ἀνάγκης συμβαίνοντα τῆς αὐτῆς εἶναι δοκεῖ θέσεως. ἔτι ὅταν τὸ καθόλου μὴ ὀνόματι ληφθῇ ἀλλὰ παραβολῇ, λεκτέον ὅτι οὐχ ὡς ἐδόθη οὐδ' ὡς προὔτεινε λαμβάνει· καὶ γὰρ παρὰ τοῦτο γίνεται πολλάκις ἔλεγχος.

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩١٣ : « ولأنه قد علم كيف يكون السؤال عن التى أول الأمر ، وذلك أنهم يظنون أنه ، وإن كان قريبا ، فإنه يرفع لا محالة ، ولا يطلق أن تؤخذ الجزئيات إذا كانت مثل التى يسأل عنها فى أول الأمر ، فإذا أوجب الإنسان مثـل هذا ، فإن الذى يعـرض بالاضطرار عن الموضوع كذبا كان أو خلاف الرأى المشهور ، فإن الذى يقال هو ذلك الشىء بعينه ، وذلك أن التى تعرض من الاضطرار إنما يظن أنها موجودة عن ذلك الموضوع بعينه . وأيضاً إذا لم يصرح بذكر الكلى ، بل أخذ بالمقايسة ، فيقال إنه لم يوجد على ما سلم ، ولا فرع على ما أصل ، فإن التبكيت كثيراً ما يكون عن مثل هذا » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٧٩ – ٨٠ : « والذى يغلط بالمصادرة على المطلوب الأول يأخذ التعبيرات ، فإن كانت ظاهرة لم تقبل ، وإن خفيت وتنبه لها عند الإنتاج ، قيل أن المراد فيما سلمت غير ما أوردت . ولو سلمت هذا لسلمت ما فيه النزاع ، وحينئذ لاتجد المغالطة سبيلا إلى إلزام كذب أو تشنيع . وإذا استعمل المغالط بدل ما فى المصادرة على المطلوب الأول من لفظ كلى قولا مبنياً على المقايسة ، أو لم يكن الكلى المستعمل اسم ، وكان قولا ما فبدله بقول قياسى – كما نقـول على ما يجرى مجرى الإنسان والفرس ويشبهه ، فهو يحرك فكه الأسفل – ويجعله بغير ما يصادر به من المطلوب الأول على هذه الجملة – أو فى غير المصادرة أيضا – ثم أنتج منه ، فله أن يقول : إنما سلمت لك فيما يجرى مجرى الإنسان ولم أسلم لك فى كل شىء ، وهذا ليس يجرى مجرى الإنسان ، فإنه يخالفه من قبل كذا . وذلك لأنه إن لم يفعل هذا ، تم له التبكيت ، وخفى » ما يريده من المصادرة على المطلوب الأول ، إذا كان تغييره على هذا النحو من التغيير بانتقال إلى جزئى

من الخطأ الذائع أن التمساح لايحرك فكه الأسفل ، ومن الغريب أننا نجد هذا القول فى كتاب . الحيوان Histoiria Animalium لأرسطو ، طبعة الاكاديمية الملكية البروسية ، ج ، = ت . ع . مخطوط المتحف البريطانى ، ١٢ أ .

قال :

وأما الأسماء التى تقال حقيقة فى موضع ، ومجازاً فى موضع آخر ، فإنه قد يعرض فيها مغالطة . وذلك أن صدق دلالة الاسم فى موضع الحقيقـــة ، وارتفاع الاشتراك عنه يوهم صدقه فى موضع الاستعارة وارتفاع الاشتراك عنه . مثال ذلك أن يقول قائل : ماهو لشىء فهو ملك له ، لأن ما هو لزيد فهو ملك له ، والإنسان هو للحيوان ، فالإنسان ملك للحيوان . فلذلك يجب على المجيب فى مثل هذا الموضع ألا يجيب عن هذه القضية مرسلة حتى يقسم ، أعنى قول القائل : « إن ما هو لشىء ، فهو ملك له » (١) ؛

٢ — موضع (آخر) : سقطت من ف . ٤ — عنه : منه ل .

= راجع تعليقات الإمام محمد عبده على هـــذا القول فى كتاب « البصائر النصيرية » تأليف زين الدين عمر بن سهلان الساوى ، مع تعليقات الشيخ محمد عبده ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى الأميرية ، ببولاق ، سنة ١٨٩٨ م ، ص ١٣٣ — ١٣٤ ، هامش ٣ .

(١) أرسطو، ١٧، ١٧٦ ا ٣٨–١٧٦ب ٧ : ἐν μὲν οὖν τοῖς κυρίως λεγομένοις ὀνόμασιν ἀνάγκη ἀποκρίνεσθαι ἢ ἁπλῶς ἢ διαιρούμενον. ἃ δὲ συνυπονοοῦντες τίθεμεν, οἷον ὅσα μὴ σαφῶς ἀλλὰ κολοβῶς ἐρωτᾶται, παρὰ τοῦτο συμβαίνει ὁ ἔλεγχος. οἷον ἆρ' ὃ ἂν ᾖ Ἀθηναίων, κτῆμά ἐστιν Ἀθηναίων; ναί· ὁμοίως δὲ καὶ ἐπὶ τῶν ἄλλων· ἀλλὰ μὴν ὁ ἄνθρωπός ἐστι τῶν ζῴων; ναί· κτῆμα ἄρα ὁ ἄνθρωπος τῶν ζῴων. τὸν γὰρ ἄνθρωπαν τῶν ζῴων λέγομεν, ὅτι ζῷόν ἐστι . . . .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩١١ — ٩١٢ : « فأما فى الأسمـــاء اللواتى تقال على الحقيقة فبإضطرار أن يجيب أو على الإطلاق أو إذ يقسم ويضع هؤلاء اللواتى يفكر فيهن — مثال ذلك جميع اللواتى يسألن ، لا ظاهراً : لكن على التقصير ، ومن هذا يكون تبكيت . مثال ذلك : أترى ما هو للأثينيين هو ملك للأثينيين ؟ نعم . وعلى هذا المثال وفى آخـــر . لكن : أما الإنسان فهو للحيوان ؟ نعم . الإنسان إذن ملك للحيوان <ولكن هذه سفسطة> وذلك أنا نقول : الإنسان للحيوانات من قبل أنه حيوان » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٠ : « فإذا استعمل اسماً حقيقياً لم يكن بد من الجـــواب ، أو من القسمة إذا كان فى بعض دون بعض.... كما أنه يقال : «إن ما هـــو لأهل بلد كذا فهو ملك لهـــم ، والحيوان كذلك هو للإنسان ، فهو اذن ملك له . فتكون كل قضية تستعمل فيها اللفظة «له» بمعنى معقول محصل ، ولكن يغلط فى النتيجة ، إذ تؤخذ فى النتيجة على معنى آخر » .

قال :

وليس ينتفع المصادرون على مقابل المطلوب ، ولا بالحماة : السائل عن النقائض والمتقابلات التى لا يكون الجزء الصادق منها معلوماً بنفسه ، أويكون معلوماً بشرط ، فأهمل فى السؤال أخذ ذلك الشرط . لأنه إذا كان الجهـــل بالمتقابلين على السواء ، فليس يسلم المجيب له النقيض الذى رام الســـائل أن يتسلمه منه ، لأنه لايظن به الصدق أكثر من مقابله . وكذلك أيضاً يعرض متى لم يكن واحد من المتقابلين مشهور الصدق ولا محموداً دون نقيضه ، بل يكون كل واحد من الطرفين فى الشهرة والحمد على السواء ، مثل قولنا : هل النفس مائتة ، أو غير مائتة ؟ فإن القوم الذين يقولون إنها مائتة مساوون فى الشهرة للقوم الذين يقولون إنها غير مائتة . ولذلك ليس يغلب على ظن السامع أحـــد هذين النقيضين بحسب الشهرة ، فيسلمه :[1]

٥ – له : ذلك ل ١٠ – مائتة : + ولذلك ليس يقولون إنها غير مائتة ف .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٦ ب ٨ – ١٧ : ὅταν δὲ δυοῖν ὄντοιν θατέρου μὲν ὄντος ἐξ ἀνάγκης θάτερον εἶναι δοκεῇ, θατέρου δὲ τοῦτο μὴ ἐξ ἀνάγκης, ἐρωτώμενον πότερον δεῖ τὸ ἔλαττον διδόναι· χαλεπώτερον γὰρ συλλογίσασθαι ἐκ πλειόνων. ἐὰν δ' ἐπιχειρῇ ὅτι τῷ μὲν ἐστιν ἐναντίον τῷ δ' οὐκ ἔστιν, ἂν ὁ λόγος ἀληθὴς ᾖ, ἐναντίον φάναι, ὄνομα δὲ μὴ κεῖσθαι τοῦ ἑτέρου.

ἐπεὶ δ' ἔνια μὲν ὧν λέγουσιν οἱ πολλοὶ τὸν μὴ συγχωροῦντα ψεύδεσθα ἂν φαῖεν ἔνια δ' οὔ, οἷον ὅσα ἀμφιδοξοῦσιν (πότερον γὰρ φθαρτὴ ἢ ἀθάνατος ἡ ψυχὴ τῶν ζῴων, οὐ διώρισται τοῖς πολλοῖς)

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩١٤ ، ٩١٧ – ٩١٨ : «وإذا كان السؤال عن شيئين متى وجد أحدهما يظن أن الآخر موجود من الاضطرار ، وليس هذه حال الآخر عند المسئلة عنه من الاضطرار ، فيجب أن يجيب أولا بالذى هو أنقص ، وذلك أنه عسر جدا أن يؤلف من أشياء كثيرة . فأما إن رام الكلام فى شىء هو مضاد بجهة وغير مضاد بجهة أخرى ، وكان قوله صادقاً ، فجوابنا يكون بحسب ماهو مضاد ، فالجهة الأخرى لا اسم لها ، من قبل أن بعض هذه يقوله كثير من الناس فلا يتطرق على قولهم الكذب ، وبعضها ليست كذلك ، والمثال فى ذلك =

وأما متى اتفق أن يكون أحد النقيضين معلوم الصدق بنفسه ، أو معلوم الحمد دون نقيضه ، أو اجتمع فيه الأمران جميعاً ، فإنه قــد ينتفع الســائل بالمصادرة على مثل هذا . وذلك أن الجزء الصادق ، لمكان شهرته فى الحمــد ، أو لمكان كونه صادقاً ، معروف الصدق بنفسه ، قد يغلط المجيب فيسلمه ، ولا سيما إذا بدل المصادر اسم أحد جزأى المطلوب عند السؤال ، أو اسم أحد جزأى مقابله ، أعنى المحمول أو الموضوع ، باسم آخر ، ولم يأت بالمطلوب نفسه ، أو بمقابله ، إن كانت المصادرة على مقابله . لكن إذا سها المجيب فى مثل هذا فسلمه ، فله أن يقول للسائل : إنك لم تصنع مبكتاً ، ، ولا عملت قياساً ، وإن كنت قد سلمت أنا ذلك لك على ما تقدم (١) .

---

٤ – قد : سقطت من ل . ٥ – جزأى : حدى ف . ٩ – قد ، سقطت من ل .

= جميع الأشياء التى الرأى المشهور موجود فيها على جهتين (وذلك أن القول بأن : هل نفس الحيوان فاسدة أو غير مائتة ؟ هو عند كثيرين غير محدود) .... »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٠ – ٨١ : « وقد علمت أن القياس لايكون بالحقيقة قياساً ، أو تكون هناك الاشتراكات الثلاثة التى للمقترنتين فى أنفسهما ، والتى لمقدمة مقدمة مع النتيجة ، وإذا كان اللازم غير منعكس – كما قلنا – فينبغى أن نجيب فى العكس بالجزئية ، فلا يتهيأ التبكيت الجزئى . فإن التجربة تحمله على إيراد الشروط ، وتكثير القضايا ، ويعسر حينئذ التأليف الصحيح فى الحق فضلا عن الباطل . وإذا كانت المسألة كلا طرفيها مشهور – كما هو فى النفس من فسادها وغير فسادها... فكان كل من طرف مقبولا ومضاداً للنقيض ، فيسهل علينا فى مثلها أن نقــاوم ، إذ يكون لنا أن نقبل أى الطرفين شئنا » .

(١) أرسطو ، ١٧ ، ١٧٦ ب ١٧ – ٢٥ : ἐν οἷς οὖν ἄδηλον ποτέρως εἴωθε λέγεσθαι τὸ προτεινόμενον πότερον, ὡς αἱ γνῶμαι˙.... ἔτι οὗ τὸ ἀληθὲς ἀμφιδοξεῖται, μάλιστα μεταφέρων ἄν τις λανθάνοι τά ὀνόματα περὶ τούτων. διὰ μὲν γρ τὸ ἄἀδηλον εἶναι ποτέρως ἔχει τἀληθές, οὐ δόξει σοφίζεσθαι, διὰ δὲ τὸ ἀμφιδοξεῖν οὐ δόξει ψεύδεσθαι˙ ἡ γὰρ μεταφορὰ ποιήσει τὸν λόγον ἀνεξέλεγκτον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩١٨ ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٩١٩ : « فكذلك حال كل مالم يك بينا ، فيعلم بأى جهة يقال كالآراء التى عن الفكر...=

القـــول فى النقض

قال :
وينبغى للمجيب فى جميع المسائل أن يتقدم فيرد القول الكاذب ، ويعرف مع رده له من أى جهة عرض له الكذب . فإن هذا هو النقض المستقيم .

ولمـــا كان الكذب يعرض فى القياس إما من جهة مقدماته ، يعنى أن تكون كلتاهما كاذبتين ، أو تكون إحداهما هى الكاذبة ، وإما من جهـــة تأليفه او شكاله أو من كليهما معاً ، فالنقض المستقيم إنما يتأتى للمجيب إذا قسم القول السوفسطائى إلى كل واحد من هذين القسمين ، ونظر فى أيهمـــا عرض الكذب. فإن كان الكذب فى كليهما عرف به . وهذا النوع من القياس السوفسطائى الذى يمكن نقضه بوجهين ، فهو أسهل ، أعنى الفاسد الصورة والمـــادة . وإن كان فى أحدهما عرف به أيضاً . أما إن كان فى الشـــكل، عرف أنه غير منتج . وأما فى المقدمات ، فبأن يرفع ما وضع السائل . وهذان النوعان من القياس إنما يمكن نقضهما بجهة واحدة . وإذا كان هذا هكذا ،

١ – القول فى النقض : كتبت فى ف فى الهامش .
٨ – السوفسطائى : السفسطائى ف . ١٠ – السوفسطائى : السفسطائى ف .
١٣ – نقضهما : نقضها ف .

= وقد يكون الحق أيضاً على جهتين ، لاسيما إذا نقل أحد الأسماء عن مواضعها : فالحق إذا كان غير بين ، فكيف ينبغى أن يقال ، وبأى جهة – من أجل ذلك لايظن به أن فيه حيلة ، ومن أجل أن فيه جهتين لايظن به كذب ، ولا نقل الأسماء عن مواضعها يجعل القول غير مدفوع » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨١ : « وإذا لم يكن أحد الطرفين معتاد القبول والتسليم ، وكان كل واحد من طرفى النقيض يصدق بشرط يقترن به ، لم ينتفع الممارون بأمثاله ، وذلك لأن للمجيب أن لا يسلم أى ذلك شاء . أما القسم الأول فلأن تسليم شىء من الطرفين غير معتاد ، وأما الثانى فلأنه لمـــا خلا عن الشرط كان حكمه حكم الأول ، فإذا الحـــق به الشرط ، كان للآخر أن يلحق به الشرط، ثم لم يسلم مع شرط . وبالجملة : تجاذب النقيضين فى القبول وغير المقبول يضعف سورة التبكيت » .

فينبغى لمن أراد نقض الأقاويل القياسية أن ينظر أولاً هل ذلك القول قيـــاس حقيقى ، أو يظن أنه قياس ، وليس بقياس ، وذلك بالنظر إلى شكله ، وإلى مقدماته . فإن لم يبن له ذلك فيهما ، نظر إلى النتيجة ، أعنى هل هى صادقة ، أوكاذبة . فإن كانت كاذبة ، قسم القياس إلى مادته وصورته ، ونظر فى الكاذب منهما ، إذ قد تبين أن النتيجة الكاذبة تكون ولابد عن كذب فى القياس إما من من قبل صورته ، وإما من قبل مادته : وفرق كبير بين سهولة تبيين الكذب فى مقدمات القياس فى وقت السؤال بها وبـــين تبيينه فى النتيجة . وذلك أن تبيينه فى النتيجة سهل : لأنه ليس هنالك سؤال يضطرنا إلى الجواب على البديهة : وتبين الشىء مع الفكرة أسهل من تبيينه على البديهة .[1]

٦ – الكذب : الكاذب ل .

(١) أرسطو ، ١٨ ، ١٧٦ ب ٢٩ – ١٧٧ ا ٨ : ἐπεὶ δ' ἐστὶν ἡ μὲν ὀρθὴ λύσις ἐμφάνισις ψευδοῦς συλλογισμοῦ, παρ' ὁποίαν ἐρώτησιν συμβαίνει τὸ ψευδος, ὁ δὲ ψευδὴς συλλογισμὸς λέγεται διχῶς (ἢ γάρ εἰ συλλελόγισται ψεῦδος, ἢ εἰ μὴ ὢν συλλογισμὸς δοκεῖ εἶναι συλλογισμός), εἴη ἂν ἥ τε εἰρημένη νῦν λύσις καὶ ἡ τοῦ φαινομένου συλλογισμοῦ παρ' ὃ τι φαίνεται τῶν ἐρωτημάτων διόρθωσις. ὥστε συμβαίνει τῶν λόγων τοὺς μὲν συλλελογισμένους ἀνελόντα, τοὺς δὲ φαινομένους διελόντα λύειν....

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩١٨ – ٩١٩ ، ٩٢٢ : «ولأن النقض الصحيح برهان على كذب القياس وعلى الكذب ونحو أى سؤال يعرض ، وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين : إما عند تأليفه من الكذب ، أو إذا ظن أنه قياس ولس بقياس ، فيكون الحل المذكور الآن وتهذيب القياس الذى يظن موجوداً إنما يكون فى بعض المسائل . فيعرض إذن فى مقدمات القياس إن كان فيهـــا شىء من الأشياء المظنونة أن يكون النقض عندما نقدم . وبعض الأقاويل المؤلفة تلزمها نتائج صادقة ، وبعضها يلزمها الكذب ، والتى لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن تحل على جهتين : إما برفع شىء مما سئل عنه ، وإما بتبيين أن النتيجة ليست كذلك » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٢ : «والقياس قد يكون مغالطياً إما لمادته فقط – إذا كانت صورته قياسية – فهذا ينقض من جهة مقدماته ؛ وقد يكون مغالطياً لأنه يشبه فى صورته القياس ، وليس بقياس ، على ماعلمت . وهذا فإن الحل قد يكون فيه من الوجهين جميعا ، إذا كانت المقدمات أيضاً =

قال :

وأما التبكيتات التى تعرض من قبل اشتراك الاسم ومن قبل / المشاغبة اللفظية ، فإن منها ما يعرض الغلط فيه ، أو المغالطة ، من قبل الاسم المشترك المأخوذ فى المقدمات ، ومنها ما يعرض من قبل الاسم المشترك المأخوذ فى النتيجة ، أعنى إذا لم يفهم أنه يدل على كثير . مثال ذلك أن من سلم أن الساكت يتكلم ، والمتكلم غير ساكت ، وظن أنه قد لزمه التبكيت ، وهو أن أن الساكت غير ساكت ، فليس سبب تبكيته فى هذا هو جهله بالاشتراك الذى فى المقدمة القائلة إن الساكت يتكلم ، وذلك أنه إنما فهم منها المعنى الصادق فسلمه ، وهو أن الساكت له قدرة على الكلام ؛ ولا أيضاً سبب تبكيته جهله بالاشتراك الذى فى المقدمة الثانية وهو أن المتكلم غير ساكت ؛ فإنه إنما فهم منها المعنى الصادق فسلمه . ولكن سبب تبكيته هو جهله بالاشتراك الذى فى النتيجة وهو أن الساكت غير ساكت . فإنه لو شعر بالاشتراك الذى فى هذه النتيجة ، لتسم ، فقال : الساكت قد يصدق عليه أنه غير ساكت من جهة أن له قدرة على أن لايسكت وأن يتكلم فيما بعد .

وأما من سأل فقال : أليس ما يعلم الإنسان ليس يعلم ، وما ليس يعلم فليس له علم بشىء ، فالإنسان إذن ليس له علم بما يعلم ، فتم على المجيب هذا التبكيت بأن سلم له هذه المقدمات . فإنما عرض له التبكيت من قبل الاشتراك

٨ – إنما : إذا ل . ١١ منها : سقطت من ف .
١٠ – بالاشتراك : بالاسم ف . ١٢ – شعر : جاء ل .

= كاذبة ؛ فعلى الحال أن ينظر فى ذلك فى صورته أيضاً ، ويحل الشبهة منها ؛ وينظر أيضاً فى النتيجة – فإن النتيجة إذا كانت كاذبة نبهت على القياس وما فيه من الغلط – ويشرح سوء تسليم إن كان قد وقع ، فإنه كما ليس الفكر كالبديهة ، كذلك ليس التنبيه للسؤال – وهو بعد سؤال كالتنبيه له إذا أنتج » .

الذى فى تأليف المقدمة القائلة : إن ما يعلم الإنسان ليس يعلم . وذلك أن هذه المقدمة إنما يسلمها من لم يشعر بأن المضمر الذى فى « يعلم » مرة يعود عـــلى المعلوم ، ومرة على العالم . فإذن سبب التبكيت ها هنا إنما هو الاشتراك الذى فى المقدمة ، لا الاشتراك الذى فى النتيجة ، بخلاف الموضع الأول (١).

قال :

وهذه المسائل التى يكون التبكيت فيها من قبل الكثرة التى يدل عليها الاسم المشترك أو اللفظ المشاغبى إنما ينعقد التبكيت فيه متى كان القـــول نفسه يلزم عنه نقيضه .

٦ – التى : سقطت من ل . ٧ – إنما : وإنما ل .

(١) أرسطو ، ١٩ ، ١٧٧ أ ٩ – ١٠ : τῶν μὲν οὖν παρὰ τὴν ὁμωνυμίαν καὶ τὴν ἀμφιβολίαν ἔλεγχων οἱ μὲν ἔχουσι τῶν ἐρωτημάτων τι πλείω σημαῖνον, οἱ δὲ τὸ συμπέρασμα πολλαχῶς λεγόμενον· οἷον ἐν μὲν τῷ σιγῶντα λέγειν τὸ συμπέρασμα διττόν, ἐν δὶ τῷ μὴ συνεπίστασθαι τὸν ἐπιστάμενον ἓν τῶν ἐρωτημάτων ἀμψίβολον. καὶ τὸ διττὸν ὁτὲ μὲν ἔστιν ὁτὲ δ’ οὐκ ἴστιν, ἀλλὰ σημαίνει τὸ διττὸν τὸ μὲν ὂν τὸ δ’ οὐκ ὄν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٣ : « فأما التبكيتات فاكان منها من الاسم المشترك ومن الآراء فهـــى شىء من السؤالات التى تدل على أشيـــاء كثيرة ، وهى التى نتائجها تقال على جهات كثيرة . ومثال ذلك : أما النتيجة القائلة : إن الساكت يتكلم ، فتكون على نحوين ، والقائلة إن الذى يعلم ليس يعلم ، فإن أحد السؤالين يكون مرائياً ، وأما الثنـــائى فيكون أحياناً موجوداً وأحياناً غير موجود ، لكنه يدل بجهتين : أما أحدهما فعلى أنه موجود ، والأخرى على أنه ليس بموجود » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٣ : « إن المغالطة باشتراك المفهوم على وجوه : فإنها إما أن تكون لأن السؤال يكون كثيراً ، وإما أن تكون الكثرة فى النتيجة أيضاً . وتلك الكثرة يكون الحق فى بعضها موجوداً وفى بعضها ليس بموجود ، كما إذا سئل : « هل الساكت يتكلم ؟ » ، أو قيل : « هل الذى يريد يتعلم ليس يعلم ؟ » ؛ فإن الأول يغلط فى النتيجـــة ، فينتج بنتيجتين ، ولا يشعر باشتراكه ، وهو مقدمة بعد . وأما الثانى فإنه – وهو مقدمة بعد – لا يفهم إلا بتفصيل اشتراكه ، فن غداه عداه وهو غير مفهوم ، إذ لابد له فى أن يفهم من أن « يعلم » راجع إلى الشىء المعلوم أو العالم ، حتى يمكنه أن يجيب عنه » .

وليس يعرض هذا فى قياس الخلف فى كل المسائل . وذلك أن قياس الخلف منه ما يكون الكاذب اللازم عنه نقيض ما وضع فيه ، مثل أن يلزم من وضعنا أن الأعمى يبصر أن يكون الأعمى ليس بأعمى . ومنه ما يكون الكاذب فيه نقيضاً لمقدمة معلومة ، إلا أنها لم توضع جزء قياس ، مثل أن يلزم عن قولنا : إن الأعمى يتخيل أنه يتخيل الألوان . وذلك كذب . إلا أنه لم يرفع منه الذى وضعنا (١) :

قال :

والنقض لهذه المباكتات التى تكون من قبل اشتراك الاسم إما فى المقدمات كما قلنا ، وإما فى النتيجة ، فيكون بأن يتقدم المجيب عند السؤال فيقسم الاسم المشترك إلى أنحائه ، ويعرف الصادق منها من غير الصادق بأن يسمى ذلك ، فليزد الشرط الذى به تكون المقدمة صادقة على جهة الاستثناء ، مثل إن سأله سائل : أليس للساكت أن يتكلم ، فقال : نعم ، له أن يتكلم ، فإنه يجب عليه أن يتدارك ذلك . فيقول : لكن لا فى حين سكوته . وكذلك إن أجاب بأنه ليس يتكلم ، تدارك ذلك . فقال : لكن يتكلم فى المستقبل . وكذلك إذا سئل :

٦ — منه : فيه ل .

(١) أرسطو ، ١٩ ، ١٧٧ أ ١٦ — ١٨ : ὅσοις μὲν οὖν ἐν τῷ τέλει τὸ πολλαχῶς, ἂν μὴ προσλάβῃ τὴν ἀντίφασιν, οὐ γίνεται ἔλεγχος, οἷον ἐν τῷ τὸν τυφλὸν ὁρᾶν· ἄνευ γὰρ ἀντιφάσεως οὐκ ἦν ἔλεγχος.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٣ : « فأما فى المسائل التى تدل على كثير فإن لم يضف إلى ما يأخذه التناقض فإنه لا يكون تبكيت : والمثال فى ذلك القول بأن « الأعمى يبصر » ، وذلك أنه ليس يكون تبكيت بغير تناقض » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٣ — ٨٤ : « والثانى خلف استحالته تتبين من جهة التناقض ، كن ينتج أن المثلث ليس بمثلث ، أو أن الأعمى ليس بأعمى » .

أليس كل من علم شيئاً فليس يجهله . فقال : نعم . فإنه يجب عليه أن يزيد ، فيقول : من الجهة التي علمه . فإذا فعل ذلك ، لم تتم عليه المغالطة المشهورة التي كان القدماء يستعملونها . فإنهم كانوا يسئلون ، فيقولون : أليس من علم شيئاً من الأشياء فهو لا يجهله أصلا ؟ وأنت تعلم أن كل اثنين عدد زوج وكنت لا تعلم هذين الاثنين اللذين خبأت لك، قبل أن أظهرها لك . فأنت إذن تعلم الشيء وتجهله معاً . وإنما قلنا إنه إذا اشترط من جهة ما علمه أنه ليس تلزمه هذه المغالطة ، لأنه يقول : علمتها بالعلم الكلي، ولم أعلمها بالعلم الجزئي . فإذن الذي علمت ليس الذي جهلت . (١)

ه – هذين : هذه ف .

(١) أرسطو ، ١٩ ، ١٧٧ ا ١٨ وما بعد : ὅσοις δ' ἐν τοῖς ἐρωτήμασιν, οὐκ ἀνάγκη προαποφῆσαι τὸ διττόν· οὐ γὰρ πρὸς τοῦτο ἀλλὰ διὰ τοῦτο ὁ λόγος. ἐν ἀρχῇ μὲν οὖν πρὸς τὸ διπλοῦν καὶ ὄνομα καὶ λόγον οὕτως ἀποκριτέον, ὅτι ἔστιν ὥς, ἔστι δ' ὥς οὔ, ὥσπερ τὸ σιγῶντα λέγειν, ὅτι ἔστιν ὥς, ἔστι δ' ὥς οὔ, καὶ τὰ δέοντα πρακτέον ἔστιν ἅ, ἔστι δ' ἃ οὔ· τὰ γὰρ δέοντα λέγεται πολλαχῶς. ἐὰν δὲ λάθῃ, ἐπὶ τέλει προστιθέντα τῇ ἐρωτήσει διορθωτέον· 'ἆρ' ἔστι σιγῶντα λέγειν'; 'οὔ, ἀλλὰ τόνδε σιγῶντα'.....

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٣ - ٩٢٤ ، ٩٢٨ : « وليس فى جميع المسائل يضطر إلى أن يتقدم فيرفع ما يدل على نحوين : وذلك أن الكلام ليس هو نحو هذا ، بل من أجل هذا . فأما فى أول الأمر فإذا كان الاسم والكلمة يدلان على أكثر من معنى واحـد ، فليكن جوابنا هكذا : وهو أنه موجود على هذا النحو ، وغير موجود على نحو آخر ، بمنزلة القول : إن الساكت يتكلم ، فإنه يكون موجوداً بجهة وغير موجود بجهة . فأما الأشـياء التى يجب أن يفعلها فهى هذه بجهة ، وبجهة ليست هذه . والأمور الواجبة تقال على أنحاء كثيرة ، فإن لحقه غلط ، فإنه يتلافى غلطه فى آخر الأمر بزيادة فى السؤال : « أترى يكون الساكت أن يتكلم؟ » . فيقال : لا ، بل لهذا الساكت ...... »

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٤ : « فيجب إذن علينا إن شعرنا بديا باشتراك الاسم أن نكون تسلمنا محدوداً مفصلا ، بأن نقول للسائل : إن عنيت كذا فجوابه كذا ، وإن عنيت معنى آخر ، فليس جوابه كذا » ، وأن نتعرض بالمنع لمـا هو ضار ومبدأ المغـالطة : وإن لم نشعر بدياً ، =

قال :

ومن يعرف أن التغليط قد يعرض من المشاغبة التى تكون من قبل القسمة والتركيب ، فقد يعرف أيضاً كيف النقض لهذه المغالطة ، بأن يقول : إنه إذا قسمت ، دلت على كذا ؛ وإذا ركبت ، دلت على كذا ؛ وإن الدلالتين مختلفتان ؛ وليس يلزم إذا قسمت وركبت أن تدل على شىء واحد . وقد لايمتنع أن يجتمع فى اللفظ المشاغبة والمراء / من قبل الانتقال من القسمة إلى التركيب ، ومن قبل ما يعرض فى التركيب نفسه من الاشتراك ، مثل قول القائل : أليس تعلم أن هذا يضرب ؟ فإذا قال : نعم ، قال : وبهذا كان يضرب ؟ قال : نعم ، قال فإذن أنت تعلم أن هذا كان يضرب ، وبهذا كان يضرب ، فإذن ما تعلم أن به يضرب فبذاك يضرب ، والذى تعلم أن به يضرب هو علمك ، فإذن بعلمك كان يضرب .

---

٨ – قال (وبهذا) : سقطت من ف || وبهذا : أو بهذا ل .

٩ – قال فإذن : سقطت من ف .

= تداركنا بعد ذلك فقلنا : «ليس الساكت يتكلم ، بل لهذا الذى هو ساكت الآن أن يتكلم وقتاً آخر» . فإنه ليس يلزمنا أن نجيب عن المهملة وهى مهملة ، وعن المبهمة وهى مبهمة . وإن فعلنا فلنا أن نشير إلى ما عنينا ، وكذلك إذا قال : «أليس يعلم الذى يعلم» ، فنقول : أعلم ما أعلم ، وليس أعلم جزئيات الذى أعلم ، أو ليس يلزم أن أعلم أحوال الذى أعلمه» .

قارن : أرسطو ، التحليلات الأولى ، المقالة الثانية ، ١ ، ٦٧ ا ١٥ ومابعده = ت ع ، طبعة بدوى ، ص ٢٨٩ . التحليلات الثانية ، المقالة الأولى ٧١ ا ١ وما بعده = ت ع ، طبعة بدوى ، ص ٣١٠ .

ابن سينا ، البرهان ، طبعة عفيفى ، ص ٧٣ – ٧٤ : «ثم إن لسائل أن يسأل أحداً فيقول : هل تعلم أن كل اثنين زوج ؟ ومعلوم أن جوابه : إنى أعلم ذلك ، فيعود ويقول : هل الذى فى يدى هو زوج أو فرد ؟ وعدد الناس الذين بمدينة كذا زوج أو فرد ؟ فإن أجيب بأنا لانعلم ذلك عاد فقال : فلستم تعرفون أن كل اثنين عدد زوج ، فإن هذا الذى فى يدى اثنان ولم تعرفوا وقد قيل فى التعليم الأول : «إن قوما أجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم ، فقالوا : نحن إنما نعرف أن كل اثنين عرفناه فهو زوج ، وهذا الجواب فاسد ، فإنا نعرف أن كل اثنين موجود عرف أو لم يعرف ، فهو زوج ...» .

فإن هذا القول قد دخلته المغالطة من وجهين :

أحدهما : أنه ما كان صادقاً فيه مفرداً لم يصدق مركباً . وذلك أن علمه بأن هذا يضرب كان صادقاً . وكونه أيضاً يضرب بهذا كان صادقاً، ولم يكن صادقاً أن يعلم أنه يضرب بهذا للذى كان يضرب . وأيضاً فان قوله: «وتعلم أن بهذا كان يضرب»[1] قد يحتمل أن تكون الإشارة فيه إلى الآلة وإلى، العلم .

قال :

والمغالطةالتى تكون التغير من من الإفراد إلى التركيب ،أو بالعكس ، ليس هو من نوع التى تكون من قبل اشتراك الاسم ، على ما زعم بعض الناس من أن كـل

٣ – ٤٢٥ – ولم يكن صادقاً ... وأيضاً : سقطت من ل . ٧ – هو : سقطت من ل .

(١) أرسطو، ٢٠ ، ١٧٧ ا ٣٣ – ١٧٧ ب ٩ : φανερὸν δὲ καὶ τοὺς παρὰ τὴν διαίρεσιν καὶ σύνθεσιν πῶς λυτέον· ἂν γὰρ διαιρούμενος καὶ συντιθέμενος ὁ λόγος ἕτερον σημαίνῃ’ συμπεραινομένου τοὐναντίον λεκτέον. εἰσὶ δέ πάντες οἱ τοιοῦτοι λόγοι παρὰ τὴν σύνθεσιν ἢ διαίρεσιν· ἆρ’ ᾧ εἶδες σὺ τοῦτον τυπτόμενον, τούτῳ ἐτύπτετο οὗτος; καὶ ᾧ ἐτύπτετο, τούτῳ σὺ ϝῖδες;

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٢٨ : « وهو بين كيف يكون نقضنا للمسائل التى فى القسمة والتركيب . وذلك أن القول كان يدل عند القسمة والتركيب على أمور مختلفة : فإن الذى يقال عند الجميع هو الضد . وجميع أمثال هذه الأقاويل هى إما من التركيب أو من القسمة : « أترى بالذى علمت ، أن هذا كان يضرب » ؟ فيقال : « كان يضرب ، وبالذى كان يضرب علمت » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٤–٨٥ : « والمغالطات التى من التركيب والتقسيم فلنا أن نحفظ الحكم فى التركيب ، ونمنعه فى التقسيم . وبالعكس لنا أن نمنع الحكم فى التركيب ونحفظه فى التقسيم ، إذ المركب ليس هو المقسم . فيرجع الغلط فى هذا الباب – إلى ما يقال – على نحوين من المرائيات بوجه ما ، مثل المغالطة التى يكون المركب فيها مثل أن : «ما نعلم أن يضرب زيد فيه يضرب» ، فيضرب إذن فيه بفعلك أو علمك . وهذا فيه أيضاً تقليل من جهة المرأى . أما من جهة التركيب ، فلأنه يسأل مثلا : « ألست تعلم بما يضرب به زيد ؟ فيقول: بلى . ثم يقول : أليس بذلك يضرب؟ فيقول : بلى . فيركب ويقول : فإذن بما تعلم أن زيداً يضرب ، به يضرب . وأما من جهة المراء فلأن «به» تنصرف إلى موضعين : أحدهما آلة العلم ، والثانى آلة الضرب » .

مغالطة لفظية فهى من قبل اشتراك الاسم.وذلك أن اختلاف المفهوم فى اشتراك الاسم يعرض والاسم واحد بعينه . وأما ها هنا فإنما يتغير المفهوم بأخذ الاسم مرة مفرداً ، ومرة مركباً . كما يختلف المفهوم من اللفظ الواحد بعينه عندما تقرن به علامة الرفع ، أو علامة الخفض أو النصب . ويختلف الاسم الواحد المكتوب من حروف واحدة بعينها عند اختلاف النقط عليه .

قال :

وقد تبين أنه ليس كل ما ينقض من المغالطات اللفظية هو من قبل اشتراك الاسم من الأمثلة التى استعملها بعض الناس فى المغالطة ، وأتى فى ذلك بأقوال مشهورة لأهل زمانه هى من باب المراء الذى من اشتراك التركيب ، والذى من باب الجمع والإفراد . مثال ذلك قول القائل : أنا أرى بالعين الذى ترى. فإن مفهوم هذا اللفظ يختلف إذا جعلنا الضمير الذى فى « ترى » مرة راجعاً إلى العين ، ومرة راجعاً إلى المخاطب . وهو بين أنه ليس ها هنا اختلاف مفهوم من قبل اشتراك الاسم .

وكذلك قول القائل : ألست تعلم السفن صقلية الآن لفضليتها ثلاثة سكانات ؟ فإن « الآن » مرة تعود إلى السفن ، ومرة إلى العالم .

ومثل ذلك : أليس سقراط حكيما فاضلا وإسكافا رديئاً ؟ فهو إذن فاضل ردئ ، وهذه مغالطة من باب إجراء المركب مجرى المفرد فى الدلالة .

---

٩ – المراء : المرائى ف . ١١ – فى : به ف .

١٤ – ثلاثة : ثلاث ل . ١٦ – أليس : ليس ف .

|| حكيما فاضلا : حكيم فاضل ف . || إسكافاً رديئاً : إسكاف ردى ف .

ومن هذا أيضاً قول القائل : أليس للعلم الفاضل تعليم جيد ، وهو جيد في نفسه ، وللعلم الردئ تعليم جيد ، فالعلم الردئ جيد . وهذه المغالطة من إجراء المركب مجرى المفرد . وذلك أن المركب في هذا المثال هو الصادق ، والمفرد هو الكاذب [1] .

١ – للعلم : للمعلم ل . ‖ فالعلم : فالمعلم ل .
٢ – العلم : المعلم ل . ‖ فالعلم الردئ جيد : سقطت من ف .

(١) أرسطو، ٢٠ ، ١٧٧ ب ١٠ – ٢٠ : διαιρετέον οὖν τῷ ἀποκρινομένῳ· οὐ γὰρ ταὐτὸ ἰδεῖν 'τοῖς ὀφθαλμοῖς τυπτόμενον' καὶ τὸ φάναι 'ἰδεῖν τοῖς ὀφθαλμοῖς' τυπτόμενον. καὶ ὁ Εὐθυδήμου δὲ λόγος 'ἆρ' οἶδας σὺ νῦν οὔσας ἐν Πειραιεῖ τριήρεις ἐν Σικελίᾳ ὤν;' καὶ πάλιν 'ἆρ' ἔστιν ἀγαθὸν ὄντα σκυτέα μοχθηρὸς εἶναι; εἴη δ' ἄν τις ἀγαθὸς ὢν σκυτεὺς μοχθηρός· ὥστ' ἔσται ἀγαθὸς σκυτεὺς μοχθηρός'. 'ἆρ' ὧν αἱ ἐπιστῆμαι σπουδαῖαι, σπουδαῖα τὰ μαθήματα; τοῦ δὲ κακοῦ σπουδαῖον τὸ μάθημα· σπουδαῖον ἄρα μάθημα τὸ κακόν. ἀλλὰ μὴν καὶ κακὸν καὶ μάθημα τὸ κακόν, ὥστε κακὸν μάθημα τὸ κακόν. ἀλλ' ἔστι κακῶν σπουδαία ἡ ἐπιστήμη'.

= ت . ع . نقـــل عيسى بن زرعة ، طبعـــة بدوى ، ص ٩٢٩ : « فليكن المجيب هو الذى يقســـمها ، وذلك أن ليس « نشاهد المضروب بأبصارنا » وأن نقـــول : « إنا نشاهد المضروب بأبصارنا » – شيئاً واحداً بعينه . وقول أوتادوموس : أتزال تعلم الآن أن السفن التى لها ثلاثة سكنات موجودة فى صقلية ؟ وأتراه يكون جيداً وهو مع ذلك يرسى رديئاً ؟ فيكون الإنسان مع أنه جيد يرسى رديئاً؟ فيكون إذن سقراط جيداً ورديئاً . وأترى المعلومات الفاضلة العلم بهـــا فاضل، والشر فالعلم به فاضل ، فالعلم الردئ إذن فاضل ؟ إلا أن الشر فى العلم به شر ، فالشر إذن العلم به شر ، إلا أن العلم الذى ليس بردئ هو فاضل » .

ابن سينا، السفسطة ، ص ٨٥ – ٨٦ : « والذى ظن أن كل مغالطة فهى لفظية ، وأن كل مغالطة لفظية فهى للاشتراك فى الاسم ، فلا يتأخر بيان خطئه إذا ما تأملنا هذه الأمثلة التى من باب المراء، ومن باب التركيب والتفصيل . مثـــل قولهم بالظرف الذى يضرب ؛ على أن موضع الذى يضرب فى لغة العرب النصب ، لأنه مفعول به ، وعلى أنه الجر لأنه بعد الظرف . وهذا من باب المراء. وكذلك: نعلم أن السفن التى لها ثلاث سكانات التى تكون بأسقلية الآن ، فإن « الآن » تتصل تارة بالعلم، وتارة بالسفن . وأما من جهة التركيب فمثل أن تقول : « أليس فلان خيراً ، وأليس فلان إسكافاً رديئاً، ففلان خيراً رديئاً . وكذلك : « أليس للعلوم الجيدة تعليمات جيدة ، وللردئ أيضاً تعليم جيد ، فمن الجيد أيضاً أن تعلم رديئاً ؛ لكن كل شىء ردئ من يعلمه فيعلم رديئاً ، فإذن كل تعليم الردئ ردئ ، والجيد غير ردئ ؛ هذا خلف» . وههنا تضليل من جهة التركيب ، وتضليـــل من جهة اللفظ أيضاً فى قوله : « يعلم رديئاً » .

ومن المثل المشهورة فى هذا الباب عند القدماء قول القائل: ألست تعلم أن كل ما هو ممكن لى أن أفعله فأنا أفعله، وممكن لى إذا لم أضرب بالعود أن أضرب به، فإذا أنا لم أضرب بالعود، فأنا أضرب بالعود.

قال:

وهذا التغليط هو من باب إجراء المفرد مجرى المركب. وذلك أنه يصدق على فى الوقت الذى لا أضرب بالعود أنه تمكننى أن أضرب بالعود. ولا يصدق على مفرداً أنى أضرب بالعود، دون أن يقرن بأضرب لفظة «ممكن». فإذن سبب هذا التغليط هو ألا يشعر باختلاف مفهوم لفظة «يضرب» إذا قرنت بالممكن، أو أطلقت إطلاقاً [1].

قال:

وليس نقض هذا، كما ظن بعض الناس — أحسبه يشير به إلى أفلاطون — من أنه ليس كل ما يمكن لى فعله يكون وقت الإمكان فيه هو وقت الفعل، لأنه لو كان ذلك، لكان ممكناً أن أضرب إذا ضربت. فإن هذا النقض هو

٩ – لا: سقطت من ل. ٧ – بأضرب: يضرب ف. ١٢ – هو: وهو ف.

(١) أرسطو، ٢٠، ١٧٧ ب ٢٢ – ٢٦: ‘ἆρ’ ὡς δύνασαι καὶ ἃ δύνασαι, οὕτως καὶ ταῦτα ποιήσαις ἄν; οὐ κιθαρίζων δ’ ἔχεις δύναμιν τοῦ κιθαρίζειν· κιθαρίσαις ἂν ἄρα οὐ κιθαρίζων.’ ἢ οὐ τούτου ἔχει τὴν δύναμιν, τοῦ σῦ κιθαρίζων κιθαρίζειν, ἀλλ’, ὅτε οὐ ποιεῖ, τοῦ ποιεῖν.

= ت. ع. نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى، ص ٩٣٣: «وأترى بحسب إمكان ماهولك بالإمكان، وكذلك تكون أفعالك. وقد يمكنك وأنت غير ضارب بالعود أن تضرب؟ فأنت إذن ضارب عندما لست ضارباً. وإما أن تكون القوة التى على هذا ليس هى على أنه إذا كان غير ضارب أن يضرب، بل على أن يفعل إذا كان غير فاعل».

ابن سينا، السفسطة، ص ٨٦؛ وكذلك: «أليس كما يكون لك شىء ممكنا، كذلك يمكنك أن تفعل، ويمكنك عندما تضرب العود أن لاتضرب به، فإذن يمكنك أن تكون ضارباً للعود غير ضارب». وهذا كله يرجع إلى ما قلنا: إذ الشىء يفهم بوجهين».

خاص بهذا الموضع من جهة مادته ، أعنى من جهة لفظ الممكن المستعمل فيه .
والنقض الذاتى للأشياء التى هى نوع واحد هو نوع واحد . وذلك إنمـــا هو
نقض عند تلك المسئلة بعينها ، لا نقض لذلك النوع من المغالطة[(١)] .

قال :

وأما الغلط العارض من الإعجام ، فالتبكيت لا يكون منه إلا أقل ذلك ،
كان ذلك فى المكتوب ، أو فى اللفظ .

١ – لفظ : لفظة ف .

(١) أرسطو ، ٢٠ ، ١٧٧ ب ٢٧ – ٣٤ : Λύουσι δέ τινες τοῦτον καὶ ἄλλως. εἰ γὰρ ἔδωκεν ὡς δύναται ποιεῖν, οὔ φασι συμβαίνειν μὴ κιθαρίζοντα κιθαρίζειν· οὐ γὰρ πάντως, ὡς δύναται ποιεῖν, δεδόσθαι ποιήσειν· οὐ ταὐτὸ δ' εἶναι ὡς δύναται καὶ πάντως ὡς δύναται ποιεῖν. ἀλλὰ φανερὸν ὅτι οὐ καλῶς λύουσιν· τῶν γάρ παρὰ ταὐτὸν λόγων ἡ αὐτὴ λύσις· αὕτη δ' οὐχ ἁρμόσει ἐπὶ πάντας οὐδὲ πάντως ἐρωτωμένους, ἀλλ' ἔστι πρὸς τὸν ἐρωτῶντα, οὐ πρὸς τὸν λόγον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٣٣ – ٩٣٤ : « وقد حل ذلك قوم على جهة أخرى ، وهى أنه إذا سلم أنه يفعل بحسب ما يمكنه فليس يعرض إذن من ذلك أن يكون ، وهو غير ضارب ، ضارباً ، وذلك أنه لم يسلم أنه يفعل كل ما يمكنه فعله لامحالة لأنه ليس يفعل بحسب ما يمكنه ، وأن يفعل بحسب ما يمكنه لامحالة شيئاً واحداً بعينه . إلا أنه بين أنهم لم يحلوا حلا جيداً ، وذلك أن الأقاويل المأخوذة من شىء واحد بعينه حلها واحد بعينه ، وهذا فليس بموافق فى جميع الأمور ، ولا هو موجود لا محالة فى التى يسأل عنها ، لكنه نحو السائل ، لا نحو الكلمة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٧ : « وقد حكى المعلم الأول أن بعض الناس – وأظنـــه يعنى بذلك المدعى له أنه معلمه – حل ذلك بأن قال : فرق بين قولنا : « يفعل بحسب ما يمكنه » ، وقولنا : « إنه يفعل لامحالة بحسب ما يمكنه شيئاً » ، فلو كان يفعل الممكن لامحالة ، فلعله وجب أن يضرب فى حال ما يمكن هو حين لا يضرب . وأما إذا لم يكن كذلك – بل ليس يجب وقوعه – لم يجب إمكانه ، فيجوز أن يقـــع واقعاً بحال عدم الضرب ، فيكون حينئـــذ لا يضرب ، فإن معناه أنه كان غـــير ممتنع فى ذلك الزمان أن يقع الضرب بدل عدم الضرب ، ليس أنه يجب . وهذا الحل – وإن كان من وجه حلا – فإنه ليس حلا بحسب أن المغالطة متعلقة بالتركيب والقسمة . فإن الحـــل يجب أن يكون مستمراً فى جميـــع الجزئيات ؛ وهذا الحل خاص بهذه المـــادة ، وإن استمر فليس فيه تعرض لمـــا أورد من المقدمات ، ومن السبب المتصل » .

مثال ذلك فى اللفظ قول القائل : أليس البيت هو أين تحل ، وأن ليس تحل سالبة أن تحل ، فالبيت إذن سالبة [(١)] .

وأما ما كان يعـــرض منها / من قبـل تفخيم الصوت وترقيقه فنقضه سهل . وذلك بأن يعرف بأنه ليس دلالة ذلك اللفظ ، إذا فخم ، هو دلالته ، إذا رقق .

---

٩ — أين : إلا ل ، ف . ولكن هذه الكلمة يقابلها فى الأصل اليونانى οὔ ، وهى تحمـــل نبرة هائية ، فإذا خففت ووضع عليها نبرة غير هائية أصبحت οὐ وهى تعنى لا .

---

(١) أرسطو ، ٢١ ، ١٧٧ ب ٣٥ — ١٧٨ ا ٣ : παρὰ δὲ τὴν προσῳδίαν λόγοί μὲν οὐκ εἰσιν. οὔτε τῶν γεγραμμένων οὔτε τῶν λεγομένων, πλὴν εἴ τινες, ὀλίγοι γένοιντ' ἄν, οἷον οὗτον ὁ λόγος· 'ἆρά γ' ἐστὶ τὸ οὗ καταλύεις σἰκία; ναί. 'οὐκοῦν τὸ οὐ καταλύεις τοῦ καταλύεις ἀπόφασις; ναί. ἔφησας δ' εἶναι τὸ οὗ καταλύεις οἰκίαν· ἡ οἰκία ἄρα ἀπόφασις.' ὡς δὴ λυτέον, δῆλον. οὐ γρὰ τὸ αὐνὸ σημαίνει ὀξύτερσν τὸ δὲ βαρύτερον ῥηθέν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٣٤ : « والمواضع التى من الشكل ليست ألفاظاً ، ولا مما يكتب ، ولا من التى يتكلم بها ، بل إن كان ذلك فى شىء منها فهو فى اليسير . ومثال ذلك هذا القول : أتراك فى الحقيقة لاتنقض البيت ؟ فيقال : نعم . « فأن لاينقض سبيت » إذاً هى سالبة « أن ينقضه » . فإذا كان الحق هو أنك لاتنقض البيت ، فالبيت إذن سالبة . فأما كيف يكون نقضاً فهو معلوم . وذلك أن القول ليس يدل إذا قيل بحده وضجير شديد ، وإذا قيل بتمهل تام بدلالة واحدة بعينها » .

أخطأ المترجمون الثلاثة فى نقل كلمة καταλύεις فترجمها ابن زرعة ويحيى ابن عدى بكلمة ينقض ، وعربها الناقل القديم بكلمة يخـــرب . وجدير بالذكر أن بيكارد — كمبردج استخدم الكلمة اليونانية ذاتها عند ترجمته لهذا الموضع . ومعنى الكلمة هنا : يقطن أو يسكن .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٧ — ٨٨ : — وأما المغالطة التى تقع من جهة الشكل ، فنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ ، مثل من يقول : « إن هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه » فينتج أن « هذا البيت ساكنه فيه » .

وأما التي شكل ألفاظها واحد ، وهي في مقولات مختلفة. فنقض التبكيتات الواقعة فيها يكون بأن يعرف من أي مقولة هو كل واحد منها : إذا كان عندنا معلوماً أجناس المقولات . والتبكيت يعرض فيها مثل قول القائل : يا هـــذا ، أرأيت هل تمكن الشيء الواحد بعينه أن يكون يفعل وينفعل معاً ؟ فإذا قال : لا . قال : وقد تمكن أن يبصر ويبصر إذا رأى نفسه .وأن يبصر هو مثـــل أن يضرب وأن يخرج ، وبالجملة : ينفعل ؛وأن يبصر هو بمنزلة أن يضرب ، وأن يخرج ، وبالجملة يفعل . فإذا رأى المرء نفسه، فقد أمكن أن يوجد شيء واحد بعينه يفعل وينفعل معاً . وقد كان ذلك لا يوجد : هذا قبيح مستحيل . ونقض هذا هو قريب من النقض الذي للتبكيت الذي سببه اشتراك الاسم ؛ وذلك بأن يعرف أن شكل يبصر ، وإن كان كشكل يضرب ، فهو يدل على الانفعال لا على الفعـــل. وذلك أنه يشبه المشترك من جهة الاتفاق في صـــيغة اللفظ ، كما أنه يشبه التغليط الذي يكون من أخذ مسئلتين في مسئلة واحدة من جهة مخالفة يبصر ليضرب في اللفظ ، أعني في الحروف التي تركب منها : لكن الذي يسئل عن مسائل كثيرة سؤالا واحداً هو موافق بجهة ما للذي يسئل بالاسم المشترك، لأن هذا يسئل أيضاً عن مسائل كثيرة سؤالا واحداً .ولـــما كان هـــذا الاشتباه الذي بين الأقاويل المغلطة قد يوجد بأنحاء كثـــيرة من المغالطات اللفظية شبه المغالطات التي تقع من قبـــل اشتراك الاسم وليست منها ؛ ولذلك ظن من ظن أن كل تغليط فهو من قبل الاسم المشترك .(1)

٥ – ٨ : وأن يبصر ... يفعل : وأن يبصر ... يفعل ، ... ينفعل ف .
٧ – فإذا : وإذا ل . ١٧ – منها : بها ف . ١٨ – لذلك : سقطت من ف .

(1) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ أ ٤ –١١ : δῆλον δὲ καὶ τοῖς παρὰ τὸ ὡσαύτως λέγεσθαι τὰ μὴ ταὐτὰ πῶς ἀπαντητέον, ἐπείπερ ἔχομεν τὰ γένη τῶν κατηγοριῶν· ὁ μὲν γὰρ ἔδωκεν ἐρωτηθεὶς μὴ ὑπάρχειν τι τούτων ὅσα τί ἐστι σημαίνει· ὁ δ᾽ ἔδειξεν ὑπάρχον τι τῶν πρός τι ἢ ποσῶν, δοκούντων δὲ τί ἐστι σημαίνειν διὰ τὴν λέξιν. οἷον ἐν τῷδε τῷ λόγῳ· 'ἆρ᾽ ἐνδέχεται τὸ αὐτὸ ἅμα ποιεῖν τε καὶ πεποιηκέναι;' οὔ· 'ἀλλὰ μὴν ὁρᾶν γέ τι ἅμα καὶ ἑωρακέναι τὸ αὐτὸ καὶ κατὰ ταὐτὸ ἐνδέχεται'. =

ومثال ذلك من سأل ، فقال : أليس من كان له شيء وألقاه فليس له . فإذا قال له : نعم ، قال : أليس من كان عنده عشرة أكعب ، فألقى كعباً منها أنه ليس له كعب ، فإذا قيل : نعم ، قال : أو ليس من له تسعة أكعب له أكعب ، فإذن من له أكعب ليس له أكعب .

وهذه المغالطة ليست من قبل اشتراك الاسم : وإنما هي من قبل أنه أخذ مطلقاً ما يصدق مقيداً . وذلك أن من ألقى كعبا من عشرة أكعب ، صدق عليه أنه ليس له كعب واحد، لا أن ليس له كعب بإطلاق . ومن له تسعة أكعب ، صدق عليه أن له تسعة أكعب ؛ لا كعب بإطلاق . فإذن سبب هذا الغلط أن ما يصدق مع غيره ، ظن أنه صادق إذا أخذ مفرداً . فهو من باب المباكتة التي تكون من قبل القسمة والتركيب ؛ أو المطلق والمقيد[1] .

---

٣ – أوليس : وأليس ف . || أكعب : كعب ف .
|| أكعب : كعب ف . ١٠ – أو المطلق والمقيد : سقطت من ف .
٦ – مقيداً : صححت فى هامش : ف مركبا

= = ت . ع . نقـل عيسى بن زرعـة ، طبعـة بدوى ، ص ٩٣٤ – ٩٣٥ ، ٩٣٨ : وقد يعلم من الأقاويل التى تقال على مثال واحد للتى ليست واحدة بأعيانها كيف تقسم إن كانت عندنا للمقولات أجناس . وذلك أن : أما ذاك فيسلم إذا سئل عن جميع الأشياء الدالة على ما الشيء أنه ليس هو شيئاً منها . وهذا بين مما يوجد لشيء على أنه من المضاف أو من الكمية ، وقد يظن بهم أنهم يدلون على شيء من أجل الصوت . وفى هذا القول مثال لذلك : أترى يمكن فى الشيء الواحد بعينه أن بفعل وينفعل معاً ؟ فقال : لا ، إلا أنه ممكن فى الشيء الواحد بعينه أن يبصر ويبصر معاً . فقد وجد إذن شيء من هذه : ينفعل ويفعل » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٨ : « مثلا إذا قال قائل : « إن الذى يبصر نفسه يفعل من حيث يبصر ، وينفعل من حيث هو مبصر ، فيكون من جهة واحدة فاعلا ومنفعلا » ، فنقول : إن الذى يبصر ينفعل فى كل حال وليس يفعل . ولا تشتغل بأن تصريف « يبصر » هو تصريف « يضرب » و « يقطع » لأن المعنى هو غير مطابق للتصريف . وهذا يشبه الاسم المشترك ، ويشبه الذى يسأل عن مسائل كثيرة » .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ا ٢٩ وما بعده : ὅμοιοι δὲ καὶ οἵδε οἱ λόγοι τούτοις, εἰ ὅ τις ἔχων ὕστερον μὴ ἔχει, ἀπέβαλεν· ὁ γὰρ ἕνα μόνον ἀποβαλὼν ἀστράγαλον οὐχ ἕξει δέκα ἀστραγάλους. ἢ ὃ μὲν μὴ ἔχει πρότερον ἔχων, ἀποβέβληκεν, ὅσα δὲ μὴ ἔχει ἢ ὅσα, οὐκ ἀνάγκη τοσαῦτα ἀποβαλεῖν . . . =

ومما يشبه هذا أن يسئل سائل . فيقول : أليس ما أعطى المرء فهو ليس له؟ فإذا قيل له : نعم ، سأل بسرعة : أليس ما للمرء فهو الذى يعطيه . فإذا أجاب المجيب بنعم ، أنتج عليه : فإذن ما له ليس له .

وهذا التغليط أيضاً من باب الإفراد والقسمة . وذلك أن الشىء قبـــل أن يعطيه فهو له. فإذا أعطاه فليس له . فإذا أخذ « أن له » أو « ليس له » مطلقاً، عرض هذا التبكيت[1] .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٣٩ – ٩٤٠ : « وقد تشبه أمثـــال هذه الأمور والأقاويل هذه الأشياء فى أن كان الإنسان الذى يوجد له شىء ما لم يلق مايوجـــد له بأخرة ، فإن الذى ألقى كعباً واحداً فقط لاتوجد له عشرة كعاب ، أو الذى ألقى ما لم يكن له أولا فى الوقت الذى وجد له فيه ، فأما هل ما كان غير موجود أو جميعها ألقى – فليس ذلك من الاضطرار » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٨٨ – ٨٩ : « مثل قولهم : « أليس من رمى شيئاً هو له يصير ليس له ، فمن رمى الكراع الذى عنده فيكون لاكراع له ؛ لكنه إن رمى واحداً ، جاز أن يبـــقى عنده تسعة ، فيكون له كراع ليس له كراع » . ومثل هذا ليس فيه اسم مشترك ، وإنمـــا وقع الغلط بسبب أن قوله « لاكراع له » فهم منه « لا كراع له ألبتة » ، وأن التسليم وقع لقلة التحرز ، لا لاشتراك فى لفظة الكراع » .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ١ وما بعده : οἷον ὅτι οὐ μετὰ ἄλλου, ὥσπερ ἂν εἰ ἤρετο ἆρ' ὃ μὴ τις ἔχει δοίη ἄν, μὴ φάντος δὲ ἔροιτο εἰ δοίη ἄν τίς τι ταχέως μὴ ἔχων ταχέως, φήσαντος δὲ συλλογίζοιτο ὅτι δοίη ἄν τις ὃ μὴ ἔχει. καὶ φανερὸν ὅτι οὐ συλλελόγισται· τὸ γὰρ ταχέως οὐ τόδε διδόναι ἀλλ' ὧδε διδόναι ἐστίν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٣ : « أترى الإنسان يعطى ما ليس بموجود له ؟ فإذا قال : لا . سأله : فهل يعطى الإنسان على جهة السرعة عندما يوجد له على جهة السرعة ؟ فيقول : نعم . فيؤلف أن الإنسان يعطى مالا يوجد له . ومن البين أنه < لم > يأتلف : وذلك أن الذى يكون على جهة السرعة ليس هو أنه يعطى مايوجد له ، فهو إذن يعطى ماليس له » .

ونظير هذا قول من قال : أليس غير ممكن أن يبطش أحــد بغير يد ، ويبصر بغير عين ، فإذا قيل : نعم، قال : والأشل بغير يد وهو يبطش ، والأعور بغير عين وهو يبصر ، فإذن يبصر بغير عين ، وليس يمكن أن يبصر بغير عين . وهذا إنما يصدق مقيداً ،لا مطلقاً . وذلك أن الأعور يبصر بغير عين واحدة ، لا بغير عينين ، وكذلك الأشل يبطش بيد واحدة ، لا بيدين[1] .

قال :

ومن الناس من نقض هــذه المغالطات بأن ظنها من قبل اشتراك الاسم، فقال فى المثال الأول . إن الأعور لايبصر ، لكن يقال فيه إنه لا يبصر ليس مثل ما يقال فى الأعمى إنه لا يبصر ، بل بمعنى أقل .

ومنهم من قال فى المثال الثانى : إن الذى أعطى كان كأنه ليس له ، وما أخذ كان كأنه له . فإذن ما ليس له يقال على أوجه كثيرة ،وكذلك ما له .

ومنهم من قال فى نقض ذلك : إنه قد يعطى المرء ما ليس له ،وذلك أن من أعطى خمراً طيبة ، فعندما أعطاها استحالت خلا فقد أعطى ما ليس له .

٨ – إن : و ل .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٨ – ١٠ : ὅμοιοι δὲ καὶ οἱ τοιοίδε πάντες˙ ἆρ᾽ ᾗ μὴ ἔχει χειρὶ τύπτοι ἄν; ἢ ᾧ μὴ ἔχει ὀφθαλμῷ ἴδοι ἄν; οὐ γὰρ ἔχει ἕνα μόνον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٣ – ٩٤٤ : « أتراه يضرب باليد وهى غير موجودة له، أو ينظر بالعين إلى ما ليس بموجود له ؟ وذلك أنه ليس توجد له واحدة فقــط » .

ابن سينا ، السفسطة، ص ٨٩ : « وأيضاً : « هل الذى ليس له يد يبطش باليد ؟ وأيضاً : هل الذى ليس له عين يبصر ؟ فإن قالوا : بلى ، يشنع أنه كيف يبصر بلا عين ، و يبطش بلا يد . وإن قالوا : لا ، فذو اليد الواحدة والأعور ذاك يبطش وهذا يبصر » .

فكأنه ذهب إلى أن أمثال هــذه المغلطات هى من باب اشتراك الاسم ، وليس الأمر كذلك . لأن هذه وإن سلمنا أنها مناقضة ، فإنما هى مناقضة جزئية بحسب عادة هذا التبكيت ، لا بحسب الموضع الذى هذا التبكيت جزء منـــه . ولذلك من عرف طبيعة هذا الموضع ونقضه / بحسب طبيعته، لم يمكن أن ينعقد عليه تبكيت[1] .

ومن هذا الجنس من التبكيت قول القائل: ياهذا ، أرأيت هذا المكتوب أليس صادقاً قولك إنه كتبه إنسان، وقولك إنك لم تكتبه أنت، وأنت إنسان، فإذن كتبه إنسان ولم يكتبه إنسان .

---

(١) أرسطو، ٢٢، ١٧٨ ب١٠وما بعده: λύουσι μὲν οὖν τινες λὲγοντες ὡς καὶ ἔχει ἕνα μόνον καὶ ὀφθαλμὸν καὶ ἀλλ᾽ ὁτιοῦν ὁ πλείω ἔχων. οἱ δὲ ὡς καὶ ὃ ἔλαβεν ἔχει· ἐδίδου γὰρ μίαν μόνον οὗτος ψῆφον· καὶ οὗτός γ᾽ ἔχει, φασί, μίαν μόνην παρὰ τούτου ψῆφον· οἱ δ᾽ εὐθὺς τὴν ἐρώτησιν ἀναιροῦντες. ὅτι ἐνδέχεται ὃ μὴ ἔλαβεν ἔχειν, οἷον οἶνον λαβόντα ἡδύν, διαφθαρέντος [ἐν τῇ λήψει] ἔχειν ὀξύν· ἀλλ᾽ ὅπερ ἐλέχθη καὶ πρότερον, οὗτοι πάντες οὐ πρὸς τὸν λόγον ἀλλὰ πρὸς τὸν ἄνθρωπον λύουσιν....

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٩٤٤ – ٩٤٥ : « فأما بعض الناس فنقضوا ذلك بأن قالوا إنه قد أخذ الذى توجد له أشياء كثيرة كأنه إنما له واحد فقط، عيناً كان ذلك، أو شيئاً آخر ، أى شيء كان، وهو يأخذ هذه الأشياء كأنها موجودة له . وقد يسلم هذا حساباً واحداً فقط ، ويقولون إن لهذا حساباً واحداً فقط، لأنه أخذه من هذا . وقد يرفع هؤلاء السؤال عند بيانهم أنه يمكن أن يوجد له ما لم يأخذ . ومثال ذلك: إن كان أخذ شراباً لذيذاً ، وفى أخذه له صار خلا لمـــا فسد. إلا أن جميع هذه التى قيلت الآن وفيما تقدم ليس إنما هو نحو القول، لكنها نحو الإنسان .... » .

ابن سينا، السفسطة ، ص ٨٩ : « وقــد ذكر حال هــذا خارجين مما يتعرض للمثال ، لا للقانون . وفيهما كلام كثير من وجوه الاحتمال فوق محل المثال . والحل وما فسرا به غير لائق ».

والنقض فى هذا أن يقال : كتبه إنسان هو غيرك، لا إنسان بإطلاق .(١)

ومن هـــذا الجنس ، أعنى الذى من الألفاظ ، قـــول القائل : أرأيت ما يتعلم الإنسان فهو ما يتعلمه ، وهو يتعلم الثقيل والخفيف ، فالإنسان ثقيل وخفيف .

ووجه النقض لهذا أن يقال : إن لفظة « هو » إنما تصدق عـــلى العام ، لا على الإنسان .(٢)

---

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٢٤ — ٢٨ : ἔτι δὲ καὶ οἵδ᾽ εἰσι τούτων τῶν λόγων· ἆρ᾽ ὃ γέγραπται, ἔγραφέ τις; γέγραπται δὲ νῦν, ὅτε σὺ κάθησαι, ψευδὴς λόγος· ἦν δ᾽ ἀληθής, ὅτ᾽ ἐγράφετο· ἅμα ἄρα ἐγράφετο ψεοδὴς καὶ ἀληθής. τὸ γὰρ ψευδῆ ἢ ἀληθῆ λόγον ἢ δόξαν εἶναι οὐ τόδε ἀλλὰ τοιόνδε σημαίνει·

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٩٤٨ : « وقد تكون هذه أيضاً من هذه الألفاظ : أترى الإنسان يكتب ما هو مكتوب، وقد كتب الآن أنك كتبت ، قولا كاذباً ، وقد كان المظنون عندما كتبت صادقاً ،فيكون الذى يكتب إذن كاذباً وصادقاً معاً . وذلك أن الكاذب إما أن يكون قولا صادقاً، أو يكون رأياً ، أو ليس هو هذا ، لكنه يدل على مثل هذا ».

ابن سينا، السفسطة ، ص ٨٩ — ٩٠ : « وأيضاً مثال آخر : « أليس كتبك هـــذا صادقاً لشيء كتبته ؟ فتقول: بلى . ثم نقول : أليس ما كتبته كاذب ؟ فنقول : بلى ، إذا كان كاذباً . فإذن هو كاذب وصادق » . والسبب أن هذا الكاذب ليس يناقض ذلك الصادق، فإن الكاذب المقابل للقول الكاذب هو قول صادق ، والعقد الكاذب عقـــد صادق . وههنا فقد أخذ الكذب مقروناً بالمدلول عليه، والصدق مقروناً بالعدل من الكتابة ، ولاختلاف التركيبين وقعت المغالطة ».

(٢) أرسطو، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٢٩ — ٣١ : καὶ ἆρ᾽ ὃ μανθάνει ὁ μανθάνων, ταῦτ᾽ ἐστὶν ὃ μανθάνει; μανθάνει δέ τις τὸ βραδὺ ταχύ. οὐ τοίνυν ὃ μανθάνει ἀλλ᾽ ὡς μανθάνει εἴρηκεν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى، ص ٩٤٨ : « وأترى ما يتعلمه المتعلم هو هذا ؟ وقد يتعلم الإنسان الخفيف والثقيل ، فليس هو إذاً الذى يتعلم، بل إنما يقال إنه كالشىء الذى يتعلم » .

ابن سينا، السفسطة، ص ٩٠ : « وأيضاً : أليس ما يتعلمه زيد هو هو ، وهو يتعلم الثقيل والخفيف، فهو ثقيل وخفيف . والمغالطة — كما علمت — من قبل رجوع « هو » تارة إلى المتعلم، وتارة إلى المتعلم . وليس يسلم المجيب أنه « هو » المتعلم ، بل « هو » الشىء الذى يتعلم لا زيد » .

ومن هذا القبيل قول القائل : ما يمشى الإنسان فيه فهو يطأه ؛ والإنسان يمشى فى النهار ، فهو يطأ النهار .

ووجه النقض فيه أن يقال : أما المسافة التى يمشى فيها فهو يطأها ، وأما الزمان الذى يمشى فيـه فليس يطأه . والتقابل هاهنا من قبـل اشتراك لفظة « فى » ، فإن دلالتها على المكان غير دلالتها على الزمان (١) .

ومثال آخر وهو قول القائل : هذا الإنسان هو الإنسان الخاص أو العام. فإن كان الخاص كان هذا الإنسان المشار إليه هو أنت لأن كليكما خاص ؛ وليس هو أنت . وإن كان عاماً ، كان جنساً ، وليس المشار إليه بجنس ؛ فهـو جنس ليس بجنس .

ووجه النقض فى هذا أن يقال : إن الإنسان المشار إليه هو شىء ثالث غير الإنسان العام والخاص . وإن الإنسان إنما هو عام بالإضافة إلى أشخاص الناس ، وهو خاص بالإضافة إلى إنسان إنسان من المشار إليهم . وأما المشار إليه فهو غير العام والخاص (٢) .

٧ – كليكما : كلاكما ف .   ١٢ – إنسان : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٣١–٣٣ : καὶ ἆρ' ὃ βαδίζει τις πατεῖς; βαδίζει δὲ τὴν ἡμέραν ὅλην· ἢ οὐχ ὃ βαδίζει ἀλλ' ὅτε βαδίζει εἴρηκεν·
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٤٨ : « وأترى الذى يمشى الإنسان فيه يتوطأوه ، وهو يمشى النهار كله ، أولا يكون قال الذى يمشى ، بل قال إذا مشى » .
ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٠ : « وأيضاً : « أليس هذا الشىء الذى يسيره الإنسان يطأه ، وهو يسير يوماً كله ، فهو يطأ اليوم » ، لأنه يطأ ما يسير فيه من المسافة ، لا الزمان » .

(٢) أرسطو ، ٢٢ ، ١٧٨ ب ٣٦–٣٩ : καὶ ὅτι ἔστι τις τρίτος ἄνθρωπος παρ' αὐτὸν καὶ τοὺς καθ' ἕκαστον· τὸ γὰρ ἄνθρωπος καὶ ἅπαν τὸ κοινὸν οὐ τόδε τι ἀλλὰ τοιόνδε τι ἢ ποσὸν ἢ πρός τι ἢ τῶν τοιούτων τι σημαίνει·
=

قال :

وبالجملة : فينبغي للناقض فى هذه المضالات التى من الألفاظ أن يكون نقضه بالمقابل للموضع الذى ألزم منه السائل التبكيت. فإن كان التغليط من قبل تقسيم المركب قابله بالتركيب. وإن كان من قبل تركيب المفرد ناقضه بالتقسيم. وإن كان من قبـل الاسم المشترك ناقضه بوضع اسم متواطئ. وإن كان من التفخيم ناقضه بالترقيق (1). وإن كان من الترقيق ناقضه بالتفخيم.

= = ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٩٤٨ – ٩٤٩ : « وأن يكون الإنسان شيئاً موجوداً ثالثاً إذاً فليس بنفسه وبكل واحد من الأمرين . وذلك أن الإنسان وكل أمر عام ليس هو هذا الشيء، بل هو كهذا ، أو يكون مضافاً ، أو ذاك على شيء من أمثال هذه » .

ابن سينا، السفسطة ، ص ٩٠ – ٩١ : « وأيضاً : « الإنسان فى نفسه شيء ثالث غير العام والخاص ، لكن العام والخاص هو لأنه إنسان » . وهذا المثال قد يحتمل أن يجعل تضليلا معنوياً ، لكنه مع ذلك لفظى أيضاً ، وذلك لأنه غير العام والخاص فى نفسه ، أى اعتبار نفسه ، والخاص والعام هو لا باعتبار نفسه ، ففيه مغالطة من جهة اعتبار تركيب نفسه مع الإنسان وتفصيل معه ، وهو من حيث نفسه لا يصدق أنه شيء من الاثنين ، بل كشيء منهما » .

(1) أرسطو ، ٢٣ ، ١٧٩ ا ١١ – ٢٥ : ὅλως δ' ἐν τοῖς παρὰ τὴν λέξιν λόγοις ἀεὶ κατὰ τὸ ἀντικείμενον ἔσται ἡ λύσις ἢ παρ' ὅ ἐστιν ὁ λόγος. οἷον εἰ παρὰ σύνθεσιν ὁ λόγος ἡ λύσις διελόντι, εἰ δὲ παρὰ διαίρεσιν συνθέντι. πάλιν εἰ παρὰ προσῳδίαν ὀξεῖαν, ἡ βαρεῖα προσῳδία λύσις, εἰ δὲ παρὰ βαρεῖαν, ἡ ὀξεῖα· εἰ δὲ παρ' ὁμωνυμίαν, ἔστι τὸ ἀντικείμενον ὄνομα εἰπόντα λύειν·....

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٩٤٩ ، ٩٥٣ : « وبالجملة فنقض هذه الكلم التى تكون من الصوت هى دائماً مثل التى تكون من الضد ، لا مما عنه كانت الكلمة – مثال ذلك أنه إذا كان من التركيب يكون النقض بالقسمة ، وإذا كان بالقسمة كان ذاك بالتركيب ؛ وأيضاً إن كان من الشكلة المسماة الحادة ، فالنقض يكون بالشكلة التى تسمى الثقيلة ؛ وإن كان بالثقيلة فبالحادة . وإن كان إنما هو من الاسم المشترك فالنقض إنما يكون عندما يأتى باسم مضاد » .

ابن سينا، السفسطة ، ص ٩١ : « ثم بالجملة فجميع ما يغلط عند اللفظ يقابل عنـد الجواب بالضد : إن كان الغلط بالتركيب ، فيغلط من تركيب القسـمة ، وإن كان من القسمة فيحـل بالتركيب . وإن كان الغلط شيئاً مثلا بشكل مخفف ، فليكن الجواب بشكل مثقل ، وإن كان باسم مشترك فبأن يأتى باسم محقق للمعنى المفرد ، وكان فى المراء وفى التركيب ، مثلا إذا اقال : « أليس من يمشى يتوطأ ما يمشى فيه ، وهو يتوطأ الزمان » ، فيكون تسليمنا أن الذى يمشى يتوطأ ما يمشى فيه من المسافة دون الزمان ، وعلى هذا القياس فى تلك البواقى » .

فهذه هي جميع المناقضات التي تنقض بها المغالطات اللفظية .

وأما النقائض للمعاني المغلطة ، فإن النقيضة التي لجميع ما بالعرض هي نقيضة واحـــدة بعينها وهي من نفس ما بالعرض، أعني أن يعرف أن ذلك ليس فيها دائماً، ولا كلها. فإن ما بالعرض إنما يوجد لشيء إما في أقل الزمان، وإما في أقل الموضوع ، وإما في الأقل من كليهما .

فأما النقض الخاص بهذا الموضع فأن يقال: إن هذا أمر عرض وإنه ليس باضطرار . وذلك بين إذا تؤملت التبكيتات التي بالعرض، مثل قولهم: ياهذا، أنت تجهل ما أريد أن أسألك عنه . وإذا سألتك عنه عرفته، فأنت إذن تعرفه وتجهله معاً . ومثل قولهم : يا هذا، أنت تعرف زيداً، ولا تعرف أنه دخـــل الدار، وزيد هو الداخل، فأنت تعرف الداخل ولا تعرفه . ومثل قولهـــم : أنت لا تعرف هذا الشيء الذي أخفيه ، وإذا رأيته عرفته ، فأنت تعرفه ولا ولا تعرفه . ومثل قولهم : هذا أب، وهو لك ، فهو إذن أب لك ، لكن ليس لك . ومثال آخر من المشهورات وهو أن كل عدد فهو كثير ، لأن العدد كثرة ما . وكل عدد فهو أقل من غيره ، وما هو أقل من غيره فهو قليل . فكل عدد كثير قليل معاً .

وهذه التبكيتات كلها تنحل بأن يقال : إن هذا أمر عرض وإنه ليس بالضرورة . وذلك أن زيداً هذا عرض له أن سألت عنه فجهلته من حيث سألت عنـــه ، ولم أجهله من حيث هـــو زيد . وليس كونه مسئولا عنـــه دائماً له ، ولا ضرورياً. وكذلك عرض لزيد أن دخل الدار ، فأنا أعرفه لأنه

٥ – من : في ل . ١٠ – وزيد : وذلك ل . ١١ – أخفيه : أخفيته ف .

١٤ – وما هو أقل من غيره : سقطت من ل .

زيد وأجهل منه الأمر الذى عرض له وهو دخوله الدار . وكذلك الجـواب في المخفى الذى أعلمه ولا أعلمه . (١)

---

(١) أرسطو، ١٧٩،٢٤ ا ٢٦–١٧٩ب٦ : πρὸς δὲ τοὺς παρὰ τὸ συμβεβηκὸς μία μὲν ἡ αὐτὴ λύσις πρὸς ἅπαντας. ἐπεὶ γὰρ ἀδιόριστόν ἐστι τὸ πότε λεκτέον ἐπὶ τοῦ πράγματος, ὅταν ἐπὶ τοῦ συμβεβηκότος ὑπάρχῃ, καὶ ἐπ' ἐνίων μὲν δοκεῖ καὶ φασίν, ἐπ' ἐνίων δ' οὔ φασιν ἀναγκαῖον εἶναι, ῥητέον οὖν συμβιβασθέντος ὁμοίως πρὸς ἅπαντας ὅτι οὐκ ἀναγαῖον. ἔχειν δὲ δεῖ προφέρειν τὸ οἷον. εἰσὶ δὲ πάντες οἱ τοιοίδε τῶν λόγων παρὰ τὸ συμβεβηκός· ἆρ' οἶδας ὃ μέλλω σε ἐρωτᾶν; ἆρ' οἶδας τὸν προσιόντα ἢ τὸν ἐγκεκαλυμμένον; ἆρ' ὁ ἀνδριὰς σόν ἐστιν ἔργον, ἢ σὸς ὁ κύων πατήρ; ἆρα τὰ ὀλιγάκις ὀλίγα ὀλίγα; φανερὸν γὰρ ἐν ἅπασι τούτοις ὅτι οὐκ ἀνάγκη τὸ κατὰ τοῦ συμβεβηκότος καὶ κατὰ τοῦ πράγματος ἀληθεύεσθαι·...

= ت . ع . نقـل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٥٣ – ٩٥٤ : « فأما نقض التى تكون بنحو العرض فهو واحد فقط فى جميعها . فلأن الوقت الذى يحمل فيه الشىء على الأمر إذا كان الشىء محمولا على العرض غير محدود ، فإنه يظن أنه يكون مقولا على أمور كثيرة وغـير محمول فى جزئيات من الأمور حملا ضروريا ، فيفعل الحمل إذن فى جميعها على أنه ليس من الاضطرار وينبغى أن تكون المسارعة إلى إحضار أمثلة لهذه الأشياء عنده ممكنة ». وجميع ماجرى من الألفاظ هذا المجرى يكون من العرض : أتراك تعلم ما أريد أن أسألك عنه؟ فأنت تعلم إذن الذى يدخل، أو المخفى؟ أترى التمثال ذلك عبد أو الكلب الذى لك أب، أو هذه الأشياء التى على جهة التصغير صغار ، فظاهر أن جميع هذه الأشياء إنما تصدق فى الأمور من جهة العرض ، لا من الاضطرار .... » .

الفارابى، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٧ ب : « والثانى عند التوبيخ ، وذلك إن قصد المعاند أن يلزم نقيض ما يتسلمه أولا ، فإذا تسلم قولا ، ثم ألف القياس وأنتج منه ما ليس بالحقيقة نقيضاً للمسلم أولا ، ظن فيما ليس بتوبيخ أنه توبيخ . مثال ذلك : هل الذى يعرف الشىء أنه كذا هو عارف به ، والذى لايعرف أنه كذا ليس هو عارفاً به ، وأنت تعرف زيداً أنه زيد ، ولا تعرف أنه نحوى ، فأنت إذاً تعرفه بعينه ، ولا تعرفه ».

ابن سينا ، السفسطة، ص ٩٢ وما بعدها : « وأما التى من طريق المعانى ، فالذى من العرض فبعضه واضح مستمر فى جميع ذلك ، بأن يكون ذلك فى بعض الجوابات من الأعراض إذا سئل عنها ، فيقول: ليس من الاضطرار أن يكون مثلا الأبيض موسيقار ، وإن كان قد يوجد أيضاً ويتفـق وجوده . وإنمـا يلزم الصدق فى جميع الأعراض إذا لم تكن متباينة الأجناس العالية والوسطى ، فحينئذ لاتنفذ حيلة المغالطة؛ ويوضح ذلك بأمثلة يسمعها السامعون ، ويستوحش من مخالفتها =

قال :

ومن النـــاس – وأحسبه يشير بذلك إلى أفلاطون – من نقض هـــذه التبكيتات بأن قال : إنه ليس يمتنع أن يعلم الشيء الواحد من جهة ، ويجهـــل من جهة . لكن هذه المناقضة يلحقها التقصير من وجوه .

أحدها : أنه ليس يمكن أن يستعمل في نقض جميع ما بالعرض مثل قول القائل المتقدم : هذا لك ، وهو أب ، فهو أب لك وليس لك ، فإن النقض في هـــذا أن يقال : إن هـــذا الذي هو لك عرض له أن كان / أباً ، وليس هو أباً من جهة ما هو لك . والنقض يجب أن يكون عاماً ومحيطاً بجميع الكذب الموجود في المقدمة الكاذبة ؛ وذلك أنه قد يوجد في المـــادة الواحدة بعينها أنحاء مختلفة من الكذب . فيجب أن يكون النقض نقضاً يرفع جميع تلك الأنحاء التي في النتيجة الكاذبة .(١)

٢ – وأحسبه : أحسبه ل . ٧ – له : لك ل .
٩ – المـــادة : المقدمة ل .

= المشاغب . ومن أمثلة ما بالعرض قولهم : « ألست تعلم ما أسألك؟ » فإن قال : نعم ، بل أعلم ، قال له : « وما هو ؟ » . وإن قال : لا أعلم ، قال : أنا أسألك عن زيد أو عن الخير وأنت تعلمه» . والمغالطة في هذا من جهة العرض هو أن شيئاً واحداً هو معلوم في نفسه ومسئول عنه ، وليس هو معلوماً من حيث هو مسئول عنه بتركيب العرض بين المعلوم والمسئول .... » .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ٧ وما بعده : λύουσι δέ τινες ἀναιροῦντες τὴν ἐρώτησιν. φασὶ γὰρ ἐνδέχεσθαι ταὐτὸ πρᾶγμα εἰδέναι καὶ ἀγνοεῖν, ἀλλὰ μὴ κατὰ ταὐτό· τὸν οὖν προσιόντα οὐκ εἰδότες, τὸν δὲ Κορίσκον εἰδότες ταὐτὸ μὲν εἰδέναι καὶ ἀγνοεῖν φασιν, ἀλλ᾽ οὐ κατὰ ταὐτό· καίτοι πρῶτον μέν, καθάπερ ἤδη εἴπομεν, δεῖ τῶν πατὰ ταὐτὸ λόγων τὴν αὐτὴν εἶναι διόρθωσιν· αὕτη δ' οὐκ ἔσται, ἄν τις μὴ ἐπὶ τοῦ εἰδέναι ἀλλ' ἐπὶ τοῦ εἶναι ἤ πως ἔχειν τὸ αὐτὸ ἀξίωμα λαμβάνῃ, οἷον εἰ ὅδε ἐστὶ πατήρ, ἔστι δὲ σός· εἰ γὰρ ἐπ' ἐνίων τοῦτ' ἔστιν ἀληθὴς καὶ ἐνδέχεται τὸ αὐτὸ εἰδέναι καὶ ἀγνοεῖν, ἀλλ' ἐνταῦθα οὐδὲν κοινωνεῖ τὸ λεχθέν. οὐδὲν δὲ κωλύει τὸν αὐτὸν λόγον πλείους μοχθηρίας ἔχειν, ἀλλ' οὐχ ἡ πάσης μοχθηρίας ἐμφάνισις λύσις ἐστίν·... =

قال :

وأيضاً فإن الذى ينقض قياس الخلف المبكت بأن يعرف أن النتيجة التى زعم القايس أنها ممتنعة هى ممكنة ، فإنما نقض أن يكون هو عمل قيـاساً مبكتا . فإن التبكيت الذى قصد لم يتم له . وذلك أن كل من ألف قياساً ليبين به شيئاً ما على طريق الخلف ، فأنتج نتيجة ممكنة ، لا ممتنعة ، فلم يبين شيئاً ، ولو ألف ألف قياس من هذه الصفة . ولكن متى لم يبين الإنسان من القياس الكاذب إلا هذا القدر ، فلم يبين شيئاً من الكذب الذى فيه ، ولا عرض له لا بإبطال ، ولا بإثبات . ولعل وضعه النتيجة ممكنة يوهم أنه سلم أن تلك المقدمات صادقة . فإنه قد يظن أن ما ليس يعرض عن وضعه كذب ، فهو صادق . بل لاسبيل إلى إبطال المقدمات الكاذبة فى أقيسة الخلف المـوبخة ، أعنى التى تنتج نقيض ما وضع إلا مع التسليم أن النتيجة كاذبة . ومثال ذلك أنه

٢ – يعرف : يعرفه ف . ٤ – قصد : قصده ف .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٥٨ – ٩٥٩ ، ٩٦٣ : « وقد ينقض بعض الناس بإفسادهم السؤال ، وذلك أنهم يقولون إنه ممكن أن يعرف الأمر الواحد بعينه ولا يعرفه ، إلا أن ذلك ليس من جهة واحدة . فإنا إذا كنا بالذى يدخل عارفين وبقوريسقوس غير عارفين ، فقد نقول فى الشىء الواحد بعينه إنا نعرفه ولا نعرفه ، إلا أن ذلك ليس بجهة واحدة . على أنه يجب – كما قلنا فيما سلف – أن يكون إصلاح الأقاويل المأخوذة من شىء واحد بعينـه واحداً بعينه ، وهذا ليس يكون إن كان الإنسان ليس يأخذ المطلوب نفسه بمعرفة ، بل على أنه موجود كيفما اتفق. مثال ذلك : إن كان هذا أب ، وهو لك ، فإن كان هذا صادقاً وكان ممكناً فى أمور يسـيرة أن يعلمنا وألا يعلمنا ، إلا أنه ليس للتى ذكرت شركة فيما قيل ها هنا . وليس يمنع مانع من أن تلحق بالقول الواحد بعينه شناعات كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضاً لكل ما يبرهن الخطأ .... » .

ابن سينا السفسطة ، ص ٩٣–٩٤ : « وليس الجواب ما أجاب به بعضهم – وأظنه [طبعة الأهوانى : أظن] من جرى ذكره مراراً – أن الشىء يعلم ويجهل من وجهين ، فإن هذا هو المشنع به. وكيف يكون وجهان للواحد من حيث هو واحد؟ فإنهم يشنعون بهذا ، بل يجب أن يقال : المعلوم ليس هو المجهول ألبتة ، نعم ، إلا بالعرض . هذا جواب وحل من جهة وفى بعض الأشياء ، ولكن ليس مستمراً فى جميع المسائل التى من هذا الباب ، ولا مقبولا عند المكر منهم » .

من ناقض قول زينن فى إبطال الحركة الذى يقول فيه : إنه إن كانت الحركة
موجودة ، لزم أن يكون المتحرك يقطع قبل تمام المسافة نصفها ، وقبل ذلك
النصف نصف ذلك النصف . ولمـــا كانت الأنصاف الموجودة فى المسافة
الواحدة بعينها غير متناهية ، لزم إن كان المتحرك تحرك أن يقطع مسافات
غير متناهية فى زمان متناه . هذا خلف لا يمكن : فإذن الحركة غير موجودة (١) ؛

٢ – المتحرك : المحرك ف .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ١٧ وما بعده : οὐδὲν δὲ κωλύει τὸν αὐτὸν λόγον πλείους μοχθηρίας ἔχειν, ἀλλ' οὐχ ἡ πάσης μοχθηρίας ἐμφάνισις λύσις ἐστίν· ἐγχωρεῖ γὰρ ὅτι μὲν ψεῦδος συλλελόγισται δεῖξαί τινα, παρ' ὃ δὲ μὴ δεῖξαι, οἷον τὸν Ζήνωνος λόγον, ὅτι οὐκ ἔστι κινηθῆναι. ὥστε καὶ εἴ τις ἐπιχειροίη συνάγειν ὡς ἀδύνατον, ἁμαρτάνει, κἂν [εἰ] μυριάκις ᾖ συλλελογισμένος, ἀλλ' οὐκ ἔστιν αὕτη λύσις...

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٥٨ : « وليس يمنع مانع من أن يلحق بالقول الواحد بعينه شناعات كثيرة ، إلا أنه ليس يكون نقضاً لكل ما يبرهن الخطأ : وقد يمكن ، إذا كان الذى ألف كاذباً ، أن يبين شيئاً أكثر من أن لا يبين . ومثال ذلك قول زينن : إنه ليس يوجد متحرك . فإن رام إنسان أن يقيس على خلاف الرأى المشهور ، وكان إذا قاس على خلاف الرأى المشهور يخطىء ، ولو فعل ذلك عشرة ألف مرة لمـــا كان أو يكون النقض ما يدل ذلك عليـــه .. » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٤ – ٩٥ : « وليس يمتنع أن يكون الخطأ فى مقدمة واحدة تؤخذ له وجوه تبين به خطأه . ولكن الحل من ذلك ما عارض السبب المشترك بينـــه وبين سبب ما يجرى مجراه . ولو أن إنساناً ألف قياساً من مقدمات كاذبة ، فأنتج كذباً ، فأوضح خطأ النتيجة كان ذلك بياناً للخطأ ، ولكن مع إعراض عن السبب ، مثل من يعارض قياس زينون حين يقول : إنه لا حركة ، لأنه لو كانت حركة ، لكانت تحتاج أن تقطع أنصافاً بلا نهاية فى زمان متنـــا ، بأن يجاب ويقال : الزمان أيضاً مساو للمسافة فى الانقسام ؛ فإن هذا يبين أن النتيجة غير شنعة . والحل الصواب هو أن يقال : المقدمة كاذبة ، وأنه ليست هناك أنصاف بلا نهاية . وإذا تكلف إبانة خطأ النتيجة بعد ذكر من البيانات ، ولم يتعرض لخطأ القياس ، لم يلزم شىء » .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٣٢ ب : « وكل متحرك فإنه يقطع نصف المسافة قبل أن يقطع جميعها . وإذا كانت أنصاف المسافة بلا نهاية ، لزم أن يكون المتحرك قطع مسافة غير متناهية فى زمان متناه ، وذلك محال » .

فإن قال الناقض: إن هذا اللازم ليس بمحال من جميع الجهات: بل هو محال إن فرضنا أنه يقطعها فى أزمنة متناهية ، وليس بمحال إن فرضنا أنه قطعها فى أزمنة غير متناهية لأن حال الزمان والمسافة واحد فيما يلزم من ذلك . فهذا وإن كان قد أبطل القياس الذى رام أن يبطل الحركة به ، لكنه لم يعرض لبيان الكذب الذى فى مقدماته :

وأما من ناقض هـذا التبكيت السوفسطائى بأن قال : إن المتحرك ليس يقطع قبل تمام المسافة مسافات كثيرة ، وإنما يقطع مسـافة واحدة فى زمان واحد ، وإنما كان يجب أن يقطع مسافات كثيرة لو كانت الحركة الواحدة مؤلفة من حركات كثيرة بالفعل ، وكذلك المسافة من مسافات كثيرة ، فقد نقض الكذب الذى فى المقدمات : ولذلك قيل إن تلك مقاومة بحسب القول : وهذه مقاومة بحسب الأمر نفسه . وأيضـاً فهذه المقاومة قد تضعف أيضـاً فى صناعة الجدل . لأنه ليس بمشهور أن يقال إن الشىء الواحد بعينه يكون صادقاً من جهة ، وكاذباً من جهة ، أو معروفاً من جهة ، مجهولا من جهة : بل المقاومة المشهورة فى أمثال هذه الأشياء أن يقال : إن المعروف غير المجهول : لأنه لو كان زيد هو الداخل فى الدار ، أو هو المسئول عنه ، للزم أن يوجد زيد داخلا فى الدار ضرورة ما دام زيد موجوداً، وكذلك ما دام مسئولا عنه ، ويكون أخذ ما به زيد موجوداً هو دخوله فى الدار أو السؤال عنه . فالمعروف إذن من زيد عند الجمهـور هو زيد . إذ كان المعروف هو الذى بالذات ، والمجهول هو الذى بالعرض . فإن من علم أن هذا أبيض ، وجهل أنه موسيقى ، فقد علم شيئاً ، وجهل شيئاً آخر .

٢ – يقطعها : قطعها ف .
٤ – به : سقطت من ف .
٥ – السوفسطائى : السفسطائى ف .
١٤ – للزم : الزم ل .
١٧ – إذ : إذا ل .
١٨ – أن : سقطت من ف .

ومن نقض التبكيت الذى ألزم فيه أن يكون العدد كثيراً وقليلا معاً ، فإن سلم الكذب الذى فيه وقال قد يمكن أن يكون كثيراً بالقياس إلى ما تحته ، قليلاً بالقياس إلى ما فوقه فقد لحقه مثل التقصير الذى قلنا ، بل مناقضته التامة أن يقال له : إنه ليس كل عدد كثير ، لأن الاثنين عدد وليس بكثير (١) .

قال ·

ومن الناس أيضاً من رام أن ينقض التبكيت المشهور الذى قيل فيه : إن هذا أب ، وهو لك ، فهو أب لك وليس أباً لك ، من قبل الاشـــتراك الذى فى لفظة «له» . فإنها تدل على الملك ، وتدل على غير الملك . ومثل قول القائل : هذا عبد ، وهو لك ، فهو عبد لك : وليس كما ظنوا : فإنه ليس يظن أحـــد بلفظة « له » ، إذا قرنها بالابن أو بالأب أنهـــا تحمل على الملك : ولذلك ليس هـــذا الغلط عارضاً إلا من قبل أنه عرض لهذا الذى هو لك أنه ابن ، وكذلك الحال فى العبـــد ، فانه ليس يقرن به أحد لفظة « لك » ، وهو يتوهم

٦ – رام : رأى ل . ١٠ – تحمل : تدل ف .

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ٢٤ – ٣٧ : ὁμοίως δ' ἁμαρτάνουσι καὶ οἱ λύοντες, ὅτι ἅπας ἀριθμὸς ὀλίγος, ὥσπερ οὓς εἴπομεν· εἰ γὰρ μὴ συμπεραινομένου τοῦτο παραλιπόντες ἀληθὲς συμπεπεράνθαι φασί (πάντα γὰρ εἶναι καὶ πολὺν καὶ ὀλίγον), ἁμαρτάνουσιν·

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٢ : « وقد يقع مثل هـــذا الخطأ على الذين ينقضون القول بأن « كل عدد قليل » بمنزلة ما يكون فى التى ذكرنا . فإن كانوا إذ لم ينتجوا ذلك قالوا إن الذى قد أنتج صادق ، فالخطأ لاحق بجميعهم بالأقل والأكثر » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٥ : « إن كل عدد كثرة ، لأن العدد كثرة مركبة من آحاد ، وكل عدد فإنه أقل من غيره ، وكل أقل فهو قليل ، فكل عدد قليل وكثير » ، فإنهم قالوا : أليس يكون قليلا وكثيراً من وجهين؟ وليس هذا بمحال . فما عملوا غير مقاومة النتيجة ، وسلمـــوا القياس ، ولم يحلوا التضليل ، وما كان يجب لهم أن يسلموا أن كل عدد كثير ، وإن كان يقال له كثرة ، فإن الاثنين ليس بكثير » .

شيئاً غير الملك . فلذلك ليس الغلط فى هـذا إلا من قبل ما بالعرض : وهو أن عرض للذى كان ابناً لك أنه عبد[1] :

(١) أرسطو ، ٢٤ ، ١٧٩ ب ٣٨ – ١٨٠ ا ٧ : ἔνιοι δὲ καὶ τῷ διττῷ λύουσι τοὺς συλλογισμούς, οἷον ὅτι σός ἐστι πατὴρ ἢ υἱὸς ἢ δοῦλος. καίτοι φανερὸν ὡς εἰ παρὰ τὸ πολλαχῶς λέγεσθαι φαίνεται ὁ ἔλεγχος, δεῖ τοὔνομα ἢ τὸν λόγον κυρίως εἶναι πλειόνων. τὸ δὲ τόνδ' εἶναι τοῦδε τέκνον οὐδεὶς λέγει κυρίως, εἰ δεσπότης ἐστὶ τέκνου, ἀλλὰ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς ἡ σύνθεσίς ἐστιν· 'ἆρ' ἐστὶ τοῦτο σόν'; ναί· 'ἔστι δὲ τοῦτο τέκνον· σὸν ἄρα τοῦτο τέκνον'· ἀλλ᾽ οὐ σὸν τέκνον, ὅτι συμβέβηκεν εἶναι καὶ σὸν καὶ τέκνον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٩٦٣ : « وقد يحل بعض الناس قول الذين يؤلفون على أنه أب لك أوابن أو عبد من طريق ما يدل على التى من معنى واحد ، وعلى أنه ظاهر أن التبكيت إن كان إنما يظن موجوداً من أجل ما يقال على أنحاء كثيرة . فينبغى أن يكون إما الاسم أو الكلمة على الحقيقة تقال على معان كثيرة ؛ إلا أنه ما من أحد يقول على التحقيق إن هذا يكون ابناً لهذا إن كان الابن ملكاً له ، لكن التركيب إنما هو بالعرض . أترى هذا هو لك ؟ فيقال : نعم ؟ وهذا هو ابن من قبل أنه عرض له أن كان ابنا . فهذا إذن هو لك ، وهو ابن ؛ إلا أنه ليس بابن لك » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٥ – ٩٦ : « والمغالطة التى تورد ويقال : إن كذا ابن لك ، وهو أب أو عبد لك ، وهو ابن ، فيجمع أنه لك أب وابن ، أو لك أب وعبد ، من هذا القبيل الذى بالعرض . قال المعلم الأول : حل بعض الناس هذا – وأظنه المذكور مراراً – بأن قال : إن المغالطة ههنا باشتراك الاسم فى « لك » ؛ وهذا غير نافع فى الحل ، ولا مستمر . فإنه وإن كان لفظة « لك » تقال باشتراك الاسم على معان تارة بمعنى الملك ، وتارة كما يقال فى المغالطة المذكورة فيها فى الابن والاب ، فإنه ليس بمعنى الملك ، بل تدل على نسبة الاختصاص والقرابة ؛ وهذه النسبة معناها واحد فيهما ، وإن كان المنسوب إليه مختلفاً ، وإلا كان قولنا : « لك » يقال على معان غير متناهية . وأنه وإن كان لفظة « لك » مشتركاً فيها ، فإنها عند ذكر العبد تدل على الملك فقط ، وفى ذكر الأب تدل على تخصيص نسبة أخرى . وليس يقع الغلط بسبب اشتراك فى مفهومه ، بل بسبب تأحيد الأمرين اللذين لايتأحدان إلا بالعرض ، بل إنما المغالطة فى هذا من طريق العـرض ، فإن الذى هوابن لى عرض له أن كان أباً أو ابناً أو عبداً ، لا من طريق ماهو لى أب ، ولا من طريق نسبتى حتى يكون أباً لى أو ابناً » .

ومن هذا الجنس قولهم : كل علم خير ، وبعض العلوم للأشرار ، وما هو للأشرار فهو شر ، فبعض العلوم إذن خير وليس بخير . فإنه قد يظن أن المغالطة جاءت فى هذا من قبل الاشتراك الذى فى « لام » النسبة ، وليس الأمر كذلك . فإنه لما أضفنا « اللام » إلى الأشرار ، زال الاشتراك الذى فيها ، كما لو قلنا : إن الإنسان هو للحيوان ، لم يفهم أحد من هذه النسبة إلا معنى واحداً فقط ، بل الغلط العارض فيه أنه من قبل أنه ظن أن ما عرض أن وجد للشرير فهو شر مطلق ، وليس كذلك ، وإنما هو شر من جهة أنه عرض له أن كان علماً لشرير ، لا أنه شر بذاته ، وبما هو علم.(١)

٤ — اللام : اللازم ف . ١١ زال : والى ل .
٨ — بذاته : بل ل .

(١) أرسطو، ٢٤ ، ١٨٠ أ ٧ — ٢٢ : καὶ τὸ εἶναι τῶν κακῶν τι ἀγαθόν˙ ἡ γὰρ φρόνησίς ἐστιν ἐπιστήμη τῶν κακῶν· τὸ δὲ τοῦτο τούτων εἶναι οὐ λέγεται πολλαχῶς, ἀλλὰ κτῆμα, εἰ δ' ἄρα πολλαχῶς (καί γὰρ τὸν ἄνθρωπον τῶν ζῴων φαμὲν εἶναι, ἀλλ' οὔ τι κτῆμα˙ καὶ ἐάν τι πρὸς τὰ κακὰ λέγήται ὥς τινός, διὰ τοῦτο τῶν κακῶν ἐστιν, ἀλλ' οὐ τοῦτο τῶν κακῶν), παρὰ τὸ πῇ οὖν καὶ ἁπλῶς φαίνεται. . . .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٣ — ٩٦٤ : « وكذلك يجرى الأمر فى أن : بعض الشرور خير ، وذلك أن الحكمة هى معرفة الشرور ، وهذا ليس يقال على جهات كثيرة ، بل هو ملك . فإن كان يقال على أنحاء كثيرة (فإنا قد نقول فى الإنسان إنه للحيوان ، وليس هو لشىء آخر ؛ وإن نسب شىء إلى الشرور كان لذلك موجوداً فى الشرور) ، إلا أن هـذا الموجود فى الشرور يظن أنه مما يوجد فى شىء وعلى الإطلاق ..... » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٧ : « ومن تلك الأمثلة مثل قولهم : إن بعض العلوم علوم للأشرار ، وكل ما هو للأشرار فهو شر ورديء ، لكن كل علم خير ، فبعض ماهو خير شر رديء » ، وذلك لأنه وإن كان علم الأشرار قد استعمل فيه الإضافة الدالة على وجوه مختلفة ، فإن العلوم ههنا ليست تدل على القنية فقط ، ولا الغلط جاء من ذلك ، بل من جهة أنها ليست للشرير من جهة ما هو شرير ، وذلك مثل أن الإنسان إذا قال : إن الإنسان للحيوان ، لم تكن لفظة اللام تدل على معان كثيرة . بل على أنه نوعه ، لأن التقييد أزال اشتراكه ، على أن كون الخير للشر قد يحتمل أن يكون على وجوه ليس ككون الإنسان للحيوان ؛ ولكن لم يقع الغلط ههنا من ذلك» .

قال :

وإذا وضع الشيء الصادق مبسوطاً ، أي من حيث هو في مقولة واحدة من المقولات إما جوهر، وإما كم ، وإما كيف ، وإما إضافة، لم يعرض له أن يظن به أنه قد لزم عنه نقيضه على ما يظن أنه يلزم ذلك في بعض الأشياء ؛ وأما الأشياء التي يظن أنه يعرض عن وضعها نقيض ما وضع فهي الأشياء التي توجد مركبة من مقولات شتى ، وبالجملة : من أجناس متباينة . لكن في الحقيقة إذا أخذ الشيء من حيث هو مركب مع جنس آخر فلزم عنه نقيضه، من حيث هو بسيط ، فلم يلزم نقيضه بالحقيقة، وإنما ظن به أنه نقيض (١) ؛

ولذلك نقض هذا إنما يكون بأن يظهر ذلك الشيء الذي ركب معه حتى ظن أنه لزم عن وضعه رفعه، وعن إيجابه سلبه . وجميع المغالطات التي تأتلف ؛ من هذا الموضع ، إذا تؤملت، ظهر أن هذا هو سبيلها، مثل قولهم : أرأيت ،

---

(٢) أرسطو ، ٢٥ ، ١٨٠ ا ٢٣ – ٣١ : τοὺς δὲ παρὰ τὸ κυρίως τόδε ἢ πῂ ἢ ποὺ ἢ πὼς ἢ πρός τι λέγεσθαι καὶ μὴ ἁπλῶς λυτέον σκοποῦντι τὸ συμπέρασμα πρὸς τὴν ἀντίφασιν, εἰ ἐνδέχεται τούτων τι πεπονθέναι. τὰ γὰρ ἐναντία καὶ τὰ ἀντικείμενα καὶ φάσιν καὶ ἀπόφασιν ἁπλῶς μὲν ἀδύνατον ὑπάρχειν τῷ αὐτῷ, πῂ μέντοι ἑκάτερον ἢ πρός τι ἢ πὼς, ἢ τὸ μὲν πῂ τὸ δ' ἁπλῶς, οὐδὲν κωλύει, ὥστ' εἰ τόδε μὲν ἁπλῶς τόδε δὲ πῄ, οὔτω ἔλεγχος. τοῦτο δ' ἐν τῷ συμπεράσματι θεωρητέον πρὸς τὴν ἀντίφασιν·

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٧ : « فأما أحياناً فقد يوجد كل واحد أن يكون إما مضافاً أو كيفا ، وأن يوجد أحياناً على الإطلاق ، فلا يمنع مانع من ذلك . فإن كان هذا إذن موجوداً على الإطلاق < وهذا الآخر موجوداً > في بعض الأوقات ، فليس هو بعد تبكيتاً . لأن هذا إنما يظهر في النتيجة عند المناقضة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٨ : « ولا يجب أن نتوهم أن صدق حمل الشيء على شيء ما من وجه، وصدق سلبه عنه من وجه آخر . يجعل لفظه لفظاً مشتركاً فيه . فإن كل لفظ في الدنيا يدل بالشرط على شيء، وبالإطلاق على شيء ، وبشرط ثان على ثالث ، ووحده على شيء ، ومع غيره على شيء آخر ؛ إنما المشترك فيه هو أن يكون بعينه بحال واحدة تكثر دلالته » .

يا هذا . أليس مستحيلا أن يكون موجود عن غير موجود ؟ فإذا قال : نعم ؛ قال : أليس هذا الفرس فرس موجود عن غير موجود فرساً . فإذن يكون موجود عن غير موجود وعن موجود معاً . وذلك أن الموجود فى القول الأول أخذ بسيطاً ، وفى الثانى مركباً . فأنتج النقيض بسيطاً . وليس يمتنع فى الموجود البسيط أن يكون غير الموجود المركب ، أعنى أن يكون الموجود المطلق غير موجود فرساً[1] .

وكذلك المغالطة التى يقال فيها : أليس أن يحلف المرء براً حسن ، وأن يحلف فاجراً قبيح ؟ ، فإذن أن يحلف حسن وقبيـــح معاً ، وذلك أن الحلف لم يؤخذ فى القولين بسيطاً ، وإنما أخذ مركباً مع شيئين متضادين ، فظن أنه يلزم عن ذلك أن يكون هو نفسه متضاداً ؛ ولو أخذ « يحلف » بسيطا ومطلقـــاً فى الموضعين ، لكان مستحيلا أن يظن به أنه عرض له عن وضعه رفعه[2] .

٧ — حسن وقبيح : قبيح وحسن ف . ١٠ — به : سقطت من ف .

(١) أرسطو ، ٢٥ ، ١٨٠ ا ، ٣٢–٣٤ : εἰσὶ δὲ πάντες οἱ τοιοῦτοι λόγοι τοῦτ' ἔχοντες· ἆρ' ἐνδέχεται τὸ μὴ ὂν εἶναι; ἀλλὰ μὴν ἔστι γέ τι μὴ ὄν· ὁμοίως δὲ καὶ τὸ ὂν οὐκ ἔσται· οὐ γὰρ ἔσται τι τῶν ὄντων.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٧ — ٩٦٨ : « وجميـــع الألفاظ الجارية هذا المجرى هى التى هذه حالها ، أترى يمكن أن يوجد ما ليس بموجود ؟ إلا أنه قد يوجد شىء ليس بموجود ؛ فعلى هذا المثال يكون الموجود غير موجود ، وذلك أنه يكون غير موجود شيئاً من هذه الموجودات » .

الفارابى ، الأمكنة المغلطة ، ورقة ١٢٤ ا ؛ ورقة ١٢٢ ب ؛ ورقة ١٢٢ ا .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٨ : « وبالجملة ليس الشىء على الإطلاق ، ومع تقييد بشىء من العوارض التى تعرض فى مقولات أخر ، واحداً . وبأمثال هذا ما غالطوا فقالوا : « هـــذا الشىء موجود ، وليس فرساً هو موجود ، فهو موجود غير موجود هو الفرس » .

(٢) أرسطو ، ٢٥ ، ١٨٠ ا ٣٤–٣٥ : ἆρ' ἐνδέχεται τὸν αὐτὸν ἅμα εὐορκεῖν καὶ ἐπιορκεῖν;

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٨ : « أترى يمكن أن يكون الواحد بعينه محسناً مصيباً فى أن حلف واستحلف ؟ » . =

ومن هذا الجنس قولهم : أرأيت الصحة أليست خيراً ، وهى للشرير شر فالصحة خير وشر معاً ؟

ومثل قولهم : أليس الغنى لمن يستعمل المـال فى حقه خير ، وهو للأشرار شر ، فالغنى خير وشر معاً . إلى غير ذلك من المباكتات التى يستعملها أرسطو فى هذا الباب . فهى كلها داخلة فى هذا الجنس (١) ؟

والسبب فيه هو هذا السبب بعينه ؛ ووجه نقضها هو هذا الوجه بعينه ، أعنى أن يتأمل حال المقدمات فى أنفسها ، وحالها عند النتيجة ، فيعرف الشىء الذى فيه يختلف . إذ كان لايمكن أن يلزم عن الشىء نقيضه . ولا يظن به ذلك إذا أخذ بسيطاً ، بل إذا أخذ مركباً ، كما قلنا ؟

٨ – فيه : به ف .

= أخطأ ابن زرعة فى نقل كلمة ἐπιορκεῖν بلفظة « استحلف » ، وقد ترجمها الناقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ٩٧٠ ، بكلمة « يحفر » . ويظهر أن ابن سينا رأى ترجمة ابن زرعة إذ أنه يتحدث عن الاستحلاف :

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٨ : « وهل أن تحلف حسناً ، لكنه على الكذب ليس بحسن » . و « هل أن تستحلف حسناً ، لكنه على الجور ليس بحسن ، ثم الحلف مما يستحسن والاستحلاف مما يستعدل ، فهو حسن غير حسن . هذا خلف » .

(١) أرسطو ، ٢٥ ، ١٨٠ ب ٩ – ١٠ : ἆρ' ἡ ὑγίεια ἢ ὁ πλοῦτος ἀγαθόν; ἀλλὰ τῷ ἄφρονι καὶ μὴ ὀρθῶς χρωμένῳ οὐκ ἀγαθόν· ἀγαθὸν ἄρα καὶ οὐκ ἀγαθόν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٦٨ : « أترى الصحة أبر أم اليسار ؟ إلا أنها للجاهل ولمن يستعملها على خلاف ما ينبغى ليسا أبر ، فهما إذن خير ولا خير » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ٩٩ : « ومن هذه الأمثلة : « أليست الصحة واليسار خيراً ؟ ، فإذا قيل : بلى ، قال : لكنها ليست خيراً للجاهل ، فإذن هى خير ليس بخير » .

قال :

وينبغى للمجيب أن يتأمل القول المبكت الذى يعرض من قبل إهمال شروط النقيض : أما أولا فهـــل ذلك القول منتج لنقيض الوضع أم لا . ثم إن كان منتجاً ، تأملنا هل الحد الأوسط مأخوذ فى المقدمتين بحال واحدة ، أو بحالين مختلفين . وهـــل الطرفان الأكبر والأصغر هما بأعيانهما المأخوذان فى النتيجة بحال واحدة ، أم بحالة تختلف . فإنه إذا تحفظ بهذه الأشياء لم تحدث عليـــه تبكيت من هذا الباب.(١) وإذا سئل عن شىء واحد مرتين هل هو كذا، أوليس بكذا ، فلا يسلمه مطلقاً ، ولكن يقول هو كذا من جهة كذا ، وليس بكذا من جهة كذا . مثل أن يسئل هل الاثنان ضعف ، أو غير ضعف ، فيقول هى ضعف لكذا ، وليست ضعفاً لكذا .(٢)

٦ – بحال : بحالة ف .　　٨ – (جهة) كذا : سقطت من ل .

٩ – هى : هو ف .　　١٠ – وليست : أو ليست ل .

(١) أرسطو، ٢٦ ، ١٨١ ا ١ – ٥ : τοῖς δὲ παρὰ τὸν ὁρισμὸν γινομένοις τοῦ ἐλέγχου, καθάπερ ὑπεγράφη πρότερον, ἀπαντητέον σκοποῦσι τὸ συμπέρασμα πρὸς τὴν ἀντίφασιν, ὅπως ἔσται τὸ αὐτὸ καὶ κατὰ τὸ αὐτὸ καὶ πρὸς τὸ αὐτὸ καὶ ὡσαύτως καὶ ἐν τῷ αὐτῷ χρόνῳ.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٧٤ ، ٩٧٨ : « فأما نقض التى تكون من حد التبكيت بحسب ما رسم ، فينبغى أن يبدأ أولا بالنظر فى حال مناقضة النتيجة حتى تكون واحدة بعينها ، وفى شىء واحد بعينه ، ونحو شىء واحد بعينه ، وعلى جهة واحدة ، وفى زمان واحد بعينه » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠١ : « وأما مايقع من جهة التبكيت فعليك أن تعتبر صورة القياس هل هى منتجة أو لا ، وتنظر فى الحدود هل الوسط واحد بعينه من كل جهة ، وهل كل طرف هو فى القياس وفى النتيجة واحد بعينه فى كل جهة من شرائط النقيض » .

(٢) أرسطو ، ٢٦ ، ١٨١ ا ٥ – ٨ : ἐὰν δ' ἐν ἀρχῇ προσέρηται, οὐχ ὁμολογητέον ὡς ἀδύνατον τὸ αὐτὸ εἶναι διπλάσιον καὶ μὴ διπλάσιον, ἀλλὰ φατέον 'μὴ μέντοι ὡδί' ὥς ποτ' ἦν τὸ ἐλέγχεσθαι διωμολογημένον. =

والمغالطات التى تكون من / هذا الباب هى مثل قول القائل : أليس من يعرف الشىء لا يجهله ، ومن يجهل الشىء لا يعرفه ؟ فإذا قيل : نعم ، قيل : وأنت تعرف زيداً أنه زيد ، ولا تعرف أنه موسيقار ، فأنت تعرفه وتجهله معاً[1].

قال :

وأكثر ما ينبغى أن يتحفظ فى المسائل التى تجمع مسئلتين فى مسألة واحدة ألا يجاب فيها بالأمرين المتقابلين ، إذا كانا موجودين فى ذينك الشيئين اللذين سئل عنهما كأنهما شىء واحد . مثل أن يسئل عن رجلين : أحدهما صالح ،

---

٨ – كأنهما : كأنه ل .

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٧٨ : « وإن كانت ما سئل عنه فى أول الأمر فلا يذعن بها ، من قبل أنه ليس يمكن فى الشىء الواحد بعينه أن يكون ضعفاً وغير ضعف ، ولا يعترف بها ، فليس المناقضة ها هنا كما كانت فيما سلف ، إنما تكون من الأمور التى يقر بها » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠١ : « وتجتهد فى التسليمات أن تراعى فى أول ما تسأل : هل تسلم شيئاً مرتين بحالين مختلفين ، أو شيئاً يشاك النتيجة بحال دون حال . ومما يبرأ عنه أن يراعى فى المحمولات شروط النقيض ، وإذا قيل له مثلا : « هل كذا ضعف أو ليس بضعف » ، أجاب مع استظهار ، فقال : ضعف كذا ، دون كذا » .

(١) أرسطو ، ٢٦ ، ١٨١ ا ٩ – ١١ : καὶ ὁ ἀγνοῶν ὡσαύτως; εἰδὼς δέ τις τὸν Κορίσκον ὅτι Κορίσκος ἀγνοοίη ἂν ὅτι μουσικός, ὥστε ταὐτὸ ἐπίσταται καὶ ἀγνοεῖ.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٧٨ : « وكذلك الذى لا يعرف ، وقد يعرف قوريسقوس وليس يعلم يوجد لقوريسقوس الموسيقارية ؟ فهو إذن يعرفه ولا يعرفه » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠١–١٠٢ : « وكذلك يراعى الوقت والجهة فى كل شىء بحسبه ، مثل استظهاره فى جواب من يسأل : « أليس من يعرف الأمر يعرف ماهو ؟ وكذلك الذى يجهل الأمر ، ثم أنت تعرف زيداً ، ولا تعرف أنه موسيقار ، فتعرفه ولا تعرفه » ، وهذا لأنه يشرط أنه يعرف من جهة واحدة ، وعلى الإطلاق أو من كل جهة » .

والآخر طالح ، فيقال : هل فلان وفلان صالح أو طالح ، فيقول القائل : هما صالح وطالح . لأن ذلك صادق على مجموعهمـــا . أو هما لا صالح ، ولا طالح ، لأن ذلك أيضاً صادق عليهما معاً .

فإنه إذا كان الجـــواب هكذا ، أمكن للسوفسطائيين مغالطة كثيرة . وذلك أنهم يقولون : إن كان كلاهما صالحاً وطالحاً ، فالصالح هو بعينه طالح ، والطالح صالح ، أو الطالح هو لا طالح ، والصالح لا صالح[1] .

قال :

وليس يبرئ من هذا التغليط أن يأتى بلفظ الجمع إن كانت جمـــاعة ، ولا بلفظ التثنية إن كانا اثنين

فلذلك لاينبغى أن يكون الجواب فى أمثال هذه الأشياء بالمقابلات ، وإن كانت صادقة ، فإنه يفتح للمشاغبين باباً كبيراً ، وإن كان بيناً أنه لايعرض

٣ – للسوفسطائيين : السوفسطائين ف . ٤ – كان : كانا ف .
٥ – طالح : صالح ف . ١١ والصالح : والطالح ف . ١٠ – بابا كبيرا : باب كبير ف .

(١) أرسطو ، ٣٠ ، ١٨١ ا ٣٦ وما بعده : πρὸς δὲ τοὺς τὰ πλείω ἐρωτήματα ἓν ποιοῦντας εὐθὺς ἐν ἀρχῇ διοριστέον ... ὅταν δὲ τῷ μὲν τῷ δὲ μή, ἢ πλείω κατὰ πλειόνων, καὶ ἔστιν ὡς ὑπάρχει ἀμφότερα ἀμφοτέροις, ἔστι δ' ὡς οὐχ ὑπάρχει πάλιν, ὥστε τοῦτ' εὐλαβητέον. οἷον ἐν τοῖσδε τοῖς λόγοις· εἰ τὸ μὲν ἔστιν ἀγαθὸν τὸ δὲ κακόν, ὅτι ταῦτα ἀληθὲς, εἰπεῖν ἀγαθὸν καὶ κακὸν καὶ πάλιν μήτ' ἀγαθὸν μήτε κακὸν ...
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٨٢ – ٩٨٣ : « فأما نحـــو الذين يجعلون المسائل الكثيرة واحداً ، فيجب أولا أن يحدد ... فأما إذا كان لأحدهما وغير موجود للآخر أو كانت كثيرة موجودة لكثيرين حتى يكون مثلا اثنان موجودين لاثنين ... والمثال لذلك موجود فى هذه الأقاويل : إذا كان شيئان أحدهما خير والآخر شر ، فلأنه صدق أن توصف الجملة بعينها بالخير والشر ، وبأنها أيضاً لا خير ، ولا شر .. فيكون إذن الشىء الواحد بعينه خيراً وشراً ، ولا خيراً ولا شراً ... » .
ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٣ – ١٠٤ : « وأما السؤالات إذا جمعت ، فينبغى أن نتأمل المحمول والموضوع ، أو المقدم والتالى ، هل هل وجد على جهة فى المعنى أو كثير ، وأن نفصل ولا نجيب إلا عن واحد واحد .... ومما يغلط من هذا القبيل أن يكون الجـــواب فى المسألتين المجموعتين بالمتقابلين ، مثلا أن يكون أحدهما خيراً والآخر شريراً ، فيقال : هذان خير أو شر ، ويقال أيضاً من وجه آخر : إن مجموع هذين لا خير ولا شر .... » .

عن ذلك مثل هذا الجواب حقيقة، لأن الذى يصدق على المجموع ليس بصادق على كل واحد منهم (١) :

قال :

وأما إذا سأل السائل بالموضع الذى يلجئ المجيب إلى التكرير ، وهى ، كما قلنا ، موضعان :

أحدهما : فى تعريف الأشياء التى من المضاف .

والثانى : فى تحديد الأعراض التى تؤخذ فى حدودها موضوعاتها (٢) .

---

٤ – المجيب : المجاوب ف .

---

(١) أرسطو ، ٣٠ ، ١٨١ ب ١٩ – ٢٤ : ἐμπίπτουσι μὲν οὖν οὗτοι καὶ εἰς ἄλλας λύσεις· καὶ γὰρ τὸ ἄμφω καὶ τὸ ἅπαντα πλείω σημαίνει· οὔκουν ταὐτόν, πλὴν ὄνομα, συμβαίνει φῆσαι καὶ ἀποφῆσαι. τοῦτο δ᾽ οὐκ ἦν ἔλεγχος, ἀλλὰ φανερὸν ὅτι μὴ μιᾶς ἐρωτήσεως τῶν πλειόνων γινομένων, ἀλλ᾽ ἓν καθ᾽ ἑνὸς φάντος ἢ ἀποφάντος οὐκ ἔσται τὸ ἀδύνατον.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ٩٨٣ ، ٩٨٧ : « وقد تقع هذه الأقاويل فى قصص أخر ، وذلك أن التثنية والجمع يدلان على كثرة ، فيعرض إذن ألا يوجب ويسلب لشىء واحد بعينه ، بل للاسم . وهذا لم يكن تبكيتاً ، إلا أنه ظاهر أن السؤال الواحد إذا كان محتملا لهذه المعانى الكثيرة فوضعنا إذا أوجبنا أو إذا سلبنا واحداً على واحد ، لم يلزم محال » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٤ : « وليس لقائل أن يقول : إذا قلنا : « كل أو كلاهما » فهو تأحيد لا تكثير ، فإن « الكل وكلاهما » يصلح للتكثير . وإذا حمل شىء فى مثل ما نحن فيه على « كلاهما » فقد حمل على اثنين فى المعنى ، وإن كان واحداً فى اللفظ ، اللهم إلا أن يكون الموضوع واحداً » .

(٢) أرسطو، ٣١، ١٨١ب ٢٥ وما بعده: περὶ δὲ τῶν ἀπαγόντων εἰς <τὸ> τὸ αὐτὸ πολλάκις εἰπεῖν φανερὸν ὡς οὐ δοτέον τῶν πρός τι λεγομένων σημαίνειν τι χωριζομένας καθ᾽ αὑτὰς τὰς κατηγορίας....

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٨٧ – ٩٨٨ : « فأما فى الأشياء التى تلجئنا إلى أن يكون الشىء الواحد مراراً كثيرة ، فنقول إنه من البين أنا ليس نسلم فى الأشياء التى يقال من المضاف عند تمييز المقولات إنها تدل على انفرادها » .

فينبغى للمجيب إذا ما سئل عن الأشياء المضافة، وألجأه السؤال إلى التكرير، أن يبين أن هذه ليس يمكن أن يعرف جوهر أحدهما إلا بأن يؤخذ فيـه الآخر إذا عرفت من حيث هى مضافة، لا من حيث هى فى مقولة أخرى: مثال ذلك أنه لايعرف الضعف، بما هو ضعف، إلا بمعرفة النصف، وقد يمكن أن يعرف بذاته، لا من حيث هو من المضاف، بل من جهة أنه من الكمية، مثـل أن يعرف أن الضعف اثنان أو أربعـة، لكن من عرف أن الضعف اثنان أو أربعة فلم يعـرف الإضافة، بل إنمـا عرف الموضوع للإضافة. وكذلك من عرف علماً من حيث هو فى صناعة من الصنائع، كأنك قلت علـم الطب، فإنما عرفه من حيث هـو فى باب الكيف، لا فى باب المضاف. ولو عـرفه فى باب المضاف لمـا عرفه إلا بالشىء الذى يضاف إليه. وإن تبين بالجملة أنه ليس يعرض محال من التكرير فيما طبيعته تقتضى التكرير. وذلك أن من حد العشرة بأنها عدد يأتلف من واحد وواحد وواحد، حتى يكمل الأحاد التى فيها، فقد كرر ولم يأت بشىء مستحيل: وكذلك حدود الموجبة هى مكرورة فى حدود السالبة. وليس يلحق من ذلك استحالة. وذلك أن سالب قولنا: «أن يفعل» هو «ألا يفعل»، وهو تكرير

١ – السؤال: السائل ل.
٦ – إثنان: اثنين ف. ٨ – عرفه: عرف ل.
١٠ – فيما: مما ف. ١١ – بأنها: بأنه ل.
١٣ – حدود (السالبة): وجود ل، ف ولكنها صححت فى هامش ف.

= ابن سينا، السفسطة، ص ١٠٥: ١ – ١٠٦: «وأما الأقاويل الملجئة إلى التكرير إمافى المضاف فنحن نبين أن الشىء المضاف لابد من تعريفه بالمضاف الآخر– من حيث يكون المضاف الآخر ذاتاً– ثم ليس المضاف ذاتاً تتكرر على المضاف ... ثم ليس كلما تكرر شىء عرض منه هذيان ... وذلك لأن ما هو مكرر فبيانه مكرر، وكذلك أجزاء الموجبة تكون موجودة فى السالبة، وأن يفعل فى أن لا يفعل .... ».

للمحمول والموضوع . ومن جاوب بشيء سئل فيه هل هو أبيض أنه ليس بأبيض . فقد كرر ، إلا أنه ليس أحد من الناس يرى أنه أتى بمستحيل .

وأما إذا ألجئ المجيب فى السؤال عن حدود الأعراض التى يؤخذ فى حدها الموضوع إلى التكرير ، مثل أن يسئل : ما هو الأنف الأفطس ، فيجيب بأنه الأنف الذى يوجد فيه التقعير الذى فى الأنوف ، فينبغى أن يبين له أن سؤاله هو الذى اضطره إلى التكرير ، وذلك أنه لو سأل : ما هو الفطس ، لكان الجواب أنه أنف عميق . وكان ذلك تفصيلا لما دل عليه الاسم . إذ كان هذا هو شأن الحدود مع الأسماء ، أعنى أن يفهم الحد مفصلا الشىء الذى فهمه الاسم مجملا .

وأما وقد سأل : ما هو الأنف الأفطس ، فانه لو جووب بأنه أنف عميق لم يكن فرق بين ما سأل عنه وبين ما جووب به ، وكان بمنزلة من بدل اسما باسم . فلذلك احتيج أن يفصل له لفظ التقعر فيقال هو الأنف الذى فيه التقعير الموجود فى الأنوف ، إذ كان التقعير منه ما يوجد فى الأنوف ، ومنه ما يوجد فى الساقين وهو الذى يسمى فحجاً أو صككاً . لأن فى هذا السؤال لم يبق شىء يفصل له إلا ما يدل عليه التقعير . وأيضاً فمع أن هذا شىء ضرورى بحسب هذا السؤال ، فليس فى هذا تكرير إذ كأنه إنما أشكل عليه معنى هذا التقعير ما هو . إذ كان

---

٤ — فيجيب : فيوجب ل .
٥ — يبين : يتبين ف .
٦ — الفطس : الأفطس ف .
١٢ — فيقال هو الأنف الذى فيه التقعير : سقطت من ل .

التقعير يختلف بحسب الأعضاء التى هو فيها، ولا استحالة فى ذلك، وإما المستحيل لو فهم هاهنا من التقعير التقعير الموجود فى الساقين(١) :

وأما الأقاويل المستغلقة التى يظن أن المفهـوم عنها مستحيل وهى أحـد الأشياء التى يسوق إليها المغلط ، فلما كان الموضع الذى أعطى فى عملها غير مشترك لنا ولهم ، كان أيضاً ما قال فى نقض هذه المواضع خاصاً بأسمائهـم ، أو غير مشترك لنا ولهم :

ونحن فينبغى لنا أن نتأمل هذا الجنس من الكلام فى لسان العرب : فإن كان موجوداً .فنتأمل هل له مواضع ينشأ منها هذا الكلام ، أم لا .وإن كان ، فما الحيلة فى نقضها :

١ – التقعير : سقطت من ل . || فى ذلك : سقت من ل .
٢ – (التقعير) التعقير : سقطت من ل .
٤ – يسوق إليها : يساق منها ل .
٧ – لنا : سقطت من ف || من الكلام : سقطت من ل .

(١) أرسطو ، ٣١ ، ١٨١ ب ٣٥ وما بعده : ἐν δὲ τοῖς δι᾽ ὧν δηλοῦται κατηγορουμένοις τοῦτο λεκτέον, ὡς οὐ τὸ αὐτὸ χωρὶς καὶ ἐν τῷ λόγῳ τὸ δηλούμενον. τὸ γὰρ κοῖλον κοινῇ μὲν τὸ αὐτὸ δηλοῖ ἐπὶ τοῦ σιμοῦ καὶ τοῦ ῥοικοῦ.....

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٨٨ : « فإنا فى هذه المحمولات التى بتوسطها يقع العلم ، فالذى نقوله : هو أن المعلوم من هذه ليس هو فى القول شيئاً واحداً مفرداً بعينه . وذلك أن الانقعار العام نفسه يدل على الفطس وعلى اعوجاج الساق » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٦ : « وأما الباب الآخر مما يشنع بوقوع التكرير فيه من جهة الأعراض الذاتية التى يؤخذ فى حدها الموضوع ، ويعلم بتوسط ما يحمل عليه ؛ فإن التكرير يقـع فيـه أيضاً بسبب فحش السؤال ، فيحتاج إلى أن يقال . فإن الأنف الأفطس هو أنف فيه التقعـير الذى يكون فى الأنوف ؛ وليس هذا كاذباً ، بل مكرراً » .

وأبو نصر يرى أن هذا الجنس من الكلام هو الذي يسمى عياً فى لسان العرب ، وأنه إنمــا يعرض من نقصان العبارة ، كما أن الهذر إنمــا يعرض من زيادة العبارة :

فينبغي أن يفحص عن هذا كله ، ويعرف ماهو منه على بالحقيقة ، وماهو عي بحسب الظن ، ومن أى مواضع ينشأ أمثال هذا المعنى فى كلام العرب ، أو فى كلام جميع الأمم ، إن كان ها هنا عى مشترك لجميع الأمم (١) .

قال :

والكلام المضلل منه ما هو عسير معرفته ، ومنه ماهو سهل معرفته . والعسير قد يكون من قبل عسر معرفة الموضع المغلط نفسه : وذلك أن بعضها أشــد تغليطاً من بعض . وقد يختلف الموضع الواحد فى العسر والسهولة بحسب المادة المستعمل فيها . وقد يعسر **القول** المغلط من قبل أن فيه أكثر من نوع واحد من أنواع الأشياء المغلطة ، مثل أن يكون مغلطاً من قبل ما بالعرض ، ومن قبل اشتراك الاسم ، وغير ذلك من أنواع المواضع المغلطة (٢) .

١١ ــ المستعمل : المستعملة ل .

(١) أرسطو ، ٣٢ ، ١٨٢ ب ٣ – ٥ : ὅτι μὲν οὖν οἱ τοιοῦτοι τῶν λόγων οὐ συλλογίζονται σολοικισμὸν ἀλλὰ φαίνονται, καὶ διὰ τί τε φαίνονται καὶ πῶς ἀπαντητέον πρὸς αὐτούς, φανερὸν ἐκ τῶν εἰρημένων.
= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ٩٩٤ ، ٩٩٨ : « فأما أمثال هــذه الألفاظ فليس يكون عنها سولوقسموس ، بل هى مظنونة ، فأما من أجل ماذا يظن ، وكيف يجب أن يناقضها ، فهو ظاهر من التى قيلت » .

(٢) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٢ ب ٦ – ٣١ : δεῖ δὲ καὶ κατανοεῖν ὅτι πάντων τῶν λόγων οἱ μὲν εἰσι ῥᾴους κατιδεῖν οἱ δὲ χαλεπώτεροι, παρὰ τί καὶ [5] ἐν τίνι παραλογίζονται τὸν ἀκούοντα, πολλάκις οἱ αὐτοὶ ἐκείνοις ὄντες· τὸ αὐτὸν γὰρ λόγον δεῖ καλεῖν τὸν παρὰ ταὐτὸ γινόμενον. ὁ δὲ αὐτὸ δὲ λόγος τοῖς μὲν παρὰ τὴν λέξιν τοῖς δὲ παρὰ τὸ συμβεβηκὸς τοῖς δὲ παρ' ἕτερον δόξειεν ἂν εἶναι διὰ τὸ μεταφερόμενον ἕκαστον μὴ ὁμοίως εἶναι δῆλον... =

والقول المغلط الشديد التغليط هو الذى لايوقف منه بسرعة على أن الكذب فيه إنما جاء من قبل شكل القياس، أو من قبل المقدمات. أو من كليهما جميعاً.

ثم بعده فى العسر الذى يعلم منه أن الكذب فيه إنما هو من قبل المقدمات، ولا يعلم من أى شىء عرض ذلك فى المقدمات: هل من اللفظ، أو من المعنى.

ثم بعد هذا فى السهولة: القول الذى يعلم أن الكذب فى مقدماته من جهة، ولا يعلم فى أى مقدمة هو ذلك بسرعة:

قال:

والقول العسير الحل من هذه هو ما كانت المقدمات فيه أشهر من النتيجة، لأن القول الذى هو مثل هذا كثيراً ما يبطل المشهورات. وأكثر ما يخفى الأمر إذا كان السؤال عن طرفى نقيض ليس واحـــد منهما أشهر من الآخر، فإنه يعسر علينا أن نعرف أى الطرفين يسلم.

---

٦ – ذلك: سقطت من ل.

= = ت. ع. نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى، ص ٩٩٩ – ١٠٠٠: «وينبغى أن نتأمل جميع الأقاويل: فإن منها ما يسهل الوقوف عليه، ومنها مايعسر ذلك فيه جداً، وقولنا: «نحوشىء» و«فى شىء» شديدة التضليل للسامع إذا قيلت فى أشياء واحدة بأعيانها، وذلك أنا ينبغى أن نسمى الكلمة الواحدة بعينها بما إليه تنسب. وقد تكون الكلمة الواحدة بعينها: أما عند بعض الأمور فمن الصوت، وفى بعضها من العرض، ويظن ببعضها أنها من معنى آخر، من قبل أن كل واحد من هذه إذا أتى به مختلقاً لم يكن ما يفهم منه على مثال واحد، بمنزلة ما فى هذه التى تكون من الاشتراك فى الاسم النحو المظنون من الضلالات أشد خطأ. فأما هذه فتكون معلومة فى جميع التى من العرض ....».

ابن سينا، السفسطة، ص ١٠٦ – ١٠٧: «وهذه المواضع المغلطة تكون فى بعض الأوقات أظهر، وفى بعضها أخفى. وربما اتفق أن يجتمع فى شىء عدة وجوه من هذه فتزداد التباساً، وتستدعى وجوهاً مختلفة من الحل. وقد يكون فى باب واحد ماهو أصعب وأسهل، مثل ما يكون فى الواقعة فى اتفاق الاسم، مثل النحو الذى تختلف فيه أحكام المحمول فى موضوعات مشتركة الاسم».

قال :

والقول الهين الحل هـــو الذى يكون من الأمور التى ليست بمشهورة ، أو من الشنيعة ، أو القول الذى لم يتسلم من المجيب (١) :

قال :

وإذا سئل المجيب عن مقدمات مشهورة ، فليس ينبغى أن يتهاون به ، وإن كان غير مرتب لها ، ولا عارفاً بتأويل القول (٢) .

---

٦ – عارفاً : عارف ف ، ل .

---

(١) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٣ ا ١٤ – ١٥ : ἐνίοτε μὲν οὖν ὁ μὴ συλλογισθεὶς λόγος εὐήθης ἐστίν, ἐαν ᾖ λίαν ἄδοξα ἢ ψευδῆ τὰ λήμματα·

= ت . ع ، نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٤ : « وربما كان القول الذى لم يؤلف ركيكاً ، إن كانت المأخوذة فيه إما بعيدة من الشهرة ، أو كاذبة .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٨ : « ويكون الركيك من هذه القياسات ما ليس فيه شهرة ، أو استعمل فيه فى جملة ما يسلم شىء لم يتسلم » .

(٢) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٣ ا ١٥ – ٢٠ : ἐνίοτε δ' οὐκ ἄξιος καταφρονεῖσθαι. ὅταν μὲν γὰρ ἐλλείπῃ τι τῶν τοιούτων ἐρωτημάτων, περὶ οὗ ὁ λόγος καὶ δι' ὅ, καὶ μὴ προσλαβὼν τοῦτο, καὶ μὴ συλλογισάμενος εὐήθης ὁ συλλογισμός· ὅταν δὲ τῶν ἔξωθεν, οὐκ εὐκαταφρόνητος οὐδαμῶς, ἀλλὰ ὁ μὲν λόγος ἐπιεικής. ὁ δ' ἐρωτῶν ἠρώτησεν οὐ καλῶς.

ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٤ – ١٠٠٥ : « وربمـــا كان لايستحق أن يستهان به . فإذا كان القول عادماً لشىء من أمثال هذه المسائل نحو أى شىء كان القول ، ولأن المتكلم لم يأخذه على ما أخذ ولا ألف ، فإن القياس يكون ركيكاً . وإذا كان من الأشـــياء التى من خارج ، فليس يسهل أن يستهان به ، بل يكون القول رقيقاً ، فإن الذى سأل ، لم يســـأل حســـناً » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٩ : « ولا يجب أن نجعل سوء ترتيب المقدمات سبباً للاستهانة إذا كانت صحيحة – صحيحة أحوال الحدود – وأخذ بسرعة إلى الصحة ، بل يجب أن يستعان بها ، كان القول غير موهم شهرة المقدمات ، ولا إنتاج التأليف ، إذ يكون السائل ضعيفاً غير محنك » .

ويجب أن يجعل النقض تارة بحسب القول، وتارة بحسب القائل بأن يعرفه أنه لم يجد السؤال : فإن السؤال قد يكون بحسب المسئلة نفسها . وقـــد يكون بحسب المجيب ، وقد يكون بحسب الوقت الحاضر[1] :

قال :

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ من القول، فى هذه الصناعة ، فقد تبين لنا من أين تكون الأقاويل المضللة للمتعلمين . وكم عددها ، وكيف يرجع بعضها إلى الغلط فى القياس ، وكيف ينبغى أن يسئل من يروم تأليف الأقاويل التى من هـــذا الجنس ، وكم الأغراض المقصودة فى هذا الجنس من الكلام ، وكيف تنقض ويجاب عنها . وذلك هو جميع ما كان مشوقاً لنا معرفته فى هذه الصناعة . ولذلك ما ترى أنا قد فرغنـــا من القول فى هذه الصنـــاعة ، ووقفنا على جميـــع

---

٣ - الحاضر : الخاص ل .

٦ - يرجع : سقطت من ف . ٩ - مشوقاً : متشوقاً ل .

---

(١) أرسطو ، ٣٣ ، ١٨٣ أ ٢١ - ٢٦ : ἔστι τε, ὥσπερ λύειν ὁτὲ μὲν πρὸς τὸν λόγον ὁτὲ δὲ πρὸς τὸν ἐρωτῶντα καὶ τὴν ἐρώτησιν ὁτὲ δὲ πρὸς οὐδέτερον τούτων, ὁμοίως καὶ ἐρωτᾶν ἔστι καὶ συλλογίζεσθαι καὶ πρὸς ἡν θέσιν καὶ πρὸς τὸν ἀποκρινόμενον καὶ πρὸς τὸν χρόνον, ὅταν ᾖ τπλείονος χρόνου, δεομένη ἡ λύσις ἢ τοῦ παρόντος καιροῦ.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٥ : « وهذا مثل أن يجعل النقض : أما أحياناً فمصروف إلى القول، وأحياناً مصروف إلى السائل ، وإلى السؤال ، وليس يكون فى فى وقت من الأوقات مصروفاً إلى غير هذه . وكذلك إذا سألنا، فإذ أن يسأل، وأن يؤلف ، يكون بحسب الموضوع، وبحسب المجيب ، وبحسب الزمان إذا كان الزمان الذى يتكلم فيـــه فى النقض زماناً طويلا .

أهمل المترجمون الثلاثة نقل جملة ἢ τοῦ παρόντος καιροῦ ، قارن ترجمة بيكارد - كمبردج than the period arailable ولكن متن ابن رشد أقرب إلى النص اليونانى .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١٠٩ : « ويجب أن تتلطف فى النقض ، فتارة تقصد به القول ، وتارة القائل، بأن ترى أنه لم يسأل جيداً ، فإن السؤال قد يراد به تارة المجيب نفسه ، وتارة قد يراد به الأمران » .

أجزائها[١] . والذى بقى لنا هو أن نقول فى السبب الذى دعانا إلى النظر فى هـــذه الصناعة على جهة التذكرة . وذلك أنا لمـــا كـــنا مشتاقين إلى أن تكون عندنا قوانين نقـــدر أن نعمل منها أقيسة من مقدمات مشهورة على جهـــة السؤال والامتحان ، وهى الأقيسة التى تستعملها صناعة الجدل ، وقوانين نقدر بهـــا أن نتحفظ من أن تؤلف علينا أمثال هذه الأقيسة ، وكانت ها هنا أقيسة مرائية يظن بها أنها من هذا النوع ، وليست بها ، رأينا أن العلم بالجواب إنما يتم لنـــا فى / صناعة الجدل بمعرفة هذا النوع من الأقيسة التى تسمى المرائية ، ومعرفة نقضها ، فأردفنا النظر فى صناعة الجدل بالنظر فى هذه الصناعة[٢] .

---

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ا ٢٧-٣٤ : ἐκ πόσων μὲν οὖν καὶ ποίων γίνονται τοῖς διαλεγομένοις οἱ παραλογισμοί, καὶ πῶς δείξομέν τε ψευδόμενον καὶ παράδοξα λέγειν ποιήσομεν, ἔτι δ᾽ ἐκ τίνων συμβαίνει ὁ συλλογισμός, καὶ πῶς ἐρωτητέον καὶ τίς ἡ τάξις τῶν ἐρωτημάτων, ἔτι πρὸς τί χρήσιμοι πάντες εἰσὶν οἱ τοιοῦτοι λόγοι, καὶ περὶ ἀποκρίσεως ἁπλῶς τε πάσης καὶ πῶς λυτέον τοὺς λόγους καὶ τοὺς συλλογισμούς, εἰρήσθω περὶ ἁπάντων ἡμῖν ταῦτα.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٥ : « فأما كم وأى الأشياء هى التى تكون منها ضلالات المتكلمين ، وكيف يعمل فى إظهار كذب الكاذب الذى يأتى فى قوله بالعجائب ، ومماذا يعرض السولوقسموس ، وكيف يسأل ، وكيف ترتيب المسائل ، ونحو ماذا ينتفع أيضاً بهذه الأقاويل كلها التى تجرى هذا المجرى ، وفى كل جواب على الإطلاق ، وكيف بنقض الأقاويل والسولوقسموس : فقد تكلمنا فى جميع هذه الأشياء » .

(٢) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ا ٣٤ - ١٨٣ ب ١ : Λοιπὸν δὲ περὶ τῆς ἐξ ἀρχῆς προθέσεως ἀναμνήσασιν εἰπεῖν τι βραχὺ περὶ αὐτῆς καὶ τέλος ἐπιθεῖναι τοῖς εἰρημένοις. προειλόμεθα μὲν οὖν εὑρεῖν δύναμίν τινα συλλογιστικὴν περὶ τοῦ προβληθέντος ἐκ τῶν ὑπαρχόντων ὡς ἐνδοξοτάτων· τοῦτο γὰρ ἔργον ἐστὶ τῆς διαλεκτικῆς καθ᾽ αὑτὴν καὶ τῆς πειραστικῆς.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٥ ، ١٠٠٩ : فلنتكلم الآن بإيجاز فى الغرض الذى إياه قصدنا من أول الأمر على جهة الإذكار ، ونختم بعد ذلك ما تكلمنا فيه . وقد كنا نود أن تحصل لنا قوة قياسية بسبب ماتقدم وصفنا له من الأشياء المشهوره جدا . وهذا هو من فعل الجدلى خاصة والامتحانية » .

ولمكان هذا الذى قلناه ، كان الجواب فى صناعة الجدل أعسر من السؤال .
ولذلك كان سقراط يعترف بأنه يحسن أن يسئل ، ولا يحسن أن يجيب[(١)] .

ولذلك رأينا ألا نكتفى من معرفة هذه الصناعة بأن نعلم الأشـياء المغلطة ،
وكيف نسأل عنها فقط ، بل وكيف نجيب عنها وننقضها .

فأما أنه إذ قد تكلمنا فى أغراض هذا الجنس من القول ، أعنى الأقاويل
المغلطة والمواضع التى يؤلف منها هذا الجنس من القول ، وكيف يسئل عنهـا
حتى يكون فعلها أتم ، وكيف يجاوب عنها وتنقض ، فقـد بلغنا من ذلك
النهاية المتشوقة فأمر معروف بنفسه[(٢)] .

٢ – بأنه : أنه ل .

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ٧ – ٨ : ἐπεὶ καὶ διὰ τοῦτο Σωκράτης ἠρώτα
ἀλλ' οὐκ ἀπεκρίνετο· ὡμολόγει γὰρ οὐκ εἰδέναι.

=ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٠ : « ولهذا السبب كان سـقراط
يسأل كل أحد ، إلا أنه كان لايجيب ؛ وذلك لأنه كان يعترف بأنه لايحسن » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١١ : « وكذلك كان سقراط لايجيب ، إذ كان يعترف أنه
لا يحسن ذلك ، بل كان يقوم مقام السائل » .

(٢) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ٨ – ١٦ : δεδήλωται δ' ἐν τοῖς πρότερον καὶ
πρὸς πόσα καὶ ἐκ πόσων τοῦτο ἔσται, καὶ πόθεν εὐπορήσομεν τούτων,
ἔτι δὲ ἐρωτητέον ἢ τακτέον τὴν ἐρώτησιν πᾶσαν, καὶ περί τε
ἀποκρίσεων καὶ λύσεων τῶν πρὸς τοὺς συλλογισμούς. δεδήλωται δὲ
καὶ περὶ τῶν ἄλλων, ὅσα τῆς αὐτῆς μεθόδου τῶν λόγων ἐστίν. πρὸς
δὲ τούτοις περὶ τῶν παραλογισμῶν διεληλύθαμεν, ὥσπερ εἰρήκαμεν
ἤδη πρότερον. ὅτι μὲν οὖν ἔχει τέλος ἱκανῶς ἃ προειλόμεθα, φανερόν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٠ : « وقد علم مما ذكرناه فيما
تقدم ما غايات هذه الصناعة ، وكم شىء تكون ، وأرشدنا إلى المواضع التى تحصل لنا بها الغزارة
فى هذه الأشياء . وذكرنا مع ذلك أيضاً كيف نسأل ، وكيف نرتب سائر المسائل ، وكذلك تكلمنا
فى الجواب وفى وجوه نقض هذه القياسات . وقد يعلم مما ذكرناه سائر الأشياء الأخر المـوجودة
للصناعة الكلامية نفسها ، وما عملناه على ذلك فى سوء القياس كما قلنا فيما مضى . فقد ظهر أنا بلغنا فيما
قصدنا من أول الأمر إلى غاية يكتفى بها » .

قال :

وينبغي ألا يجهل ما عرض لنا في هذه الصناعة . فإن من الصنائع ما قد قيل في مبادئها ، وإنما بقي منها على المتأخر تتميم تلك المبادئ ، ومنها ما لم يقل في مبادئها شيء .

وهذه إذا شرع في النظر فيها، فقد يعسر على الناظر فيها أن يأتي في ذلك بشيء كثير من أجزاء تلك الصناعة، بل إن أتى، فإنما يأتي في ذلك بشيء صغير يسير ، إلا أنه، وإن كان صغيراً في القدر ، فعسى أن يكون آثر من من ذلك الشيء الكبير الذي يأتي به المتأخر تكميلا للصناعة التي قد فرغ المتقدم من مبادئها . وإنما كان ذلك كذلك، لأن القول في المبدأ عسير ،والقول فيما بعد المبدأ سهل . ولذلك كان القول في المبدأ، وإن كان يسيراً في القدر ، فهو عظيم في القوة . والقول فيما بعد المبدأ، وإن كان كثيراً، فهو صغير في القوة . وهذا بعينه عرض لنا في هذه الصناعة بالإضافة إلى سائر الصنائع المنطقية الأربع ، فإنه لم نلف في هذه الصناعة شيئاً يتنزل منها منزلة المبدأ ، ولا منزلة الجزء[1] . وأما سائر الصنائع ، فإنا، وإن لم نلف منها شيئاً يتنزل منزلة المبدأ، فقد ألفينا شيئا يتنزل منزلة الجزء،

٢ – الصنائع : الصناعة ل . ٧ – ذلك : سقطت من ف .

١١ – هذه : تلك ل . ١٣ – الأربع : الخمس ل .

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ١٦ – ٢٦ : δεῖ δ' ἡμᾶς μὴ λεληθέναι τὸ συμβεβηκὸς περὶ ταύτην τὴν πραγματείαν· τῶν γὰρ εὑρισκομένων ἁπάντων τὸ μὲν παρ' ἑτέρων ληφθέντα πρότερον πεπονημένα κατὰ μέρος ἐπιδέδωκεν ὑπὸ τῶν παραλαβόντων ὕστερον. τὰ δ' ἐξ ὑπαρχῆς εὑρισκόμενα μικρὸν τὸ πρῶτον ἐπίδωσιν λαμβάνειν εἴωθε, χρησιμωτέραν μέντοι πολλῷ τῆς ὕστερον ἐκ τούτων αὐξήσεως· μέγιστον γὰρ ἴσως ἀρχὴ παντός, ὥσπερ λέγεται. διὸ καὶ χαλεπώτατον·

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٠ – ١٠١١ : « وقد ينبغي ألا يغفل عما عرض لهذه الصناعة دون سائر الصنائع الموجودة . وذلك أن تلك لما كانت فيما سلف =

مثل ما عرض فى صناعة الخطابة . فإنه تعاور[1] الكلام فيها قوم من القدماء حتى ألفينا جميع أجزائها قد كمل[2] . لكن فى المواد . إذ كانوا إنما تكلموا فى ذلك من

= مأخوذة عن آخرين ، وكان التعب فيها قد تقدم أولا أولا ، اتسعت بنظر قوم آخرين من المتأخرين فيها . فأما الصنائع التى هى فى ابتداء وجودها فمن شأنها أولا أن تكون حرجة . وهذا الابتداء أنفع كثيراً من التزيد الذى يحصل لها بأخرة من هؤلاء . ولعل الأمر كما يقال من أن الابتداء بكل شىء عظيم جداً ، إنما هو من أجل هذا . وذلك أن بحسب ما يوجد له من فضل القوة ، فبذلك النحو يكون مقداره أصغر ليكون الوقوف عليـــه ، فيما يظن ، عسيراً جداً . فإذا وجد هذا ، فإن التزيدات الباقية وإنماء الصناعة يكون بعد ذلك سهلا » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١١ : « والذى فى التعليم الأول بعد هذا لايجب أن يفهم منه أنه يتكلم فى القياس العام ، بل هذا فى القياس السوفسطائى ، وإن كان كذلك ، قال : « وقد كان لنا فى الصنائع البرهانية والجدلية المذكورة أصول مأخوذة ممن سبقنا » ليس يعنى من حيث هى مجردة عن المواد ، بل من حيث استعملت فى مواد . فكان هناك جزئيات استعملت فى البراهين – مثـــلا فى الهندسة – وجزئيات استعملت فى السؤال والجواب فى الجدل والخطابة ، أمكن أن ينتزع منها قوانين كلية » .

(١) تعاوروا الشيء واعتوروه : تداولوه (المصباح المنير ، مادة : عور) .

(٢) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ٢٦–٣٢ : ὅπερ καὶ περὶ τοὺς ῥητορικοὺς λόγους συμβέβηκε, σχεδὸν δὲ καὶ περὶ τὰς ἄλλας ἁπάσας τέχνας. οἱ μὲν γὰρ τὰς ἀρχὰς εὑρόντες παντελῶς ἐπὶ μικρόν τι προήγαγον· οἱ δὲ νῦν εὐδοκιμοῦντες παραλαβόντες παρὰ πολλῶν οἷον ἐκ διαδοχῆς κατὰ μέρος προαγαγόντων οὕτως ηὐξήκασι, Τεισίας μὲν μετὰ τοὺς πρώτους, Θρασύμαχος δὲ μετὰ Τεισίαν, Θεόδωρος δὲ μετὰ τοῦτον, καὶ πολλοὶ πολλὰ συνενηνόχασι μέρη.

= ت . ع . نقـــل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١١ : « ومثل هذا أيضاً عرض للأقاويل الخطبية ولجميع الصنائع الأخر على أكثر الأمر . وذلك أن تلك ، لمـــا وجدت مبادؤها ، إنما احتاجوا أن يأتوا لتكميلها بشىء يسير . وهذه التى قد ظهر فيها فى هذا الوقت النجاح ، فإنما حصل ذلك لها عمن يتداولها أولا فأولا ، بأنه اتوا أولا فيها باليسير ، ثم زيدوها : أما بعـــد القدماء فطيسياس ، وبعد طيسياس ثراسوماخوس ، وبعد هذا ثاؤدوروس . وانضاف إليها أجزاء كثيرة مما جمعه قوم كثيرون » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١١ : « وهذه الجزئيات كانت فى ابتداء تفطن الناس للجدل والخطابة قليلة جداً ، ثم انشعبت وكثرت على حسب نبوغ النابغين أخيراً ، والبناء عليها وتبديلها وإصلاحها ... وقد ذكر أقواماً توالوا فى تربية الخطابة بعد القدماء مثل طيطياس ، وبعده ثراسوماخوس الذى يجادل سقراط فى أمر العدل ، ثم ثادوروس » . =

غير أن يتكلموا فى الأشياء التى تتنزل منها منزلة المبادئ ، وهى الأمور المشتركة للصنائع الخمس ، مثل القول فى القياس المطلق وما أشبهه من الأمور المشتركة.[1] فأما هذه الصناعة فلم نجد فيها شيئاً يجرى مجرى المبدأ ، ولا مجرى الجزء ، وإنما وجدنا فيها أشياء كثيرة تجرى مجرى الأشخاص الموجودة من الصناعة عند أهل تلك الصناعة[2] .

فكما أنه من لم يكن عنـده من علم الصناعة إلا وجـود عدد ما من

= عن تيسياس Τεισίας ، انظر : ابن سينا ، الخطابة ، المقدمة ، ص ١٢ – ١٣ ؛ وعن ثراسوماخوس ، انظر ، أفلاطون ، الجمهورية ، الكتاب الأول ، الفصل الأول ، و هـ . جومبرتز ، السفسطة والريطوريقا ، ص ٤٩ (باللغة الألمانية) ؛ وعن ثيودوروس Θεόδωρος ، انظر : سيشرون ، الخطيب ، طبعـة ساندز Sandys ، مقدمة ، ص ١١ ، وهامش ، ص ٤٦ ، تعليقاً على الفصل ١٢ ، بند ٣٩ .

(١) أرسطو ، ريطوريقا ، ١ ، ١ ، ٣ (١٣٥٤ ا ١١ – ١٥) : νῦν μὲν οὖν οἱ τὰς τέχνας τῶν λόγων συντιθέντες οὐδὲν ὡς εἰπεῖν πεπορίκασιν αὐτῆς μόριον· αἱ γὰρ πίστεις ἔντεχνόν ἐστι μόνον, τὰ δ' ἄλλα προσθῆκαι· οἱ δὲ περὶ μὲν ἐνθυμημάτων οὐδὲν λέγουσιν, ὅπερ ἐστὶ σῶμα τῆς πίστεως.

= ت . ع . ا ب ١٤ وما بعده : فأما هؤلاء الذين يؤلفون صناعة الكلام الآن فلم يتخلصوا إلى أن يضعوا لها جزءاً أو قسما من الأقسام ، لأن التصديقات إنما هى أمر صناعى فقط ، وأما تلك الأخر فزيادات . ولم يقولوا فى التفكيرات التى هى عمود التصديق .

قارن : ابن سينا ، الخطابة ، ص ١٢ ؛ ابن رشد ، تلخيص الخطابة ، ص ٥ ، ٦ .

(٢) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٣ ب ٣٤ – ٣٦ : ταύτης δὲ τῆς πραγματείας οὐ τὸ μὲν ἦν τὸ δ' οὐκ ἦν προεξειργασμένον, ἀλλ' οὐδὲν παντελῶς ὑπῆρχεν.

= ت . ع . نقل يحيى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ١٠٠٩ ؛ نقل عيسى بن زرعة ، المـرجع نفسه ، ص ١٠١١ : « فأما هذه الصناعة فليس إنما كان بعضها موجوداً وبعضها غير موجود ، وإنما أضيف إليها الآن ، لكن لم يكن منها شىء موجوداً ألبتة » ؛ النقل القديم ، المـرجع نفسه ، ص ١٠١٣ .

ابن سينا ، السفسطة ، ١١٢ : « وأما مقاومة السوفسطائيين فلم يوف السالفون منهـا شيئاً يعتد به لقلة الحاجة إليه ، بل لم يكن عندهم منها شىء – لا فى الأصول ولا فى الجزئيات – فرثهـا إياهم أصلا » .

أشخاصها التى تفعلها تلك الصناعة فليس عنده علم بالصناعة . مثال ذلك أن من لم يكن عنده من صناعة الخفاف إلا أشخاص من الخفاف محدودة، فليس عنده من صناعة الخفاف شيء، كذلك من تعاطى من سلف تعليم هذه الصناعة من غير أن يكون عنده منها إلا أقوال محدودة العدد ، أعنى أقوالا سوفسطائية، فهو بمنزلة من رام تعليم الخفاف بأن يعطى الناس خفافاً من عنده ، أو يقول لهم إن القدم ينبغى أن تصان بالخفاف ، من غير أن يعرفهم من أى شىء تصنع الخفاف ، ولا كيف تصنع .(١)

٣ – تعليم : تعلم ل .   ٤ – سوفسطائية : سفسطائية ف .

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٤ أ ٤ – ٨ : ὥσπερ ἂν εἴ τι ἐπιστήμην φάσκων παραδώσειν ἐπὶ τὸ μηδὲν πονεῖν τοὺς πόδας, εἶτα σκυτοτομικὴν μὲν μὴ διδάσκοι μη δ' ὅθεν δυνήσεται πορίζεσθαι τὰ τοιαῦτα, δοίη δὲ πολλὰ γένη παντοδαπῶν ὑποδημάτων· οὗτος γὰρ βεβοήθηκε μὲν πρὸς τὴν χρείαν, τέχνην δ' οὐ παρέδωκεν.

= ت . ع . نقل عيسى بن زرعة ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٥ : « وكما أن قائلا لو قال : إنى أفيدكم صناعة لا ينال أرجلكم معها ألم إن أنتم قطعتم الجلود لما كان قد أنادهم ولا أوجدهم السبيل التى يمكن بها تحصيل أمثال هذه الأشياء ، بل كان أعطانا أجناساً كثيرة للخفاف مختلطة غير مفصلة . وذلك أن هذا : أما على الوصول إلى المنفعة فقد أعان ، إلا أنه لم يفد صناعة » ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ١٠١٦ : « كمن زعم أنه يفيد علماً لئلا تحفى الأقدام، ثم لم يعلم كيف صناعة الحذاء ولا من أين مكتسبها ، ولكنه أضرب عن ذلك ، وأفاد علم قوالب الحذاء وكثرة أنواعها، فالذى فعل هذا الفعل قد أفاد شيئاً معيناً على الحاجة ، ولم يفد صناعة » .

ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١٢ – ١١٣ : « وكان مثلهم مثل من يقول : إنى أعلمكم حيلة فى وقاية أقدامكم ألم الوطء والحفا ، وهو أن نقطع من الجلود ما تلبسون ، من غير تفصيل وبيان ، بل على سبيل عرض خفاف معمولة عليه . فإن هذا بعد لا يكون صناعة ما لم يعلم أى الجلود تصلح ، وكيف تقطع ، وكيف تخرز .... » .

وليس من العجب تمام الصناعة لكثير من النـاس . لكن العجب أن تتم الصناعة لواحد فقط . وإذا كان تتمم الصناعة للناس الكثيرين أمراً فاضـلا جداً ، فأفضل منه وأعجب إيجاد الصنائع بأسرها للواحد وإنشاؤها من المبدأ إلى المنتهى .

قال :

ولمكان هذا قد يجب على كل من وقف على قولنا هذا أن يكون لنا منه شكر كثير وحمد عظيم على ما أنشأناه من هذه الصناعة وحصلناه من مبادئها وأجزائها .

فإن وجد فى بعض أجزائها نقص ، فليكن منه صفح عنا ، وعذر لنا ، لمكان الأشياء التى قلناها .(١)

(١) أرسطو ، ٣٤ ، ١٨٤ ب ٦ – ٨ : λοιπὸν ἂν εἴη πάντων ὑμῶν ἢ τῶν ἠκροαμένων ἔργον τοῖς μὲν παραλελειμένοις τῆς μεθόδου συγγνώμην τοῖς δ' εὑρημένοις πολλὴν ἔχειν χάριν.
= ت ع . نقل يحى بن عدى ، طبعة بدوى ، ص ١٠١٤ : « فليكن عمل جميعكم ، أيها السامعون ، أما لهؤلاء الناقصات (طبعة بدوى الناقضات) . من الصناعة : فالاعتذار ؛ (طبعة بدوى : فالاعتقاد) وأما لهؤلاء اللواتى قيلت فإن لها إنعاماً كبيراً » ؛ نقل عيسى بن زرعة المرجع نفسه ، ص ١٠١٥ : « فليتشاغل جميع من سمع قولى إلى الصفح وقع فيه تقصير من هذه الصناعة ، ويفيد ما قيل فيها من النعم السابقة » (ربما كان علينا أن نقرأ : السابغة لوجود كلمة πολλὴ فى نص أرسطو) ؛ النقل القديم ، المرجع نفسه ، ص ١٠١٦ : «فواجب على جميع من حضر من السامعين أن يعذروا على ما لم يوجد من الصناعة ، وأن يشكرونا شكراً عظيم على الموجود منها » .

من الترجمات الثلاث يظهرن كلمة ἢ = أو ، قد سقطت من الأصل اليونانى الذى ترجم أولا إلى اللغة السريانية ، قارن ترجمة بيكارد – كمبردج :

there must remain for all of :
you, or for our students, the task of extending us your pardon for the shortcomings of the inquiry, and for the discoveries thereof your warm thanks.

وانظر ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١٣ : « فإن عرض فى هذا الفن الواحد تقصير فليعذر من يشعر به عند التصفح ، وليقبل المنة بما أفدناه من الصواب » . ولاحظ السهو الذى وقع فى طبعة الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى إذ يقـرأ : « فلنعذر .. ولنقبل » ، والصواب ما أثبتنا فيما اقتطفنا ؛

فهذا هو آخر ما ختم به هذا الرجل كتابه هذا . وقد نقلنا منه ما تأدى إلى فهمنا بحسب ما يسر لنا فى هذا الوقت . وسنعيد فيه النظر إن فسح الله فى العمر ويسر لنا أسباب الفراغ . فإن هذا الكتاب معتاص جداً ، إما من قبل الترجمة (١) ، وإما من قبل أن أرسطو قصد ذلك فيه . ولم نجد فيه لأحد من المفسرين شرحاً لا على اللفظ ، ولا على المعنى ، إلا ما فى كتاب الشفاء لأبى / على بن سينا شيئاً من ذلك (٢) .

والكتاب الواصل إلينا من ذلك هو فى غاية الاختلال ، مع أن الرجــل عويص العبارة . فمن وقف على كتابنا هذا ، ورأى أنه قد نقص من كلامى شىء هو فى كلامه ، أو سقت شيئاً من كلامه على غير الجهة التى قصــدها ،

٦ – شيئاً – سقطت من ف . ٧ – ٨ – مع أن الرجل عويص العبارة : سقطت من ف .
٩ – سقت : نسقت ل . ‖ قصدها : + نسقها ل .

(١) نجــد فى آخر المخطوطة المحفوظة بالمكتبة الأهليــة بباريس ما نصه : طبعة بدوى ، ص ١٠١٧ : « قال الشيخ أبو الخير الحسن بن سوار رضى الله عنه : لمــا كان الناقل يحتاج فى تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التى منها ينقل إلى أن يكون متصوراً له كتصوره قائله ، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التى منها ينقل ، والتى إليها ينقل ، وكان أثانس الراهب غير قيم بمعانى أرسطوطاليس فيه داخل نقله الخلل لامحالة . ولمــا كان من نقل هذا الكتاب من السريانية بنقل أثانس إلى العربية ، ممن قد ذكر اسمه ، لم يقع السهم تفسير له – عولوا على أفهامهم فى إدراك معانيه . فكل اجتهد فى إصابة الحق وإدراك الغرض الذى إياه قصد الفيلسوف ، فغيروا مافهموه من نقل أثانس إلى العربية » .

(٢) طبع هذا الجزء الذى خصصه ابن سينا للسفسطة فى كتاب الشفاء بالمطبعة الأميرية ، بالقاهرة ، عام ١٩٥٨ ، بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس ، واضطلع بتحقيقه المرحوم الأستاذ الدكتور أحمــد فؤاد الأهوانى .

ويذكر ابن النديم ، الفهرست ، طبعة فلوجل ، ص ٢٤٩ = طبعة المكتبة التجارية ، ص ٣٤٩ ، أن قويرى فسر هذا الكتاب وأن الكندى تفسيراً لهذا الكتاب . أما شرح الفارابى لكتاب السفسطة ، فقد اطلع عليه ابن رشد وأشار إليه فى تلخيصه هذا . فنجده كتاب فى المنطق للفارابى موجود فى مخطوط محفوظ فى براتيسلافا من أعمال تشيكوسلوفاكيا ، خصص للسفسطة جزء عنوانه : كتاب الأمكنة المغلطة ، وهو يبحث فى المواضع المغلطة من جهة اللفظ ومن جهة المعنى .

=

فليعذرنى . فإن من يتعاطى فهم كلامه من غير أن يسبقه فيه غيره هو شبيه بمن يبتدئ الصناعة . ولذلك كثير مما أوردناه فى ذلك إنما هو على جهة الظن والتخيل . وأنت تتبين ذلك إذا وقفت على نص كلامه فى هذا . لكنى أرجو أنه لم يفتنا شيء من أجناس الأقوال التى أودعها هذا الكتاب ، ولا من أغراضه الكلية . وإن كنا لا نشك أنه قد فاتنا كثير من الأشياء الجزئية ، وكثير من جهة استعمال القول فيها ، والتعليم لها . ولكن رأينا أن هذا الذى اتفق لنا فى هذا الوقت خير كثير . وعسى أن يكون كالمبدأ للوقوف على قوله على التمام لمن يأتى بعد ، أولنا إن وقع لنا فراغ وأنسأ الله فى العمر . فانظروا كيف حال من يأتى بعد هذا الرجل فى فهم ما قد كمل وتمم ، فضلا عن أن يظن بأحد أنه يزيد عليه أو يتمم شيئاً نقصه .

١ – فليعذرنى : فليعذر ل . || فيه غيره : غيره فيه ل .

٢ – لذلك : كذلك ل . || الظن والتخيل : التخمين ف .

٣ – لكنى : لكن ل .

٩ – تمم : تميز ف ١١ عن : على ل .

= وقد ورد فى آخر كتاب السفسطة فى المخطوط المحفوظ بالمكتبة الأهلية : طبعة بدوى ، ص ١٠١٨ : « وقد وجد فى وقتنا هذا تفسير الإسكندر الأفروديسى له باليونانية ، تعجز من أوله كراسة ، ولم يخرج منه إلا اليسير . واتصل بى أن أبا إسحق إبرهيم بن بكوش نقل هذا الكتاب من السريانى إلى العربى وأنه كان يجتمع مع يوحنا القس اليونانى المهندس المعروف بابن فتيلة ، على إصلاح مواضع منه من اليونانى ، ولم يقع إلى . وقيل إن أبا بشر – رحمه الله – أصلح النقل الأول ، أونقله نقلا آخر . ولم يقع إلى» . وفى ص ١٠١٧ – ١٠١٨ ، من طبعة بدوى ، نرى أن الناسخ ينقل عن أبى الخير بن سوار أنه رأى تفسيراً لكتاب السفسطة من قلم يحيى بن عدى وقدره « نحواً من ثلثيه بالسريانية والعربية » . ولم يوجد فى كتبه بعد وفاته . أما نقله الأول الذى تم قبل تفسيره ففيه « اعتياص ما » ، لأنه لم يشارف المعنى ، واتبع السريانى فى النقل » .

وقد اعترف ابن سينا بهذا وقال إنه اليوم له ألف سنة ، وكذا مائة من السنين ولم نجد أحداً زاد عليه فى هذه الصناعة . قال : ونحن أيضاً فقد أجهدنا أنفسنا فى ذلك زمان إكبابنا على هذه الأشياء واستقرينا جميع الأقاويل فلم نلف شيئاً يخرج عنها ولا يشذ إلا ما يتنزل منزلة اللاحق أومنزلة البسط لمجمل، أو كيف قال (١) .

وأما أنت فقد يمكنك أن تقف من قولنا المتقدم فى هذا الكتاب وقوف يقين أنه ليس ها هنا مغلطات إلا تلك التى عددناها ، أعنى ما يجب أن يعـــد جزءاً من الصنـــاعة ، وأن الموضـــع الذى يظن أن أبا نصر استدركه ، وهو موضع الإبدال ، هو شىء لم يخف على أرسطو ، وأن الأمر فيـــه على أحد وجهين :

إما ألا يكون مغلطاً بالذات وفى الأكثر . فإن موضع الإبدال هو بالذات ، كما علمنا أرسطو ، خطبى أو شعرى .

---

١ – وكذا : + وكذا ف . ٥ – قال : + قلت ف .

---

(١) ابن سينا ، السفسطة ، ص ١١٤ : « رأما أنا فأقول لمعشر المتعلمين والمتأملين للعلوم : تأملوا ما قاله هذا العظيم ، ثم اعتبروا أنه هل ورد من بعده إلى هذه الغاية – والمدة قريبة من ألف وثلثمائة وثلاثين سنة – من أخذ عليه أنه قصر ، وصدق فيما اعترف به من التقصير ... وهل نبغ من بعده من زاد عليه فى هذا الفن زيادة ؟ كلا ، بل ما عمله هو التام الكامل ؛ والقسمة تقف عليه ، وتمنع تعديه إلى غيره . ونحن مع غموض نظرنا – كان أيام انصبابنا على العلم ، وانقطاعنا بالكلية إليه ، واستعمالنا ذهننا ، أذكى وأفرغ لما هو أوجب – قد اعتبرنا ، واستقرينا ، وتصفحنا ، فلم نجد السوفسطائية مذهباً خارجاً عما أورده . فإن كان شىء فتفاصيل لبعض الجمل ... » .

وإما أن يكون معدوداً فى المغلطات التى بالعرض ، إن كان ولا بد واجباً أن يذكر فى أجزاء هذه الصناعة .

وكذلك كثير مما زاد فى باب المطلقات والمقيدات ، وفى باب أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب ، فيه كله نظر . وذلك أنه يشبه أن يكون بسطاً وشرحاً ، ويشبه ألا يكون من الباب ، أو يكون يوجد فيهما الأمران :

---

٣ – كثير : كثيراً ف .

٣ – ٥ – باب المطلقات ... الأمران : المغلطات اللفظية على المواضع التى ذكرها أرسطو فى باب أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب ففيه كله نظر ، وذلك أنه يشبه أن يكون بعضه بسطاً وشرحاً لما قاله أرسطو ، وبعضه من أجزاء هذه الصناعة بالعرض ، مثل إدخاله فى الألفاظ المغلطة إبدال الأسماء المفردة بالأقاويل ، أو الأسماء بالأسماء ، أو الأقاويل بالأقاويل . وأما إدخاله القياس المستقيم فى أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب فهو راجع لما بالعرض ، وليس بخاص بهذا الموضع . تم تلخيص السفسطة والحمد لله على ذلك كثيراً كما هو أهله ، وصلى الله على محمد نبيه وعبده ف .

٥ – الأمران : + وهى انتهى تلخيص معانى كتاب سوفسطيقى ، والحمد لواهب العقل بلا نهاية . ل .

الفهارس

الأعـــلام

أهم المطالب التى وردت فى الكتاب

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٢٦٨ لسنة ١٩٧٢

(مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ١٩٧٣/٦/٣٠٠٠)

